



# التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي

أ. د. ذياب موسى البداينة

الرياض
الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

المملكة العربية السعودية. ص.ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١-٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١-٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa

ISBN 3- 28 - 8006- 603- 978
KSA **2463444** (1+P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 **Tel.** (966
**.Fax** (966 + 1) **2464713** E-**mail** Src@nauss.edu.sa

ح (١٤٣١هـ) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البداينة، ذياب موسى

التنميـة البشريـة والإرهـاب في الوطن العربي/ ذياب موسـى البداينة، الرياض
١٤٣١هـ

٢٥٦ ص ، ١٧ TM ٢٤ سم

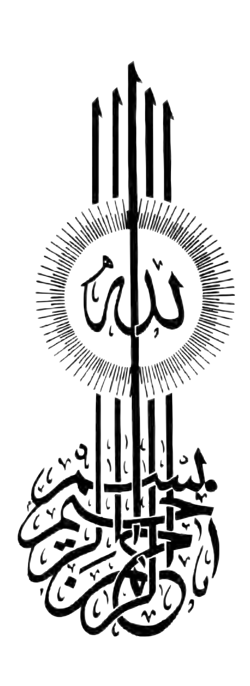
ردمك: ٣-٢٨-٨٠٠٦-٦٠٣-٩٧٨

١ - تنمية القوى العاملة ٢ - الإرهاب ب - العنوان

ديوي ٣٣١, ١١٤ ٣٥١٠ / ١٤٣١

رقم الايداع: ٣٥١٠/ ١٤٣١

ردمك: ٣-٢٨-٨٠٠٦-٦٠٣-٩٧٨


بسم الله الرحمن الرحيم

كافة الأفكار الوردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

## المحتويـــــات

**المقدمـــــة** ........ ٣

**الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها** ........ ٩

١ .١ الصورة السكانية ........ ١١

١ .٢ الصورة الثقافية والاجتماعية ........ ٢٠

١ .٣ الحرية ........ ٢٢

١ .٤ السلام ........ ٢٣

١ .٥ البطالة ........ ٢٤

١ .٦ الخلاصة ........ ٢٧

١ .٧ إشكالية الدراسة ........ ٢٩

١ .٨ أهمية الدراسة ........ ٣٨

**الفصل الثاني: الإطار النظري** ........ ٤١

٢ .١ نظرية الضغوط العامة ........ ٤٣

٢ .٢ نظرية الأنومي لدوركايم ........ ٤٤

٢ .٣ نظرية الضغوط العامة ........ ٤٩

٢ .٤ نظرية الفرصة ........ ٥٦

٢ .٥ الضغوط والفرصة والشباب والإرهاب ........ ٦٤

٢ .٦ النظام الاجتماعي والإرهاب ........ ٦٦

٢ .٧ الدراسات السابقة ........ ٧٢

**الفصل الثالث: التنمية البشرية: المفهوم والقياس** ........ ٨٩

٣ .١ مفهوم التنمية البشرية ........ ٩١

٣ .٢ مقياس التنمية البشرية البديل (العربي) ........ ٩٦

**الفصل الرابع: واقع التنمية البشرّية في الوطن العربي**........................ ٩٩
٤ .١ السكان ........................................................................ ١٠١
٤ . ٢ دليل التنمية البشرية........................................................... ١٠٤
**الفصل الخامس: الإرهاب: التعريف والمشكلة**............................... ١٤٣
٥ .١ تاريخ الإرهاب.................................................................. ١٤٥
٥ . ٢ مفهوم الإرهاب................................................................. ١٤٧
٥ .٣ خصائص الإرهاب ............................................................. ١٥١
٥ .٤ أسباب الإرهاب ................................................................ ١٥٣
٥ .٥ الارهاب والجريمة المنظمة ..................................................... ١٥٥
٥ .٦ الإرهاب في الوطن العربي .................................................... .١٧٦
**الفصل السادس: المنهجية** ..................................................... ١٨١
٦ .١ بيانات الإرهاب ................................................................. ١٨٣
٦ .٢ الإرهاب في الوطن العربي .................................................... ١٨٤
٦ .٣ الإنفاق العسكري في العالم .................................................... ١٩٠
**الفصل السابع: التنمية البشرية والإرهاب** ..................................... ١٩١
٧ .١ التنمية البشرية والإرهاب ...................................................... ١٩٤
٧ .٢ العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب ......................................... ٢٠٧
٧ .٣ الخلاصة والاستنتاجات ......................................................... ٢٠٨
**المراجــع** ........................................................................ ٢١١
**الملاحــق** ........................................................................ ٢٥١

المملكة العربية السعودية. ص.ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (٩٦٦ـ١ـ) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (٩٦٦ـ١ـ)
البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa



ISBN 3- 28 - 8006- 603- 978


KSA 2463444 (1+P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966
.Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البداينة، ذياب موسى

التنميـة البشريـة والإرهـاب في الوطن العربي/ ذياب موسـى البداينة، الرياض ١٤٣١هـ

٢٥٦ ص ، ١٧ ™ ٢٤ سم

ردمك: ٣ـ٢٨ـ٨٠٠٦ ـ٦٠٣ ـ٩٧٨

١ ـ تنمية القوى العاملة ٢ ـ الإرهاب ب ـ العنوان

ديوي ٣٣١, ١١٤ ١٤٣١ / ٣٥١٠

رقم الايداع: ٣٥١٠/ ١٤٣١

ردمك: ٣ـ٢٨ـ٨٠٠٦ـ٦٠٣ـ٩٧٨

كافة الأفكار الوردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

# المقدمـــة

التنميـة البشريـة محصـن للأمـن البشري، وهـي حريـة، وتمكين للنـاس، هي للنـاس، من قبل النـاس ولأجل الناس، الناس وسـيلتها وغايتهـا. التنميـة البشريـة تحدث تغـيرات جذرية في حيـاة الناس، قد لا تسـتوعبها البنى الاجتماعية والاقتصاديـة والثقافية، ولا تتمكن من التكيـف معها، وقد تفشـل خطط التنمية البشرية، ويسـتشري الفسـاد والظلم وعدم الإنصاف، والإرهاب.

وقد يؤدي الفشـل في التنمية البشرية إلى إنتاج الإرهاب، وإلى أي مـدى يؤدي نجاح برامـج التنمية البشرية في التحصـين ضد الإرهاب والحـد منه. إن ظهـور موضوعات مثـل الإرهـاب الفضائي، وحرب المعلومـات، والإرهـاب الانتحـاري، وتجنيـد الشـباب في الإرهـاب، وإرهـاب الصغار والنسـاء قـد زاد الحاجـة إلى البحـث في العلاقة بين التنميـة البشريـة والإرهاب، بل إن هناك من يرى أن الفشـل في برامج التنمية البشرية هو أهم العوامل الدافعة للإرهاب.

لقـد لفت ظهور الإرهاب ـ كمشـكلة عالمية تهـدد الأمن الدولي ـ الأنظار الى الأسـباب الدافعة إليه، إنّ هناك من يرى أن إنتاج المخدرات والاتجار بها وراء تمويل الحملات الإرهابية، حيث وجد بعض الباحثين تلاقياً بين المخدرات والإرهاب، وهناك من ينظر إلى الإرهاب والجريمة على أنهما شكلان مختلفان من أشكال الجريمة، ويمكن أن يعزى الإرهاب إلى أفـراد، وجماعات متباينة الأهداف مثل تبايـن البلدان التي تعرضت للهجوم، وغالبا ما يعزى إلى صراعات دينية وأيدولوجية.

وأصبح الإرهاب خيارا للأفراد الساخطين والمحرومين المهمشين والمستبعدين في مجتمعاتهم، وينمو الإرهاب، ويترعرع في غياب الحرية، والديمقراطية، وفي عدم احترام حقوق الإنسان، وانعدام الحكم الرشيد، والتمكين الإنساني، وشيوع الاستبعاد الاجتماعي، وقد يؤدي الفشل في التنمية البشرية إلى الإرهاب، من خلال الأفراد المهمشين والمستبعدين اجتماعياً، والمقصين، والمحرومين، والمظلومين، والمغتربين عن مجتمعاتهم. وإن شيوع ثقافة العنف والإرهاب يعوقان تحقيق التنمية البشرية.

وكما قال (مانديلاً) في تقديم تقرير منظمة الصحة العالمية الخاص بالعنف والصحة: «سيذكر القرن العشرون أنه القرن الموسوم بالعنف، إنه يحمّلنا موروثا هائلا من الدمار والخراب والتدمير الشامل الذي لم يشاهد من قبل ولم يكن ممكناً في تاريخ البشر».

في عصر العولمة لا توجد دولة، أو مجتمع بمعزل عن العالم، فالناس والدول يتفاعلون تخيليّاً ومادياً سواء أكانوا في دول فقيرة أم غنية، فإن التفاعل بين الأفراد والجماعات في ازدياد، ولقد أسهمت التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها الاجتماعية في تكوين بيئة داعمة للإرهاب، حيث وفرت مثل هذه البيئة الجديدة وسائل تفاعل تخيلي، واتصالات، وحراك، وانتقال،وتجنيد للإرهابيين، وأصبح الحصول على الدعم المادي من العمليات السهلة، هذا بالإضافة الى استخدام البيئة الافتراضية لعمليات إرهابية.

إنّ من أهم الأسئلة المطروحة في فهم ظاهرة الإرهاب تلك التي تركز على العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب، ولماذا ينتشر الإرهاب في مناطق معينة بأشكال معينة؟ ولماذا يقدم الناس على الانغماس في السلوكيات الإرهابية، فهل للبناء الاجتماعي والبيئة ما يدعم السلوك الإرهابي؟

ويُعد الإرهاب أهم معوقات التنمية البشرية ليس لأنه في غياب الأمن تموت التنمية، وإنما بسبب الكلفة المادية والبشرية التي تُهدر، وكان يمكن أنّ توظف في تعزيز التنمية البشرية، إذ تتراوح تكاليف الإرهاب بين فقدان الأفراد لحياتهم، وفقد عائل الأسرة، وتيتيم الأطفال وظهور الخسائر الاقتصادية والبطالة والكلفة الأمنية الباهظة، والإجراءات الحكومية والتعويضات.

ويهدف هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين التنمية البشرية، والإرهاب بصورة عامة، ويأخذ بالتحليل الجوانب المختلفة للتنمية البشرية وعلاقتها بالإرهاب. وينطلق هذا الكتاب من فكرة أنّ الإرهاب منتج اجتماعي، ومن ثم فإن مهددات الأمن البشري هي مدخلات مهمة في إنتاج الإرهاب.

يتناول الفصل الأول (الصورة الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي) حيث تم وصف الوضع السكاني والُبنى الثقافية، والاجتماعية فيه، وإنّ فهم الإرهاب لا يتم بمعزل عن فهم الحواضن الثقافية، والاجتماعية للمجتمع الذي ينتج فيه الإرهاب. كما تناول هذا الفصل الأوضاع الاقتصادية والصحية في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الدولية الأخرى.

أما الفصل الثاني فتناول (الإطار النظري)، حيث تناول عدداً من النظريات في علم الاجتماع وعلم الجريمة، والتي أمكن توظيفها في فهم ظاهرة الإرهاب، حيث تم توظيف نظريات الضغوط العامة، ونظريات الفرصة، والنظريات الرمزية، ونظريات الاختيار العقلاني، ونظرية المنظمة.

أما الفصل الثالث فتناول التنمية البشرية: (المفهوم والقياس)، من حيث الأبعاد المكّونة لمفهوم التنمية البشرية، والأدلة الرئيسة للتنمية البشرية،

والمقياس العربي لدليل التنمية البشرية كبديل عن الدليل الدولي، وإن التقدم في الشق الاقتصادي أو المادي من التنمية البشرية لا يغني عن التقدم في الشق غير المادي المرتبط بالتحرر من الخوف، وبتعزيز المسلك الحر والديمقراطي، وصيانة حقوق الإنسان.

وتناول الفصل الرابع (واقع التنمية البشرية في المجتمع العربي)، من حيث واقع التنمية البشرية في الوطن العربي، والذي يعكس مدى تمتع المواطن العربي بالحياة الحرة الكريمة وبالأمن الإنساني، وأظهر هذا الفصل النواقص الرئيسة في التنمية البشرية (نقص الحرية، ونقص المعرفة ونقص التمكين ونقص الأمن)، التي تشكل بذوراً لجذور الإرهاب والعنف وعدم الأمن في الوطن العربي.

وانفرد الفصل الخامس (بالإرهاب: التعريف والمشكلة)، حيث تم استعراض المكّونات الرئيسة والجامعة لمفهوم الإرهاب، والجدل الكبير على تحديد مفهوم الإرهاب، وتحديد الأبعاد المشكلة له. كما تناول الفصل حجم مشكلة الإرهاب عالمياً من خلال قواعد البيانات المتاحة. وهناك من قسّم موجات الإرهاب إلى موجتين، الأولى تقع في المدة من ١٨٧٠ ـ ١٩١٤م والثانية في المدة من ١٩٦٨م حتى الآن.

كما تناول الفصل السادس (المنهجية)، من حيث بيان مصادر البيانات، والصعوبات في الحصول على معلومات عن الإرهاب في الوطن العربي، وأساليب التحليل الإحصائي.

أما الفصل السابع (التنمية البشرية والإرهاب)، فقد تناول العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب، حيث إن التنمية البشرّية في الوطن العربي متعثرة، وحتى في الدول التي سجلت تنمية بشرية مرتفعة فهي في واقع الأمر مرتفعة

في الشـق المادي (الدول النفطية في الخليج العربي)، إلا أن جوانب الحريات، وحقـوق الإنسـان، وتـداول السـلطة، والمشـاركة السياسـية، والحاكميـة، والشفافية مازالت بعيدة المنال.

في الوطـن العربي، يمكن القول إنّ نقص التنميـة البشرية كلياً أو جزئياً هو الجامع المشترك بين دُوله. فنقص الحرية، ونقص المعرفة، ونقص التمكين، ونقص الخيارات، ونقص الأمن، والعوز، والخوف، كلها نواقص عامة يعاني منهـا النـاس في الوطن العربي. فمازالـت الحاجة قائمة إلى تحرر الإنسـان من ربقة الجهل، والمرض، والتخلف، والخـوف، والاضطهاد، والظلم، ومازال تعظيـم الخيـارات المتاحة للناس بعيـد المنال، وما زال النـاس يرزحون تحت وطأة الفقر، والأمية والمرض وهذه تمثل حرمان الناس من قدراتهم.

ولأن التنمية البشرية لا تتحقق في بيئة مسـتبدة، أو ثقافة سـلطوية، ولا العـدل الاجتماعي يمكـن أن يتحقق في نظام دكتاتـوري، أو نظام ظالم. ومن ثـم فإن البيئات الاجتماعية في الوطن العربي بيئات مقيدة للحريات، ومعوقة للتنمية البشرية، ومن ثم منتجه للإرهاب.

**ذياب البداينة**

# الفصل الأول

# خلفية الدراسة وأهميتها

# ١ . خلفية الدراسة وأهميتها

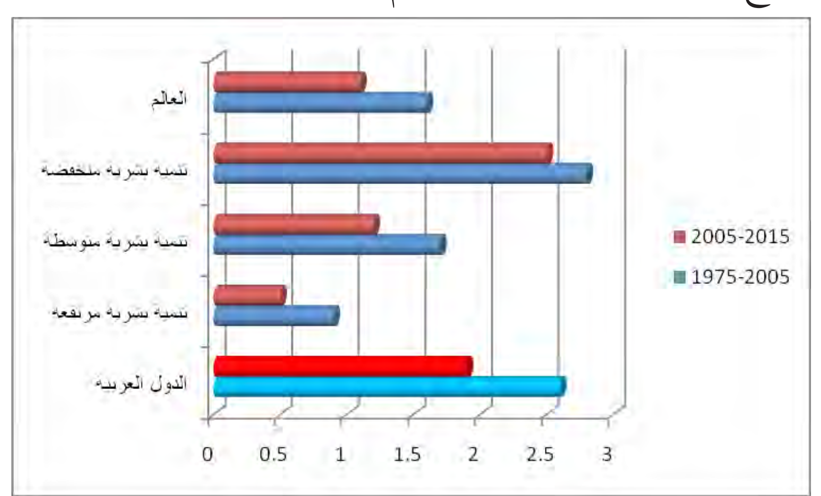
إنّ فهم العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب لا يتم بمعزل عن فهم خصائص المجتمع المعني بهذه العلاقة، فالخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية للمجتمع تمثل وجه التنمية البشرية في ذلك المجتمع. فالتنمية تحدث في سياق مجتمعيّ، له البنى الاجتماعية والقيم، والسلوكيّات، والمنظمات المعقدة التي تدفع بديناميات التنمية البشريّة نحو تمكين الأفراد والوصول بهم إلى أقصى استثمار اجتماعي ممكن، والإرهاب من ناحية أخرى سلوك تدميريّ ومنتج اجتماعيّ موجه ضد الناس والمجتمع، وهو منتج في سياق اجتماعي.

ويمكن تحديد بعض عناصر الخطورة والتهديدات الأمنية في المجتمع العربي، بضعف احترام سيادة القانون، وضعف احترام حقوق الإنسان، ونقمة الموقع الجغرافي والمصادر الطبيعية، والصراعات المحلية والإقليمية، والقفزات الديموغرافية (الزيادة السكانية)، وضعف الأمن الغذائي، وضعف الوصول إلى الخدمات الاجتماعية خاصة الصحية، والتعليمية، وضعف الحاكمية، والشفافية والحرية، وانتشار الفساد، وضعف المعرفة، والتمكين الإنساني.

## ١ . ١ الصورة السكانية

يبلغ عدد سكان الوطن العربي نحو (٣١٣, ٩) مليون نسمة يقطنون ٢٢ دولة عربية في عام ٢٠٠٥م، ومن المتوقع أنّ يصل إلى (٣٨٠, ٤) نسمة، ويشكّلون ما نسبته ٥٪ من سكان العالم. والسكان في العالم العربي أصغر سنا من المتوسط من سكان العالم بأسره، وتشكل الهجرة داخل البلدان العربية منها وإليها مظهراً ديموغرافياً مهمّاً، إضافة إلى التحضر، حيث نجد أنّ نصف

عدد السكان يعيش اليوم في المدن بينما لم تتجاوز هذه النسبة الربع في عام ١٩٥٠م. ومن المتوقع أن ينخفض المعدل السنوي لنمو السكان إلى (٩, ١) في المدة من ٢٠٠٥ـ٢٠١٥م، مقارنة بالمدة(١٩٧٥ـ٢٠٠٥م) والتي كان فيها المعدل السنوي (٦, ٢). ضمن هيكل جديد للأعمار تزداد فيه نسبة المسنّين، وتقل فيه نسبة الأطفال. أمّا نسبة التحضر من المجموع العام للسكان فقد بلغت ٥٥٪ مقارنة بالمعدل العالمي (٦, ٤٨) عام ٢٠٠٥م. أمّا نسبة السكان أقل من سن ١٥ سنة فقد بلغت ٥٣٪ عام ٢٠٠٥م، مقارنة بالنسبة العالمية والبالغة ٢٦٪. أمّا إجمالي نسبة الخصوبة(عدد الولادات لكل امرأة) فقد انخفضت إلى (٦, ٣) للمدة ٢٠٠٠ـ٢٠٠٥م، مقابل (٦, ٢) للعالم، مقارنة بـ(٧, ٦) للمدة من ١٩٧٠ـ١٩٧٥م. والشكل رقم (١) يبين الوضع السكاني في الوطن العربي للمدتين (١٩٧٥ـ٢٠٠٥م) و (٢٠٠٥ـ٢٠١٥م). كما يبين الجدول رقم (١) المتغيرات السكانية في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الإقليمية والعالم. (UNDP، 2005).

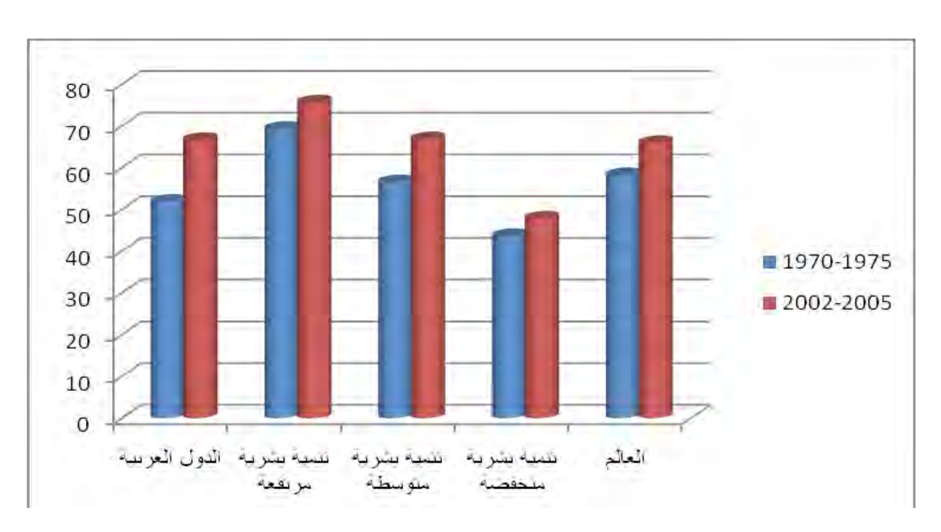



**الشكل رقم (١) النمو السكاني في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى للسنوات من ١٩٧٥ـ ٢٠٠٥ ٢٠٠٥ـ٢٠١٥**

( البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)

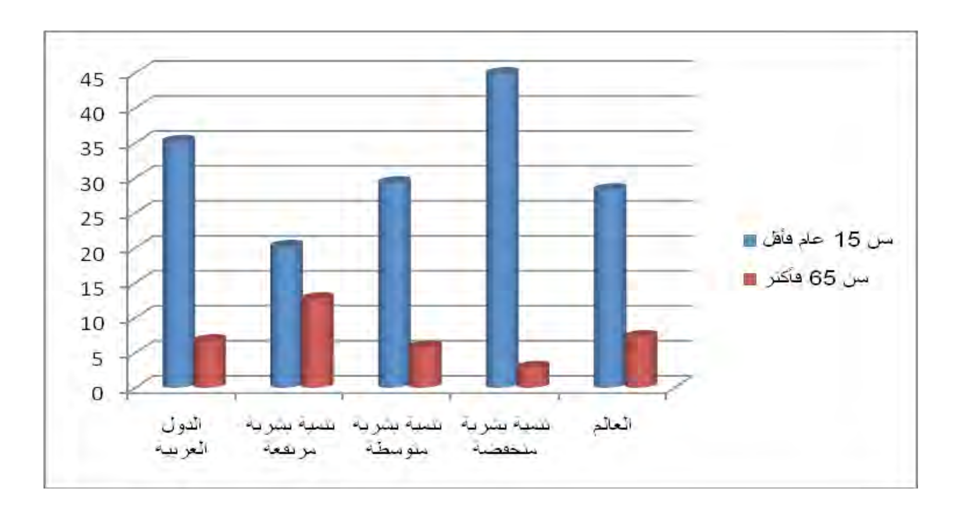
أمّا على المستوى الصحي فقد بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون الصرف الصحي المحسّن (٧١٪) مقارنة بالمعدل العالمي والبالغ (٥٩٪). أمّا في مجال البقاء على قيد الحياة فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من (٥١,٥) للمدة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ إلى (٦٦,٧) في المدة من ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ يقابل ذلك عالميا وللمدتين (٥٨,٣) و (٦٦) على التوالي (شكل رقم ٢). أمّا نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة فأقل فقد كانت (٣٥٪ ) للمدة من (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥) ومن المتوقع أنّ تصبح (٣٢٪) في الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٥) وهي نسبة عالية مقارنة بالمتوسط العالمي (٢٦٪) والدول المرتفعة التنمية (١٩٪). (شكل ٣).

هذا وقد انخفض معدل وفيات الرضع لكل (١٠٠٠ مولود حي) (٤٦) عام ٢٠٠٥ مقارنة بمعدل (١٢٩) عام ١٩٧٠ وبالمعدل العالمي لعام ٢٠٠٥ والبالغ (٥٢) حالة وفاة. ولقد تقاربت نسبة من يحتمل عند الولادة بأن يعيشوا حتى سن(٦٥) سنة مع النسب العالمية، حيث بلغت للإناث (٧٣,٦) مقابل النسبة العالمية (٧٢) وللذكور (٦٦,٤) مقابل النسبة العالمية (٦٣,١) وذلك للمدة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) (شكل رقم ٤)



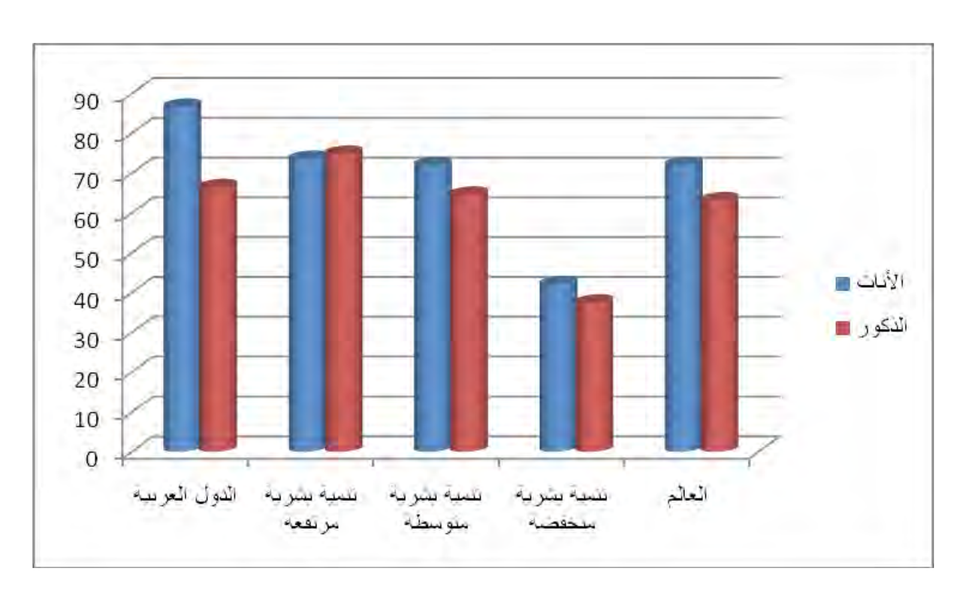

**الشكل رقم (٢) العمر المتوقع عند الولادة في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى لسنوات ( ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥ ) (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٥ )**

(البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)



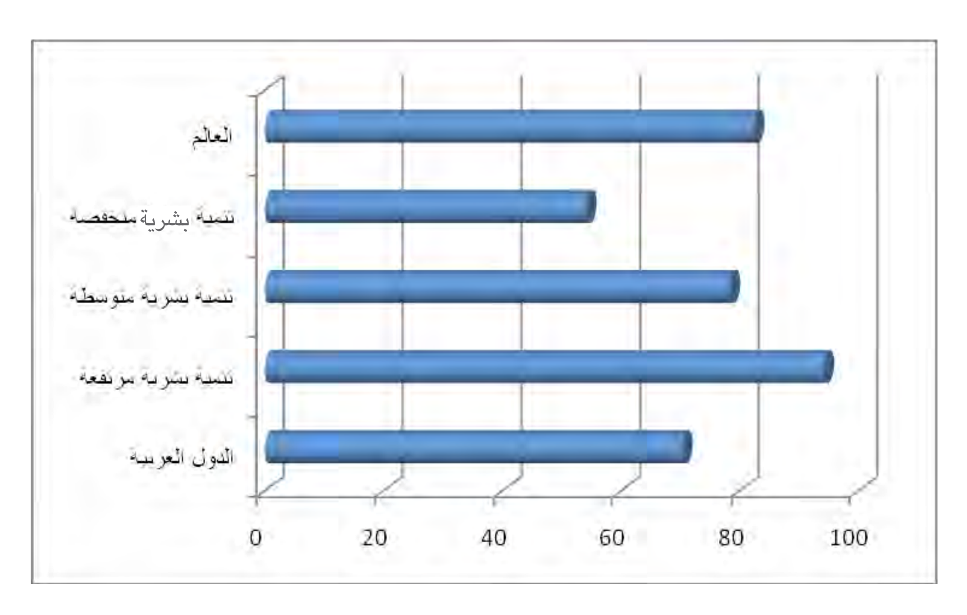

**الشكل رقم (٣) التوزيع العمري لفئة سن أقل من(١٥) من العمر وفئة عمر (٦٥) فأكثر في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى لسنوات (١٩٧٥ـ ٢٠٠٥) (٢٠٠٥ـ ٢٠١٥ )**

(البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)




**الشكل رقم (٤) الاحتمال عند الولادة للعيش حتى سن الخامسة والستين للمدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥م في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى**
(البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)

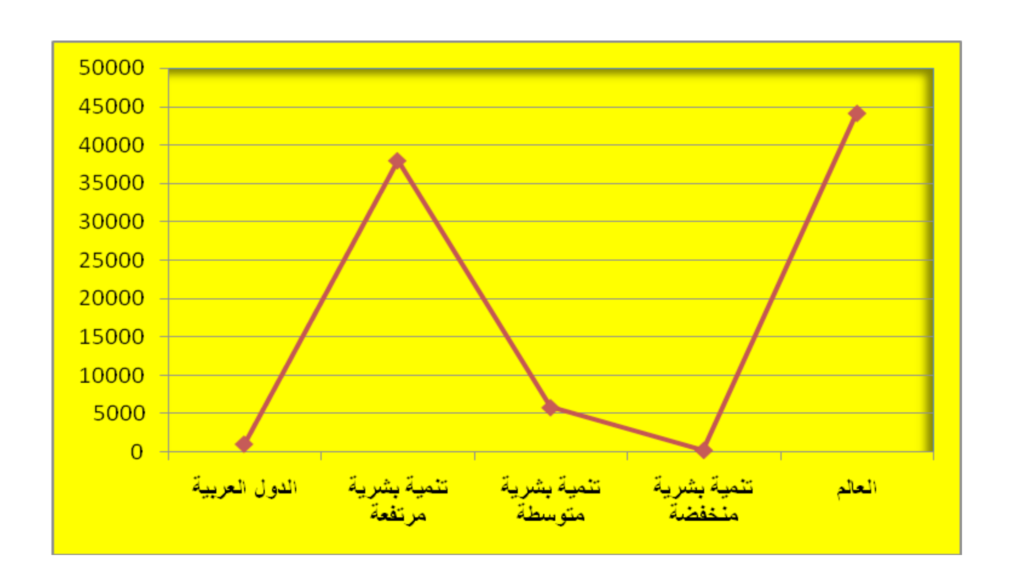
وفي مجال التعليم فقد بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (نسبة البالغين من العمر ١٥ وأكثر) للمدة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥م) (٣, ٧٠٪) مقارنة مع (٤, ٨٢٪) في العالم. أمّا صافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية فقد بلغت (٨٣٪) في عام (٢٠٠٥م) مقارنة مع النسبة العالمية ٨٧٪ في العام ذاته. أمّا في مجال التكنولوجيا فقد بلغ عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ألف من السكان (١٠٦) مقارنة مع (١٨٠) على مستوى العالم في عام ٢٠٠٥م، يقابل ذلك (٢٨٤) من الهواتف الخلوية التي كانت(٣٤١) على مستوى العالم وللعام ذاته، في حين كان عدد مستخدمي الانترنت لكل ألف من السكان(٨٨) مقابل (١٣٦) على مستوى العالم لعام ٢٠٠٥م.




**الشكل رقم (٥) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (سن ١٥ فأكثر) في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى لسنوات (٢٠٠٥ـ٢٠١٥م)**

(البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م)

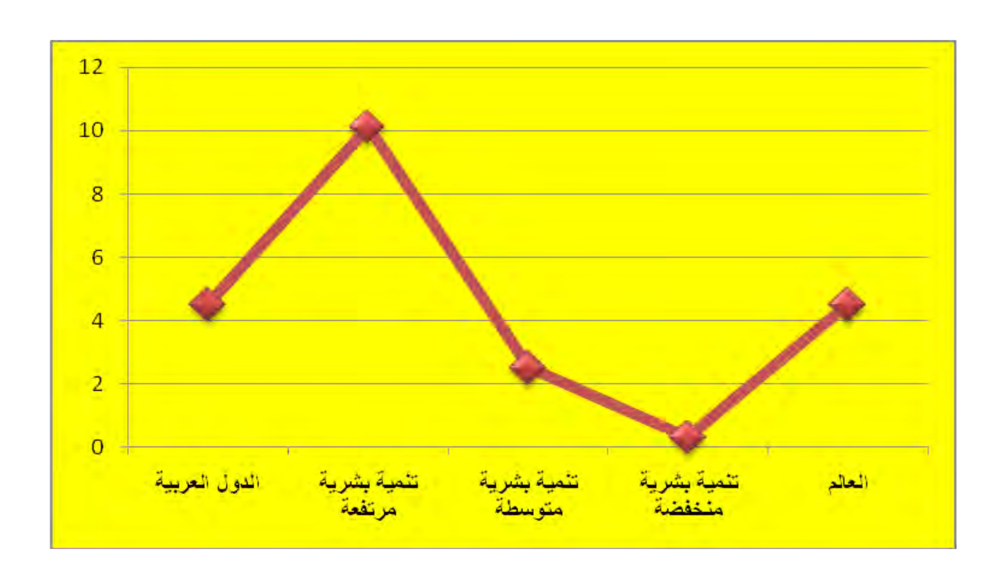
وفي مجال الاقتصاد فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي (١٠٤٣٤) بليون دولار أمريكي لعام ٢٠٠٥ مقابل (٣٧٩٧٨٤) بليون دولار للدول مرتفعة التنمية، و(٥٨٠١٢) للمتوسطة التنمية و (٢٣٦٤) للدول ضعيف التنمية و(٤٤١٥٥٧) للعالم. ( شكل ٦)




**الشكل رقم (٦) الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى لسنوات (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥م) (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٥م)**

( البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)

وفي مجال البيئة ـ وهذا من المتغيرات التي أضيفت على دليل التنمية العربية ـ فقد شكل انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل فرد(طن ثاني أكسيد الكربون) إذ بلغ (٥, ٤) في الوطن العربي مقارنة (١٠) في الدول مرتفعة النمو، و(٥, ٤) في العالم لعام ٢٠٠٤ (شكل ٧)




**الشكل رقم (٧) انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل فرد (طن ثاني أكسيد الكربون في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى لسنوات (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥م) (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٥م)**

( البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)

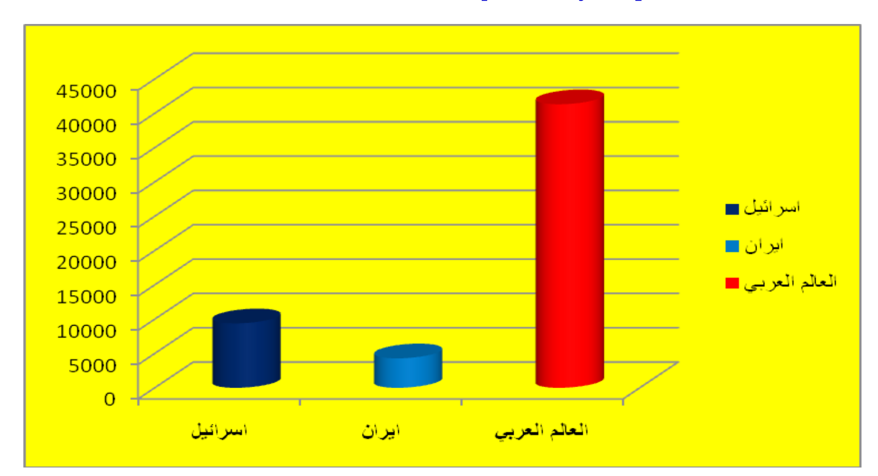
وفي مجال التسلح فقد أنفق العالم العربي (٤١٣٣٠٠٠٠) مليون دولار مقارنة بالإنفاق العالمي والبالغ (١١٠٠٠٠٠) مليون دولار، والولايات المتحدة (٦٢٣٠٠٠) مليون دولار، وإسرائيل (٩٤٠٠)، وإيران (٤٣٠٠) مليون دولار (شكل ٨ ـ ٩).




الشكل رقم (٨) التسلّح في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى لسنة (٢٠٠٥ م)

مصدر البيانات:

http://www.google.com/search?sourceid=navclient&aq=t&ie=UTF-8&rlz=1T4RNWN_enJO307JO307&q=military+expenditures+arab+world




الشكل رقم (٩) التسلح في الوطن العربي مقارنة مع إيران وإسرائيل لسنة (٢٠٠٥م)

مصدر البيانات:

http://www.google.com/search?sourceid=navclient&aq=t&ie=UTF-8&rlz=1T4RNWN_enJO307JO307&q=military+expenditures+arab+world

## ١ .٢ الصورة الثقافية والاجتماعية

تقوم روابط القربى في المجتمع العربي التاريخي على العصبة. وهي قاعدة التلاحم التي تمثل ترسانة الحماية للمنظومة الأبوية. وتقوم على الطرف(أبوة بنـوة) والجانب (أخـوّة عمومة) فالفرد يحتل موقعـا مركزيا في الحماية، بجيل سبقه (الأب) وجيل يتبعه (الأبناء) وجيل يعايشه (الأخوة والعمومة).

وتمثّـل العصبةُ التزاماً جمعيـاً وهوية جمعية للأفراد، فهي تسـحب الهوية الفرديـة، وتلتـزم بالمسـؤولية الجمعيـة في ولاية الـدم والثأر. ويعـد المجتمع العربي ، مجتمعاً أبوياً يسـيطر فيه الذكور على الإناث، وعلى القرارات المادية، وعـلى المصادر المالية والاجتماعية. الذكور مفضّلون على الإناث وينظر إليهم عـلى أنهم أقوياء مسـتقلون، وغـير عاطفيـين، وعدوانيون في حـين ينظر إلى الإنـاث على أنهن ضعاف، وتابعات وعاطفيات ومسـالمات. إنّ توزيع القوة في الأُسرة توزيـع هرمـي، حيث الذكور في أعلى الهـرم والإناث والصغار في أسـفله، ومن هذا المنظور يمكن رؤية العنف الأُسري على أنه ممارسـة للقوة (الذكرية) لتحقيق السيطرة والتحكم بالأسرة.(البداينة، ٢٠٠٥م).

ومـن خصائـص الأُسرة العربية توحد الهويـة (Identification) فالفرد يشـترك مع الجماعة (الأُسرة والعشـيرة) في الأفراح والأتـراح. فالإنجازات للجميـع، والإخفاقـات على الجميع، ومن ثم فإنّ كثيراً من المشـكلات التي تعترض الفرد غالباً ما تكون مسـؤوليتها الاجتماعية جماعية خاصة في جرائم القتل، والاغتصاب وما يسمى بجرائم الشرف. الشرف للجميع والعار على الجميع، والمسـؤولية على الجميع. الفرد في الأُسرة عضو وليس فرداً مستقلاً، فعضويـة الأُسرة قرابيـة (أبو فـلان)، أب، أخ، ... الخ. وفي هـذا النمط من المجتمعات تسـود ثقافة العيب، وليست ثقافة المسـؤولية، وأحياناً يمكن أنّ

تثار نزاعات راكدة لسنوات بسبب وَصم أحد الأفراد لفرد آخر بقضية ثأر أو جريمة شرف. وللعالم الاجتماعي أهمية كبيرة في تحريك سلوك الانتقام، أو القتل، أو الثأر، أو جرائم الشرف، والسبب هو في العضوية والتوّحد الاجتماعي وثقافة العيب الجماعية. ومن الخصائص الأخرى للبنى الاجتماعية الطاعة، والدونيّة على أساس النوع والعمر، وفي مثل هذا الوضع الاجتماعي لا غرابة في انتشار سلوك العنف الموجه نحو الذات (الانتحار) بين الإناث والشباب بشكل أكبر من شيوعه في الفئات الاجتماعية الأُخرى ولأن هذه الفئات تمثل الفئات غير المتكاملة، وغير المتكافلة اجتماعياً. وهي الفئات التي تمارس عليهاالقوة، وتحشر في زوايا ضيقة مما يجعلها تحول عدوانيتها نحو الذات لصعوبة توجيهها نحو الآخر المهم (الأب، الزوج، ... الخ) (البداينة، ١٩٩٥م).

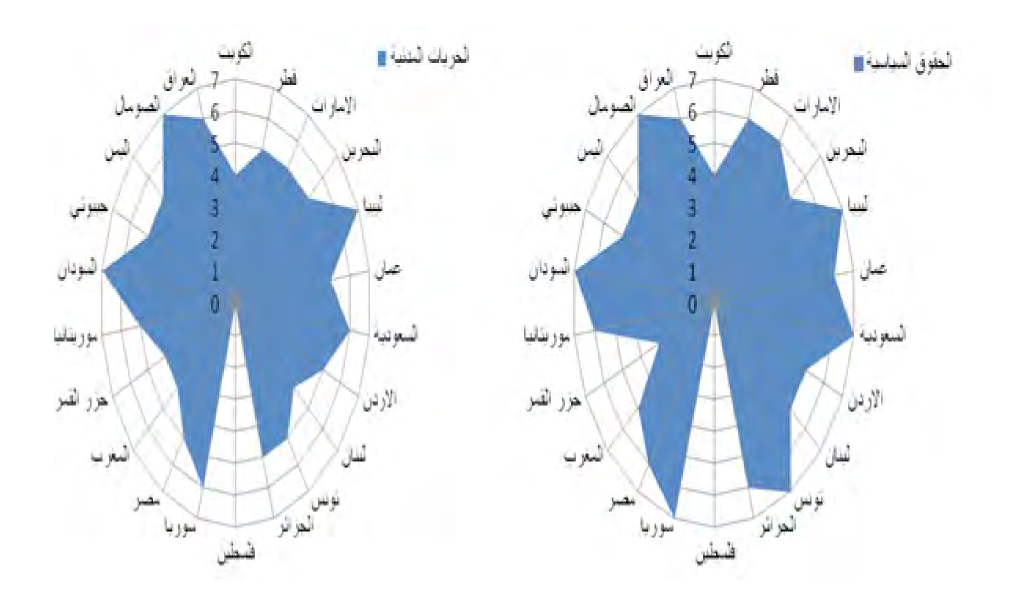
والأُسرة العربية أسرة نووية البناء ممتدة الوظائف، ولا تتوقف سيطرة الرجل فيها على الأُنثى والصغار والأُسرة، بل تشمل السيطرة على المصادر المادية، والاجتماعية، ذلك أنّ الرجل مسؤول عن تأمين دعم الزوجة مادياً مقابل الخدمات الأُسرية، والإخلاص، فالسيطرة على الزوجة ليست سيطرة قوة، وجنس بل سيطرة مال، فشرف الرجل يقاس بإخلاص الزوجة وإذا ما انحرفت الزوجة (أو الأُنثى عامة) فإنّ إعادة الشرف ليس للزوج وإنما للأُسرة والعشيرة، ونظراً للوصم الاجتماعي الشديد لمثل هذا الانحراف، فإن ردة الفعل الاجتماعية تجاه مثل هذا الانحراف شديدة، وتنتهي بقتل الأُنثى أحياناً.

إنّ القبول الاجتماعي لكثير من سلوكيات العنف تحت غطاء الثقافة الاجتماعية عامة يجعل حجم المشكلة كبيراً جداً، إنّ الثقافة الاجتماعية العربية

تقبل استخدام العنف مع الطفل، أو الزوجة كنوع من أساليب التأديب، وهذا القبول دُعّم كعرف. فإيذاء الفرد، أو إلحاق الأذى به (الجسدي، أو الجنسي، أو العاطفي) غير مقبول من الناحية الدينية، بل إنّ الإسلام يحث على الإحسان حتى للحيوانات حين ذبحها واتخاذها طعاماً. وفي التراث الإسلامي أنّ امرأة دخلت النار بسبب هرة حبستها حتى ماتت، ولم تقدم لها ما يحفظ حياتها من طعام وماء،وأن ورجلاً دخل الجنة بسبب تقديم الماء لكلب يعاني من الظمأ. إنّ تجذّر مثل هذه السلوكيات في الثقافة الاجتماعية، جعل مشكلة العنف الأسري مشكلة عصية الحل وتحتاج لجهود كبيرة للوقاية منها ومكافحتها.

## ١ .٣ الحرية

يعيش الوطن العربي في نظم غير ديموقراطية، وفي غالبيته تحت قوانين الطوارئ والأحكام العرفية والهدف من ذلك قمع الحريات العامة، والشخصية كوسيلة ضبط سياسي للمجتمع، وبعد أحداث ١١ ـ ٩ سنت الدول قوانين ضد الإرهاب، وتحت تعريف عام للإرهاب وغير محدد، قمعت حرية التعبير الشخصي، وزيادة القوة الأمنية، وخاصة في موضوعات البحث الأمني والمراقبة والاعتقال، وفي بعض الحالات هذه القوانين زادت من استخدام المحاكم العسكرية، بالإضافة إلى استخدام التعذيب، والاعتقال غير القانوني والحبس. وعلى مقاييس الحرية لعام ٢٠٠٩م، والذي يشمل (الحقوق السياسية والحريات المدنية، حيث القيمة ١ = الاكثر حرية وقيمة ٧= الأقل حرية) فإن جميع الدول العربية تقع في فئة الدول غير الحرة، حيث كان المتوسط العام للحرية (٥, ٥) وكان متوسط الحقوق السياسة (٥, ٨)، ومتوسط الحريات المدنية (٥, ٢). والشكل التالي يبين ذلك.

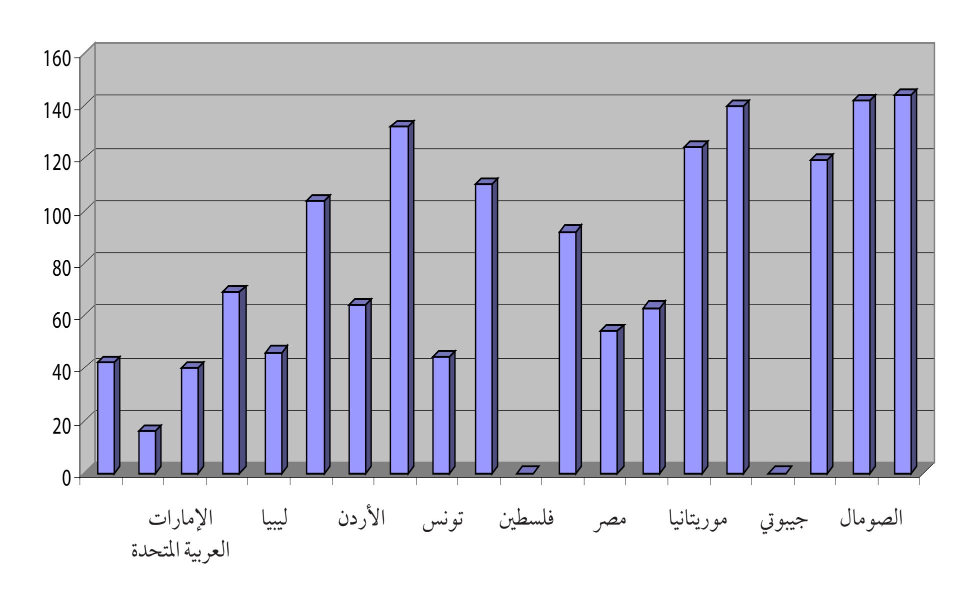



**الشكل رقم (١٠) قيمة مقاييس الحرية في الوطن العربي**

المصدر: Al ـ badayneh, 2009

# ١ .٤ السلام

يظهر الشكل (١١) ترتيب الدول العربية وفق مقياس السلام الدولي، وهذا المقياس يتكون من عدد من الأبعاد المتعلقة بالسلام الداخلي للمجتمع والصراعات الخارجية، حيث كلما احتلت الدولة قيمة دنيا كان مؤشر السلام فيها أعلى، ويلاحظ أن قطر وعمان والكويت قد احتلت المراتب العليا في السلام في حين احتل العراق والصومال واليمن المراتب الدنيا من حيث غياب السلام.



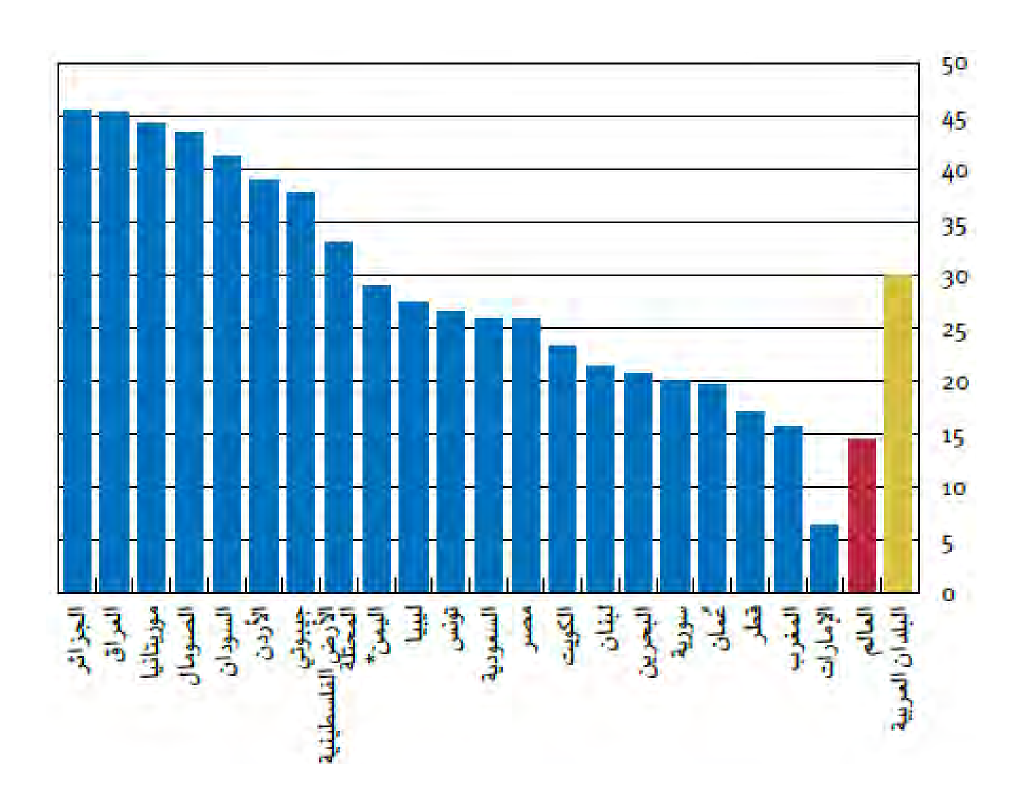

**الشكل رقم (١١) ترتيب قيمة مقاييس السلام في الوطن العربي لعام ٢٠٠٩م**

## ١ .٥ البطالة

يظهر الشكل رقم (١٢) معدلات البطالة في الوطن العربي، حيث كان معدلها (١٤,٤) عام (٢٠٠٥م)، بالمقارنة مع المستوى العالمي، والبالغ (٦,٣). وتعد البطالة من أخطر مهددات الأمن العربي ليس داخل الدولة الواحدة، وإنما بين الدول المتجاورة وغير المتجاورة (الهجرات غير الشرعية، وقوارب الموت). فهي مرتبطة بعناصر الأمن الانساني (مثل الفقر، الصحة، التعليم...الخ). وهي بيئة خصبة للإرهابيين، خاصة في مجال التجنيد، خاصةً اذا اقترنت بالشعور بعدم الإنصاف، وبالاقصاء، والاستبعاد الاجتماعي. فهي مهدد داخلي للمجتمع ، ومهدد خارجي، فالدولة الفقيرة تهدد جيرانها، فالجار الفقير يشكل خنجرا في خاصرة الجار الغني.

**الشكل رقم (١٢) معدلات البطالة في الوطن العربي لعام ٢٠٠٥م**

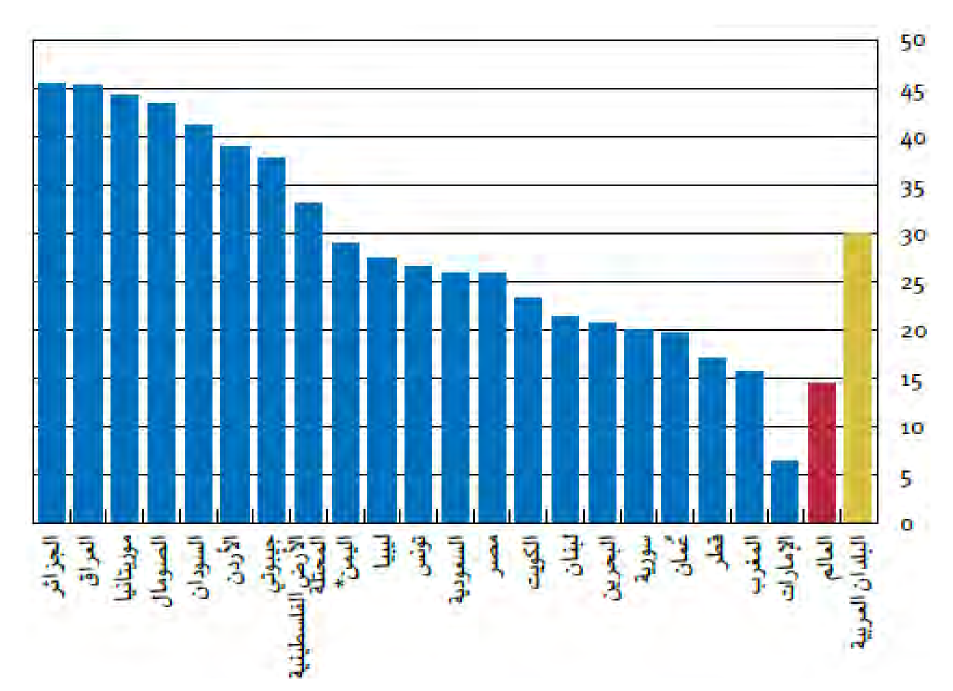
المصدر: منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩م




**الشكل (١٣) معدلات البطالة بين الشباب العرب ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦م**

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩ م، ص ١٠٩

أما البطالة بين الشباب فهي الاسوأ، حيث بلغت حدها الأقصى في الجزائر (٤٦٪) والأدنى في الإمارات العربية المتحدة (٦,٣٪). وإن معدل البطالة بين الشباب يقارب (٢٥٪) من القوى العاملة من الذكور، أما الإناث فيصل إلى (٣١,٣٪) من القوى العاملة من الإناث. (انظر الشكل ١٣ و١٤). أما نسبة الشباب العرب من إجمالي العاطلين عن العمل فقد بلغت (٣٠٪) مقارنة بنحو (١٥٪) على مستوى العالم. وتجاوزت (٣٥٪) في كل من الجزائر، والعراق، وموريتانيا، والصومال، والسودان، والأردن، وجيبوتي.



الشكل رقم (١٤) نسبة الشباب العرب من إجمالي العاطلين عن العمل ٢٠٠٥_٢٠٠٦م

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩ ص ١٠٩

## ١ .٦ الخلاصة

يمكـن تلخيـص الصـورة العامـة للوطـن العـربي بأنـه مجتمـع فتـيّ، وحضريّ، وفيه نمو سكاني ومعدل خصوبة أعلى من المتوسط العالمي. وهذا يعني من جهة أنه مجتمع مستهدف من الإرهاب لكونه مجتمعاً شاباً، حيث إنّ الشـباب يمثل عنصراً سـهل التجنيد خاصة إذا ما اقترن ذلك بعد الإنصاف الاجتماعـي وبالتهميـش والإقصاء والاغتراب التي تمثـل عوامل دافعة نحو التجنيد في المنظمات الإرهابية. ومع تحسن بعض الشروط الصحية كمتوسط العمـر المتوقـع عند الولادة إلا أنه مـا زال يعاني مشـكلات اجتماعية تقليدية

صحيـة، واقتصاديـة، كالعنـف، والفقـر، والبطالـة، والمخـدرات، وضعف الأمـن البـشري، هذا بالإضافـة إلى نقص الحريـة، والديمقراطيـة، وحقوق الإنسان، وانتشار الفساد وغياب الشفافية والحكم الرشيد.

كـما أنّ معـدلات المعرفـة مازالـت دون المسـتوى العالمـي، ولا يشـكل الاقتصـاد العـربي إلا جزءاً يسـيراً من الاقتصـاد العالمي على عكـس الفكرة الشائعة بعكس ذلك. إلا أنّ الإنفاق في مجال التسلح كبير جدا فهو ينفق عشرة أضعـاف ما تنفقه إيران، وأربعة أضعاف ما تنفقه إسرائيل. ويعكس الإنفاق الهـدر الاقتصادي الـذي كان ينبغي أنّ يوجه لبرامـج التنمية البشرية خاصة أنّ الصراعـات الدوليـة في المنطقة لم تحـل بالحروب، وأنّ الـصراع في المنطقة قد تحوّل من صراع إسـلامي إلى صراع عـربيّ، وتحول الصراع الإسرائيلي إلى صراع داخليّ فلسـطينيّ (حمسـاوي ـ فتحاوي) (حماس وفتح). إلا أنّ كثيراً من هذه الصفقات يذهب للعمولات والفساد والقمع المحلي.

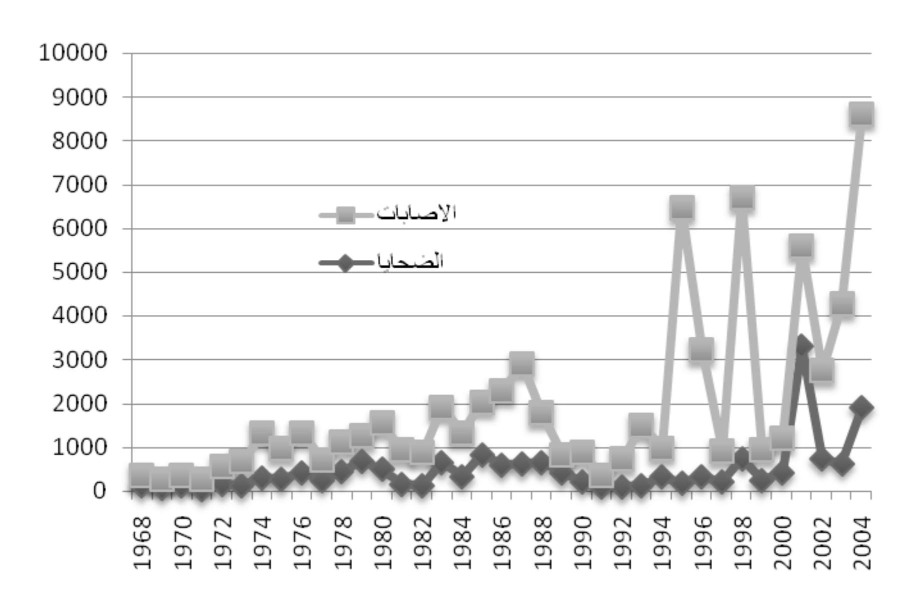
إنّ البنـى الاجتماعيـة، والثقافيـة، والاقتصاديـة في الوطـن العـربي بنى معززة للعنف والإرهاب، فالظروف الاقتصادية الصعبة، والفقر، والبطالة، والظلم الاجتماعي، وكبت الحريات، وانتشـار ثقافة الفسـاد وغيرها تؤسّس لبيئات حاضنة للإرهاب وداعمة له.

إن العلاقـة بـين التنمية البشرية والإرهاب علاقة عكسـية، ففي الوقت الذي تبلغ التنمية البشرية مستويات متقدمة وفي كافة الجوانب للحياة البشرية، الماديـة (التحـرر من العـوز) منها وغير الماديـة (التحرر من الخـوف)، تزداد الاسـتثمارات الإنسـانية في المجتمع (الأسرة، والعمل، والثروة، والأصدقاء ...الخ) وهذه تعمل محصن ضد الإرهاب كمهدد لهذه الاسـتثمارات. إلا أن التنميـة البشرية في الوطن العربي متعثرة وحتى في الدول التي سـجلت تنمية

بشريـة مرتفعة هي في واقع الأمر مرتفعة في الشـق المـادي (الدول النفطية في الخليج العربي)، إلا أن جوانب الحريات وحقوق الإنسـان وتداول السـلطة والمشاركة السياسية والحاكمية والشفافية مازالت بعيدة المنال.

## ١ .٧ إشكالية الدراسة

لم تتوصل الدراسات لخلاصة واضحة للعلاقة بين التنمية والجريمة على وجه العموم والإرهاب على وجه الخصوص. ويعود ذلك لأسـباب منهجية وتفسـيرات نظريـة مختلفـة. ففي المجـال المنهجي يعـاني التحديـد الإجرائي لمصطلـح الإرهاب من عموميات وضبابيـة في التعريف، خاصة مع اختلاط مفهـوم الإرهـاب بمفاهيـم أخـرى كالدفـاع عن الوطـن، والتحـرر، وغير ذلـك. كما أنّ هناك مسـتويات للإرهـاب (محلياً ودولياً)، و(ماديـاً وتخيلياً). وركزت بعض الدراسـات عـلى أنواع محددة من الإرهـاب، في حين ركزت دراسـات أخرى على إجمالي الحوادث الإرهابية. وفي مجال البيانات اعتمدت دراسات على البيانات الحكومية، واعتمدت دراسات أخرى بيانات مسحية بالإضافـة إلى التبايـن في أسـاليب التحليـل الإحصائـي، فمـن الباحثين من اسـتخدم أسـاليب التحليـل الوصفـي، في حين اسـتخدم آخرون أسـاليب الإحصـاء التحليـلي والمتقدم. أما في مجال التفسـير فقد اختلفـت المنطلقات النظريـة، حيث انطلق البعض من منظور كـوني كلي(Macro) فكانت وحدة التحليـل الدولة، وركز علماء الجريمة على المسـتوى الجزئي(Micro) فكانت وحـدة التحليـل الفرد. ولقد بلـغ عدد الحوادث الإرهابيـة وفق إحصائيات وزارة الخارجية الأمريكية للمدة (١٩٦٨ ـ ٢٠٠٤م) (١٥٥١٣) حادثاً نجم عنها (١٧٢٥٦) وفاة و(٥٣٣٩٥) إصابة، والشكل التالي يبين ذلك




**الشكل رقم (١٥) عدد الضحايا والإصابات للإرهاب للفترة ١٩٦٩ ـ ٢٠٠٤ م**

مصدر البيانات U.S. DOS

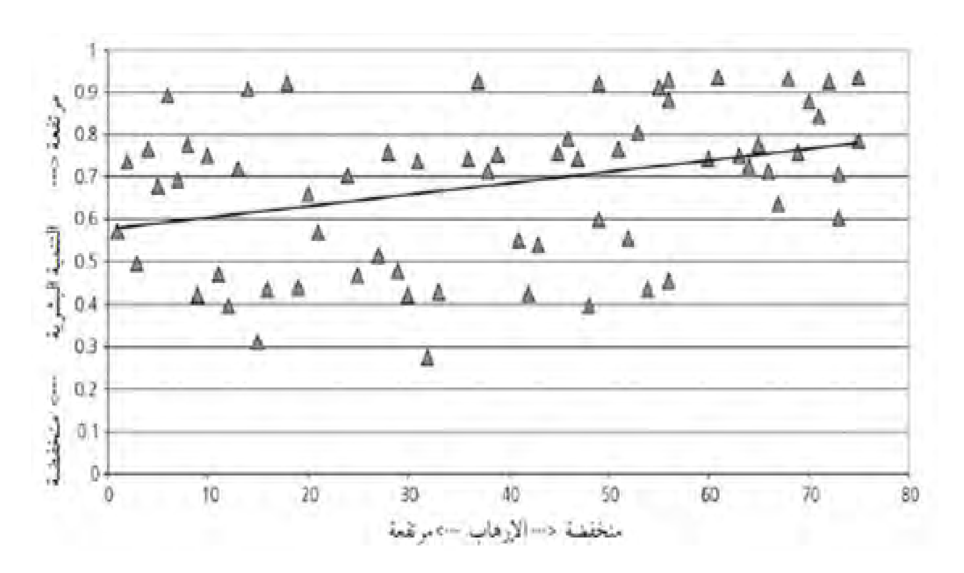
وتحاول الدراسة الحالية كشف العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب، ويمكن تحديد ثلاثة منطلقات نظرية لفحص هذه العلاقة وهي:

أولاً. أنّ التنمية البشرية تحصن ضد الإرهاب من خلال تمكين الناس وتوسيع خياراتهم، مما يجعلهم حريصين على صيانة استثماراتهم الاجتماعية.

ثانياً. أنّ التنمية قد تؤدي إلى اختلال في البنى الاجتماعية والثقافية خاصة التنمية البشرية غير المتوازنة مما ينجم عنه تهميش فئات من السكان وعزلهم مما يجعلهم يلوذون بالإرهاب في سبيل تحقيق أهدافهم خاصة السياسية منها. أخيرا: فإنّ الفشل في التنمية أو التنمية المتخلفة، والمستعصية، قد تمثل جذراً قوياً لإنتاج الإرهاب من خلال ضغط البنى الاجتماعية كالفقر، والبطالة، والأمية، والفساد، وانتشار ثقافة العنف. ويمكن تحليل العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب في ضوء

المنطلقات النظرية الثلاثة ويمكن تلخيص هذه العلاقة على النحو الآتي:

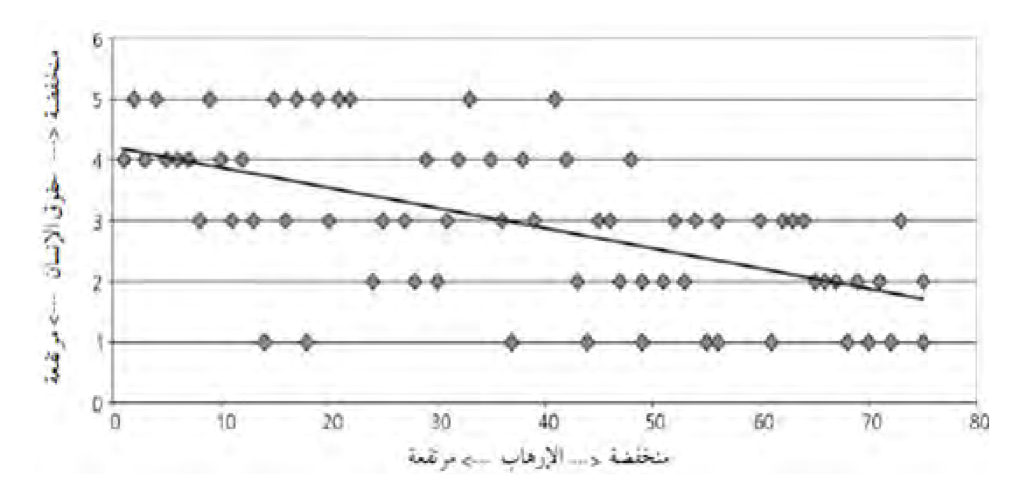
١ ـ التنمية البشرية محصن ضد الإرهاب (التنمية الشاملة = الأمن البشري). العلاقة بين التنمية والإرهاب علاقة سلبية، ويعتمد هذا التفسير على المساهمة الإيجابية للتنمية في التمكين والتحصين الاجتماعي ضد الإرهاب. وينظر للتنمية البشرية كمحصن ضد الإرهاب، حيث يصبح وعي الناس بأخطار الإرهاب أكثر وتصبح الأسباب الدافعة للإرهاب ضعيفة، ويسعى المواطن للمحافظة على استثماراته الاقتصادية والاجتماعية، والشكل التالي يبين ذلك.




**الشكل رقم(١٦) العلاقة بين حوادث الإرهاب والتنمية البشرية**

المصدر: شميد، ٢٠٠٤م، ص ٦٥

تتوسع الخيارات من خلال توسيع الخيارات لدى الناس، وزيادة وعيهم بحقوقهم وبحقوق الآخرين واستثمار طاقاتهم وقدراتهم من خلال التعليم والتدريب، فكلما زاد الوعي بحقوق الإنسان وصيانتها واحترامها، قلت احتمالية المشاركة في الأعمال الإرهابية.



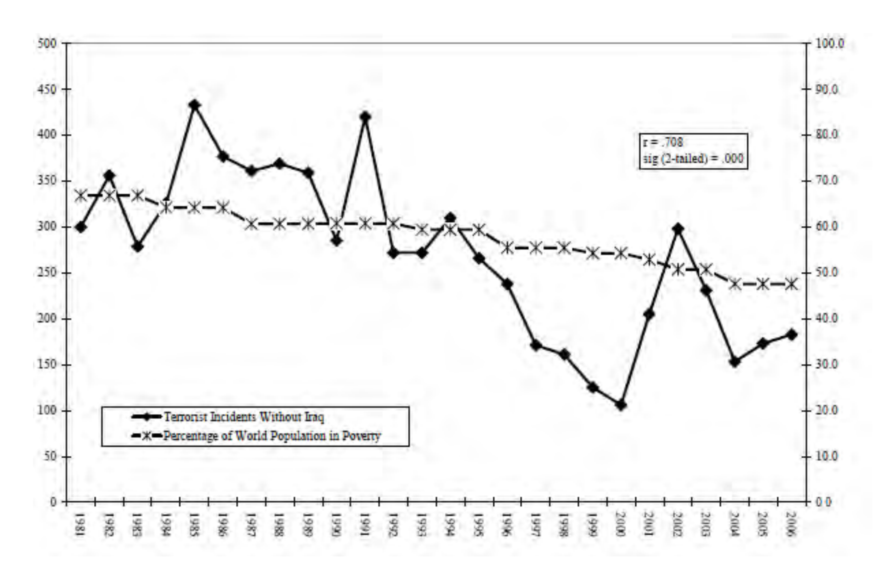

**الشكل رقم (١٧) العلاقة بين حوادث الإرهاب وحقوق الانسان**

المصدر: شميد، ٢٠٠٤، ص ٦٦

وخلق فرص العمل وتطور نظام العدالة الجنائي الرسمي والدور الذي تلعبه التنمية في معالجة دوافع الإرهاب كالفقر والبطالة، مما يفوت الفرصة في ارتكاب الجريمة. كما أنّ التوزيع العادل للثروة في المجتمع يمكن أنّ يخفض الصراع الاجتماعي، ومن ثم يخفض الجريمة. وبينت الدراسات أنّ الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى خفض معدلات الجريمة على عكس التذبذب الاقتصادي (Carcach, 2000). كما لوحظ انخفاض في نسبة جرائم التعدي المقرونة بالقوة مثل السطو المسلح (٢٪) في الدول المتقدمة

والمتحولـة (Countries in transition) والصناعيـة (٣٪)، كـما تبين وجود علاقة سـلبية بين دليـل التنمية وكل من جرائم السرقة ر(٥٦ , ٠= والسرقـة باسـتخدام القـوة ر(٤٢ , ٠)= والتعـدي ر(١١٣ , ٠)=، (Crime and Development, nd) فالعلاقـة السلبية بين التنمية والإرهاب في المجالات التي تكون التنمية فيها متوازنة بـين الفئات الاجتماعية والنظـام الاجتماعي والثقافي (قوة الأعـراف الاجتماعيـة) التي تشـكل إطارا مرجعيـا للفرد مما يحول دون انحرافـه وإجرامه، وذلك يعود إلى أنّ التنمية تشـكل تحصيناً اجتماعياً ناجماً عن مساهمتها في تمكين الفرد من استثمار إمكاناته.

٢ ـ العلاقة بين التنمية والإرهاب علاقة تخلخل وعدم استقرار في البنى الاجتماعية. تلتقي بعض نظريات التنمية (مثل التحضر والاعتمادية والنظـام العالمـي) ونظريـات الجريمـة مثـل: (نظريـة التفـكك الاجتماعـي والأنومي والـصراع الثقافي) في فكـرة النظام(order) ومن ثم يمكن النظر للتنمية والإرهاب على أنهما يقعان تحت مظلة النظـام الاجتماعـي (centered rhetoric ـ Order). ويسـتند هـذا التفسير ليس إلى عمليات التفكك الاجتماعي التي قد تحدثها التنمية في النظـام الاجتماعـي فقط، وإنما إلى الفرص المسـدودة (blocked opportunitie) وتكوين الجماعات الهامشـية (marginalization) وعلاقتها مع التنمية والجريمة والإرهاب، وبالطريقة التي تتحول فيها البنى الاجتماعية والخاصة بالظلم وعدم المساواة والاستغلال إلى عمليـة تجريـم. وهـذا مـا يتفق مع تحليـل نيومـان (Newman, 1990) للفقـر كعملية تفصل فيهـا الطبقة الدنيا عن بقية المجتمع، وأثـر الفسـاد في التنميـة والجريمـة (Qizilbash, 2001) وأن تأثير




**الشكل رقم (١٨) العلاقة بين حوادث الإرهاب والفقر**

المصدر: شميد، ٢٠٠٤م، ص ٦٦

http://www.terrorismanalysts.com/pt/index.php?option=com_rokzine&view=article&id=15

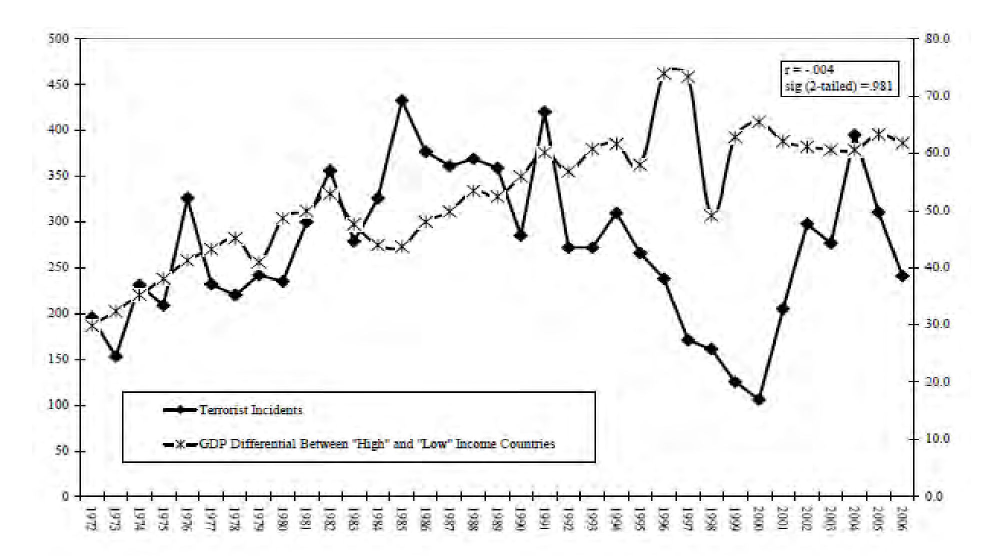
الجريمة على الشرائح الفقيرة، يجعل ضحايا الجريمة يزيد انغماسهم في الجريمة. وتلتقي هذه النتيجة مع مقولة دوركايم وتونس (Toenis & Durkheim) بأن عملية التنمية والتحديث تشمل عملية تفسخ اجتماعي على مستوى المجتمع المحلي(Rahav & Jaamdar, 1982)، وأنّ التغيرات الاجتماعية والاقتصادية كنتيجة لزيادة معدلات التنمية تؤثر في أنماط الجريمة (Schichor, 1990; Jones, 1985; (Shelley, 1981. فالتنمية غير المتوازنة مع توافر المنتجات والممتلكات المادية وتوفر فرص للانغماس في الجريمة وخاصة التعدي على الممتلكات كالسرقة. ويدعم ذلك نتائج دراسة شيلي (Shelley, 1981) التي تنهض بزيادة معدلات

جرائم السرقة في الدول المتقدمة وانخفاض معدلات جرائم القتل فيهـا. في حين يرى باكسي (Baxi، 1990) وهوشـن (Houchon، 1990) الـذي يـرى أنّ التركيز يجب أنّ يكون عـلى عمليات التغير الاجتماعـي، وممارسـات الدولة الرسـمية والنظام العـدلي الجنائي وتحكمها باتجاهات النمو.

إنّ النمـو الاجتماعي والاقتصادي له تأثـير كبير على حجم وأنماط السـلوك الإجرامـي (Shelley، 1981)، وهـذا مبنـي عـلى نظريـة الأنومي (Anomie Theory) التي تفترض أنّ الفوضى في التأقلم الاجتماعـي تحدث عندما يكـون هناك تغير اجتماعـي سريع، ناتج عـن النمو ونتيجة لذلـك فإن حالة من التشـويش (Confusion) تسـود المجتمـع، حيث تفشـل آليات الضبط الاجتماعـي في تنظيم الحيـاة الاجتماعية، وتفتقر القواعد السـلوكية وتوقعات الدور إلى التناغـم (Durkheim، 1974; Merton، 1957) إنّ ارتفـاع الجرائم الماليـة في الدول تمر بعمليات تنميـة تعكس عدم الأمن أي الخوف المرتبط بالنمو، حيث إنّ التغير السريع لا يمكن من التأقلم، حيث يرافق ذلك إعادة توزيع السكان، وانهيار وسائل الضبط التقليدية، والحراك الاجتماعية، وتحسن وسائل الاتصال (Sesay، 1977)

كـما أن الضغـوط العامة والناجمة عن فشـل التنميـة البشرية، تزيد في أنـواع الضغـط، وشـدتها، التي يتعـرض لها الفـرد في المجتمع، حيـث تشـمل ضغـوط الفقـر، والسـكن، والصحـة، والتعليـم، والمواصلات، والفقـر والبطالـة، والجريمة.....الخ من الضغوط الفرديـة المبـاشرة، والضغـوط المجتمعية العامة، كلهـا تدفع الفرد

إلى ختيــار آليــات تأقلم غير مقبولة اجتماعياً، مــن مثل البحث عن الثــراء مــن خــلال الاتجــار بالجنــس، أو المخــدرات، أو ردة فعــل ســلبية من خلال التجنيــد في المنظمات الإرهابية التــي تتلقف مثل هــذه الحــالات، وخاصة من الشــباب. خاصــة إذا شــعر الفرد أن هذه الضغوط غير عادلة، ومقترنة بمســتوى ضبط ذاتي منخفض، وتشــكل حافزاً للتأقلــم الســلبي. وغالبا ما تقترن هــذه الضغوط بالشــعور بالعدوان، والإحباط، والخوف، والغضب. من ثم ومن المتوقع أن الجماعات الإرهابية تنزع إلى التأســيس في قطاع الشباب وفي المناطق والمجتمعات المحرومة والهامشية.




**الشكل رقم (١٩) العلاقة بين الإرهاب ونصيب الفــرد مــن الدخــل القومي الإجمالي**

http://www.terrorismanalysts.com/pt/index.php?option=com_rokzine&view=article&id=15

٣ ـ العلاقـة بـين التنميـة والإرهـاب علاقـة إيجابيـة: اقترنـت التنميـة بمعـدلات الجريمة العالية، خاصة جرائم التعدي على الممتلكات، وانبثقت غالبية تفسيرات ارتفاع جرائم التعدي على الممتلكات في الدول الصناعية من نظرية دوركايم في التكامل الاجتماعي(Social Integration) حيـث يبرز التركيز عـلى درجة تكامل المنحرفين في الشـبكة الاجتماعية التي تدفعهم أو تمنعهم من الانحراف، وترى هذه المدرسـة أنّ عمليات التنمية ذات تأثـير غير تكاملي على البناء الاجتماعـي التقليدي، وخاصة إضعـاف الرابطة الاجتماعية، ومن ثـم تؤدي إلى زيـادة الجريمـة. إنّ عمليات التنميـة ترتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة التحضر، وعدم التجانس الثقافي، والاغتراب وزيادة الضغوط الاجتماعية كل ذلك يؤدي إلى حراك اجتماعـي يؤثر بدوره في فرصة ارتكاب الجريمة (Shelley، 1981) ولقـد اسـتخدم كيلنـارد وعبـوت (Clinard & Abbott، 1973) الجريمة كفهرس لقياس النمو .

ويرى ميرتون أنّ الأبنية الاجتماعية تمارس ضغوطاً على الأشخاص تدفعهـم لارتـكاب الجريمة والسـلوكيات المنحرفة ، ويعـد الفقر من الأبنية الاجتماعية التي تدفع للسرقة، ويظهر الانحراف وفق رؤية ميرتون عندما لا يكـون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولـة اجتماعياً والطرق المقبولة اجتماعياً، في تحقيق هذه الأهداف، ويرى ميرتون «الأنومي» كحالة اجتماعية مـن التناقض والـصراع بين الأهداف التـي يحددها المجتمـع والطرائق التي يقررهـا المجتمـع في تحقيق هـذه الأهـداف، و«الأنومي» حالة تفـكك البناء الثقـافي للمجتمع وتظهر حالة الانحراف بسـبب ضعف المعايير الاجتماعية، أو غيابهـا، أو عدم وضوحهـا وبها يضبط السـلوك الاجتماعي (Merton،

١٩٥٧) . وكذلـك فإنّ الضبط الرسـمي يزداد مع زيادة مسـتويات التنمية، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، والإرهاب(Adeyemi& Masamba، 1990).

## ١ .٨ أهمية الدراسة

هنـاك اهتمام بالعلاقة بين التنميـة البشرية والجريمة والإرهاب، ويقترن تطـور المجتمـع بتطـور الجريمـة عامة، ومنهـا الإرهـاب، وفي نمـو كلفتها البشريـة والمادية والاجتماعية، وهي من هذا المنظـور معوق للتنمية، ومن ثم لابد من رصد حجمها والتعرف على أنماطها، وذلك لمساعدة أجهزة العدالة الاجتماعيـة في المجتمع على رسـم السياسـات الأمنية والإعلاميـة والتربوية التي تسـاعد عـلى كبح جماحهـا، وخفض كلفتهـا البشرية والماديـة بما يكفل نجـاح عمليات التنميـة البشرية. ويرى فريق آخر أنّ الإرهاب نتيجة سـلبية للتنميـة مفسراً ذلـك بالتغير الفوضـوي (change Disorder) وبالتنمية غير المتوازنـة (development Unbalanced) وخاصـة للشرائح الهامشـية، ومن ثم لابد من تصويب مسـيرة التنمية واتجاهاتها لتصب في معالجة المشـكلات الاجتماعيـة المسـببة للانحـراف والجريمـة والإرهـاب مثل الأميـة والبطالة والفقر......إلـخ. وهنـاك من يرى أنّ بعض المشـكلات كالفقر تهدد النظام العالمـي(Thomas، 2001) ولا يتوقـف أثـر الإرهـاب عند هذا الحـد بل إنّه يعوق التنمية من خلال طرد رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بسبب غياب الاستقرار الاجتماعي.

إن رصـد حجم الإرهاب ومعدلاته تمكّن من توجيه خطط التنمية وفق أسس علمية واضحة. توفر الكثير من الإمكانات البشرية والمالية التي يمكن

أنّ تصـب في دعم التنمية الشـاملة ومحاربة الكثير من المشـكلات الاجتماعية كالفقـر والبطالة والأمية. ومن المؤمل من هذه الدراسـة أنّ تسـهم في رسـم السياسـات الأمنيـة والتنموية، لأنّ دراسـة التنمية والجريمـة والإرهاب في المجتمـع العـربي مـن الموضوعاتت التـي تكاد تخلـو منها الأدبيـات العلمية المتخصصة.

إنّ تخطيط سياسات وبرامج التنمية البشرية بشكل فعال وسليم لا يعمل كمحصن ضد الإرهاب فحسـب، بل يوفر كلفة مالية كبيرة غالبا ما تنفق في مجـال مكافحة الجريمة والإرهـاب، ويمكن أنّ يوظف مثـل هذا الإنفاق في توسيع خيارات الناس وتعظيمها ورصدها في دعم جهود التنمية البشرية في محاربة الجهل والمرض والفقر.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري

# ٢ . الإطار النظري

## ٢ . ١ نظرية الضغوط العامة (General Strain Theory)

ظهرت نظرية الضغوط العامة (General Strain Theory) في منتصف الثمانينيّات، وترجع جذور هذه النظرية إلى إسهامات دوركايم (Durkheim، 1933، 1951) وميرتون (Merton، 1997)، إذ اقترنت نظرية الضغوط التقليدية بنظرية ميرتون (Merton،1938) في الأنومي (Anomie Theory)، ونظرية كون (Cohen،1955) في نظرية إحباط المنزلة (Status Frustration Theory) ونظرية كليوارد واهولن (Cloward & Ohlin، 1960) ونظرية الفرصة الفارقية (Differential Opportunity Theory).

تعد نظرية الضغوط من أهم النظريات التي أسهمت في علم الجريمة(Bernard،1987)،وتنطلق جذور هذه النظرية من نظرية دوركايم في الأنومي(١٨٩٧ ـ ١٩٥١م)، حيث يرى دوركايم أن الثقافة تمثل الضمير الجمعي (Collective conscious) الذي يوافق على الأعراف، والقيم، والمعتقدات التي يلتف المجتمع حولها.(Cullen،1988; Durkheim،1897،1951; Merton،1968)، أما ميرتون فقد بنى نظريته في الضغوط على نظرية دور كايم في الأنومي، و بين ميرتون أن التوقعات الثقافية والاجتماعية مسؤولة عن المعدلات العالية في الجريمة عند الأفراد من الطبقات الدنيا، ويرى ميرتون أن ضغوطات البناء الاجتماعي تسبب الأنومي، أما كلورد واهولين (Cloward & Ohlin، 1960)، فقد طورا نظرية ميرتون، وقدما نظرية الفرص (Opportunities) بطرح سؤال لماذا، يرتكب أفراد معينون أنماطاً معينة من الجريمة؟ ونظراً لصعوبة قياس متغيرات الثقافة

والمتغيرات الكلية ( Macro) فقد قدم اجنيو (Agnew) نظرية الضغوط العامة على المستوى الجزئي (micro).

والفكرة الرئيسة لهذه النظريات تذهب إلى الفصل (عدم الوصل) بين الأهداف الثقافية القيميّة، والمداخل غير المتساوية إلى الوسائل الشرعية لتحقيق هذه الأهداف، وأن انسداد الطريق لتحقيق الهدف (اقتصادي) يؤدي إلى ضغوط (Strains) أو الرغبة في تحقيق هذه الأهداف بأية وسيلة متاحة (Akers، 2000)، ومنها الوسائل غير المشروعة.

## ٢ . ٢ نظرية الأنومي لدوركايم

لقد مثلث الأنومي (Anomie) عند دوركايم عدم الاتساق بين الظروف الاجتماعية والفرص المتاحة للأفراد في النمو، والإنجاز، والإنتاج داخل المجتمع (Shemaer، 2005). وأورد دوركايم هذا المصطلح أول مرة في كتابه تقسيم العمل في المجتمع( The Division of Labour in Society)، وذلك لتفسير مقولة لماذا يجد الأفراد أنفسهم في حالة أنومي في المجتمعات المتقدمة صناعياً (Durkheim، 1933) حيث وجد أن المجتمعات تتطور، وتتغير من الحالة البسيطة وغير المعقدة وغير المتخصصة إلى حالة معقدة ومركبة ومختصة، وأن النظام الاجتماعي يصبح ممكناً في هذه المجتمعات بفعل ما أسماه دوركايم التضامن الميكانيكي (Mechanical Solidarity)، حيث يقوم ذلك على قوى التشابه، والتماثل، مما يؤدي إلى تماسك المجتمع، ويتحقق النظام الاجتماعي بفعل الضمير الجمعي ( Shoemaker، 2005) (Collective Conscience).

كما أن التغيرات السريعة والمفاجئة وغير المتوقعة تصيب التحول الاقتصادي، مما يؤدي إلى حالة من التشويش (Confusion) في الأعراف

الاجتماعيـة، وتكوّن اللامعيارية (الأنومي)، والمجتمع يتغير من خلال زيادة حجم السـكان، أو الكثافة السـكانية، أو حدوث تطورات تقنية أو اقتصادية متقدمـة، ويتغير بناء العلاقات الاجتماعية من خـلال نظام الاعتماد والتبادل الوظيفـي، حيـث تصبـح الأدوار والمواقع في المجتمع مقسـمة ومتخصصة، ويصبـح النظـام الاجتماعي ممكناً من خـلال التضامن العضـوي (Organic Solidarity)، ويـرى دوركايـم أن طموحـات الأفراد ،وأهدافهـم في الحياة تتأثـر، وتتلون من خلال الآراء المعمّمة. (Generalized Opinions) وردود فعل الآخرين، وعندها يصل الأفراد إلى أسوأ حالة، وهي الانتحار.

ولقـد تأثـر دوركايم في صياغـة نظريته بما كان سـائداً حينها في المجتمع الغـربي في أواخـر القرن التاسـع عشر، حيـث تعرضت هـذه المجتمعات إلى تغـيرات غير مسـبوقة، وهذه التغـيرات كانت بفعـل الثـورة الصناعية التي غّـيرت طريقـة حيـاة الناس، وقبـل ذلك كان النـاس يعيشـون في مجتمعات صغـيرة متجانسـة، تعتمد على الزراعـة في حياتها، وقد غير التقـدم في العلم والثقافة النظم الاقتصادية من الزراعة إلى الصناعة، وقادت هذه التغيرات في الاقتصـاد إلى تغـيرات في بناء المدن التي بُنيت حول الصانع، كما انتقل الناس من حياة الريف إلى حياة المدنية التي حملت معها أشكالاً متنوعة من التغيرات السريعة التي شملت مفاصل الحياة كلّها.

ولقـد لاحـظ دور كايـم ( Durkheim, 1897-1951) أن التغـيرات السريعة في المجتمع تؤثر على معدلات الوفيات (الانتحار)، وطور دوركايم تصنيفاً للانتحار يعتمد على دافعية الفرد للانتحار، حيث ميّز بين أربعة أنماط من الانتحار هي : الأنـاني(egoistic) ، والإيثاري (Alturistic) والاونومي (anomie) والجبري( Fatalistic) وبالنسـبة لدوركايم فقد لاحظ أن هناك

روابط (bonds) بين الفرد والمجتمع، وأن التغيرات السريعة تقود إلى تفسخ اجتماعي، وهذا ما أسماه دوركايم الأنومي، وأنّ نتيجة الأنومي هي زيادة معدلات الانتحار كوسائل تأقلم (coping) والأنومي هي نتيجة التفسخ في الثقافة، وأنّ المشاعر الإنسانية ينظمها المجتمع، وأن الثقافة الاجتماعية والمجتمع هما الدكتاتوريان اللذان يسيطران على السلوك وأفعال الإنسان.

إن عدم قدرة الأفراد على السيطرة على رغباتهم، ودوافعهم غير مقيدة بمدد عدم الاستقرار الاجتماعي، وأن هذه الرغبات هي جزء من الحياة الطبيعية اليومية للإنسان، فعندما يحقق الفرد أهدافه فإنّ طموحاته تعزّز، وقد تسبب طلب المزيد، وهذه حلقة لا تنتهي، ومن ثم فإن الحقائق الاجتماعية الثقافية، والثقافة في المجتمع ضرورية لتحقيق التوازن(equilibrium).

كما يرى دوركايم أن القوة الاجتماعية (social Power) الممارسة على الأفراد، أخلاقية، لأنّ أفراد المجتمع يقبلونها، فالأفراد يعتمدون على المجتمع في وجودهم، ومن ثم يظهرون التنظيم الاجتماعي، وأن القوى المنظمة، أو الثقافة تعرف على أنها ضمير جَمعيّ، وهو الموافقة بين أفراد المجتمع على ما يُعدُّ سلوكاً مقبولاً أو سلوكاً نمطياً ثقافياً، وأن التبادل الثابت بين أفراد المجتمع، يؤدي إلى التلاحم الاجتماعي، ويساعد على نقل المعرفة بخصوص السلوك المقبول في المجتمع، وهذا يؤدي إلى الدعم التبادلي في المجتمع.

وما الأنومي إلا ضعف للمعايير أو عدم وضوحها وتظهر عندما يفشل الضمير الجمعي. وأن الأنومي أو اللامعيارية تؤدي إلى الانحراف والجريمة و(الإرهاب). وعندما تنهار التنظيمات (regulations) على الأفراد، فإن الأفراد يتحرّرون من هذه المعوقات ( المقيدات) و يحاولون إرضاء رغباتهم الذاتية، كما أنّ التغير الاجتماعي السريع يدمر التنظيم الاجتماعي، ويخلق بيئة الأنومي.

لقـد طـور ميرتـون نظريتـه في الضغـوط بنـاءً عـلى نظريـة دوركايم في الأنومي، واسـتخدم ميرتون مصطلح الأنومي والضغوط(strains) بطريقة تبادليـة، ويـرى ميرتـون أنّ الأنومي هي التفسـخ في البناء الثقـافي، ويحدث خصوصـاً عندما يكون هناك انفصال حاد بين الأعراف الثقافية، والأهداف والقـدرات البنائيـة الاجتماعية للأفـراد في جماعة ما، ويتصرفون بما يتماشـى معهـا(Merton،1968:216) أمـا الضغوط فهي نتـاج البناء الاجتماعي حيث يـرى: «أن البنـاء الاجتماعـي .... ينتـج الضغـط تجـاه الأنومـي والسـلوك المنحـرف»(Merton،1968:211) وافـترض ميرتون وجود عنصرين ثقافيّين في المجتمع هما :

١ ـ الأهداف المحددة ثقافياً، وهي الأهداف التي تستحق العناء، وينظر إليها كذلك من غالبية الأفراد.

٢ ـ والوسائل المقبولة ثقافياً في تحقيق هذه الأهداف.

وتحـدث الضغوط، لأنّ المجتمع منظم بطريقـة تحول دون تحقيق بعض الأفـراد للأهداف المحددة ثقافياً بالوسـائل المقبولة ثقافياً، وبالنسـبة لميرتون فإن الضغوط ما هي إلاّ ظروف بنيت اجتماعياً، وتنتج الأنومي، إنها الصراع بين الأهداف الثقافية وتوافر استخدام الوسائل المؤسسية، التي تنتج الضغط تجاه الأنومي وعندما يخبر الفرد الضغوط فإنه يعتمد إحدى وسـائل التأقلم، ويـرى ميرتون أن الجنوح الناتج عن سـد الفرص يسـهم في تحقيق الأهداف المشروعة.

ويـرى ميرتـون (Merton،1997) أنّ ظـروف البنـاء الاجتماعـي، في أغلـب المجتمعـات تمارس الضغـوط على الأفـراد، وتدفعهـم إلى الانغماس في سـلوكيات عـدم الامتثال، وأن الأفـراد الذين يحتلون الطبقـات الدنيا في

المجتمع يشعرون بحالة الأنومي، أو أن المنافذ مغلقة أمام تحقيقهم للثروة والنجاح اللذين يتمتع بهما أفراد الطبقة الوسطى والعليا.

إن العنف مرتفع في المجتمعات التي تضع فيها الثقافة توقعات عالية على الأفراد لتحقيق الأهداف في المجالات الاقتصادية، والحراك الصاعد بغض النظر عن أنه ليس لجميع الأفراد وصول مشروع إلى المصادر الشرعية لتحقيق هذه الأهداف (Merton، 1997:519)، ومن ثم فإن الأفراد يخبرون الضغوط عندما تسد في وجوههم الفرص في تحقيق الأهداف المقبولة ثقافياً، وأن الوسائل المشروعة ليست هي الوسائل الوحيدة لتحقيق الأهداف فهناك وسائل غير مشروعة قد تكون متوفرة، وعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي، وضغوط النجاح وتحقيق الأهداف، تظهر مرحلة الأنوميا، وعندما لا تتوافر الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المقبولة اجتماعياً، قد يلجأ البعض إلى نمط تكيفي منحرف، ومن هنا فإن التوزيع غير العادل للوسائل المشروعة يشكل فرصاً قد تدفع البعض إلى طرق الانحراف، وحدد ميرتون أنماط التكيف كما في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (١) أنماط التكيف عند ميرتون**

| أنماط التكيف | الأهداف الثقافية | الوسائل المشروعة |
| --- | --- | --- |
| الملتزمون | + | + |
| المخترعون | + | − |
| الطقوسيون | − | + |
| الانسحابيون | − | − |
| الثائرون | ± | ± |

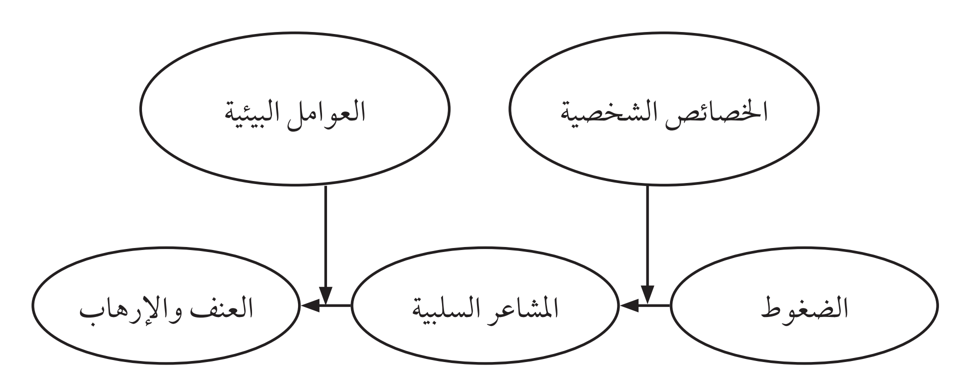
(+) تعني الموافقة، (−) تعني عدم الموافقة، ± تعني الرفض والإحلال.

ويرى ميرتون (Merton، 1968) أن الأنومي تحدث عندما يضع المجتمع، أو البنـاء الاجتماعـي مثاليـات عاليـة، أو قيماً عـلى الأفراد، حيـث إنّ بعض الأفراد لا يستطيعون العيش بمستوى هذه المثاليات، أي أنّ البناء الاجتماعي مسـؤول عن حدوث الأنومـي، كما أنّ المؤسسـات الاجتماعية لا تمكّن جميع الأفراد ـ بفرص متساوية ـ من تحقيق النجاح الاقتصادي، الأهداف الثقافية، أي أن الضغوط تنجم عن التنافر بين الأهداف والوسائل، ولقد قدم ميرتون خمسة أنماط من التكيف الفردي لتحقيق الأهداف الثقافية.

## ٢ .٣ نظرية الضغوط العامة General Strain Theory

تعود نظرية الضغوط العامة إلى نظرية دوركايم (Durkheim) وميرتون (Merton،1968) في الجريمـة والأنومي، أو نظرية الضغوط (Strain theory خاصـة الأنومـي (Anomie) أمـا نظريـة اجنيـو(Agnew) المعروفـة باسـم نظريـة الضغـوط العامة. فتذهـب إلى أنّ اهتمام دوركايم انصبّ على تفسـير اتبـاع الأفراد للأعـراف ( الامتثـال)، وركز على مجـالات التغيير الاجتماعي والانتحـار والانحـراف عـن القواعـد والجريمة، وهـي أجـزاء طبيعية من المجتمـع، وأن الجريمـة حقيقـة اجتماعية، لا يخلو منها مجتمـع ما فطالما بقيت فإنها تسـاعد المجتمع على الاسـتدامة والتطور( النمو)، وما الجريمة إلا فعل نكران للتلاحم الاجتماعي.

وقدم أجنيو (Agnew) نظريته في الضغوط العامة، حيث تمت مراجعتها لعدة مرات (١٩٩٦ـ٢٠٠١ـ٢٠٠٢ـ٢٠٠٤م)، وتنطلق من فكرة رئيسة أن الجريمة ناتجة عن الشعور بالعدوان والإحباط الناجمين عن خبرة الضغوط. انظر المخطط رقم (١).




**المخطط رقم (١) تصور عام لنظرية الضغوط العامة**

عـرف أجنيـو (Agnew) الضغط (Strain) بأنـه مجموعة من الحوادث، أو الظـروف التـي لا يرغبهـا الفـرد (Agnew، 2006:4)، ولقـد حدد أجنيو (Agnew،2006) ثلاثة أنواع من الضغوط التي يتعرض لها الأفراد هي:

- الفشل في تحقيق أهداف ذات قيمة إيجابية.
- وجود مثير سلبي.
- إزاحة مثير ذي قيمة إيجابية.

١ـ الفشـل في تحقيـق أهـداف ذات قيمـة إيجابية: وينتج هـذا النوع من الضغـوط عـن فشـل الأفـراد في تحقيـق الأهـداف ذات القيمـة الإيجابية، حيث من الممكن أن يواجه الفرد معوقات، حيث تتحول هذه الأهـداف ذات القيمة الإيجابيـة إلى ضغوطات، ويتكون هذا الضغط من ثلاثة عوامل هي:

أ ـ الانفصـال بـين الطموحـات والتوقعات، حيث إنّ هنـاك أهدافاً وقيماً مقبولة من المجتمـع ولكنها غير متاحة للجميع( Agnew، 1996).

ب ـ الانفصـال بـين التوقعـات والإنجـازات الفعلية، حيـث تزداد الضغـوط عندما لا تتلاقـى التوقعات مع الإنجـازات الفعلية، من الدخل الذي يحصل عليه الفرد مقارنة مع أقرانه.

جـ ـ أما العامل الثالث فهو الانفصال بين النتائج العادلة، والمنطقية، والنتائـج الفعلية، حيث يحدث هذا النـوع من الضغوط، عندما لا تلتقي النتائج الفعلية مع ما يعتقده الفرد أنه عدل، وقد اقترح اجنيو أن الأثـر الجمعي لهذه المصادر الثلاثة للضغوط أن يكون مقياساً للضغوط.

٢ ـ إزالة مثير ذي قيمة إيجابية، لقد عرّف اجنيو المثير ذا القيمة الإيجابية بأنه «تعزيز إيجابي قدم سابقاً للفرد» ( Agnew, 199:58)، كفقدان عزيـز، الانتقـال لمجتمع جديـد، الغربـة، وهذه تولـد ضغوطات جديـدة. وعندما يكون الأفـراد تحت هذه الضغـوط فقد يلجا إلى العنـف لمنع إزالة المثير ذي القيمـة الإيجابية، أو الانتقام من الأفراد المسؤولين عن هذه الإزالة للمثير الإيجابي(الظرف).

٣ ـ تقديـم مثير سـلبي، وينتج هذا النوع من الضغـوط عن تقديم المثير السـلبي كتقديم الخبرات المدرسـية السلبية، سـوء معاملة الطفل، ومشـكلات الجـيرة، وضحايـا الجريمـة، وتحدث الجريمـة عندما يحاول الفرد الخلاص، أو محاولة تجنب المثير السلبي.

المشـاعر السـلبية.(Negative Emotion) لقـد ضمّـن اجنيـو نظريتـه المشاعر السلبية، إذ يرى أن خبرة الضغوط تزيد احتمالية أن يخبر الأفراد حالة مـن المشـاعر السـلبية،(Agnew, 2006:35) التي تقـود إلى العنف والجريمة مثل: الغضب، والإحباط، والاكتئاب، والحسـد، والخوف، كما أنها تقود إلى

خلـق ضغط على الأفـراد للانخراط في فعل تصحيحي، وخفض القدرة على التأقلم بطريقة قانونية وخفض تقدير الكلفة في تقدير الجريمة.

ويـرى أجنيـو أنّ الجريمـة والجنوح اسـتجابات تكيفيـة (Coping) مع الضغوط والمشاعر السلبية (Agnew، 2006:194)، و اقترح أجنيو للضغوط ما يأتي:

١ـ الضغـوط الموضوعيـة (objective strains) وهـي الحـوادث أو الظـروف غـير المرغوب فيهـا من شريحة واسـعة من الأفـراد على جماعة معينة.

٢ـ الضغـوط الذاتيـة (subjective) وهي الحـوادث، أو الظروف غير المرغوب فيها من الفرد الذي خبرها بنفسه مباشرة.

٣ـ الضغوط بالإنابة(vicarious strains) وهي الضغوط، أو الظروف غير المرغوب فيها من الفرد التي يخبرها الفرد من أولئك المحيطين به.

٤ـ الضغـوط المتوقعـة(anticipated strains) وهـي الضغـوط الحالية المستمرة، أو المتوقعة (Agnew، 2006:10-12).

وإذا ما أدّت هذه الضغوط إلى مشـاعر سـلبية فإنه من المتوقع أن تؤدي إلى السـلوك الإجرامـي، ويـرى أجنيـو أنّ الجريمة يمكـن أن تتولد عن هذه الضغوط عندما تكون هذه الضغوط:

١ ـ غير عادلة.

٢ـ مكثفة أو شديدة.

٣ـ ناتجة، أو مقترنة بمستوى ضبط ذات مخفض.

٤ـ حافزاً للتأقلم المنحرف (الإجرامي). (Agnew، 2001:326)

وعندما تؤدي مصادر الضغوط الثلاثة إلى ظهور المشاعر السلبية فإن خطورة السلوك الإجرامي سيزيد، ويُعد السلوك الإجرامي استجابة تأقلم للضغوط والمشاعر السلبية، أما استراتيجيات التكيف فهي:

١ ـ الإستراتيجية السلوكية (Behavioral Strategy) وهي محاولة خفض، أو إزالة، أو السعي للانتقام من مصدر الضغط، فالأفراد يمكن أن يسعوا لتحقيق أهداف ذات قيمة إيجابية بالنسبة لهم، أو حماية ظرف إيجابي عندهم، أو إثارة مثير ذي قيمة لهم، أو إلغاء مثير سلبي أو التخلص منه (Agnew، 1992:69).

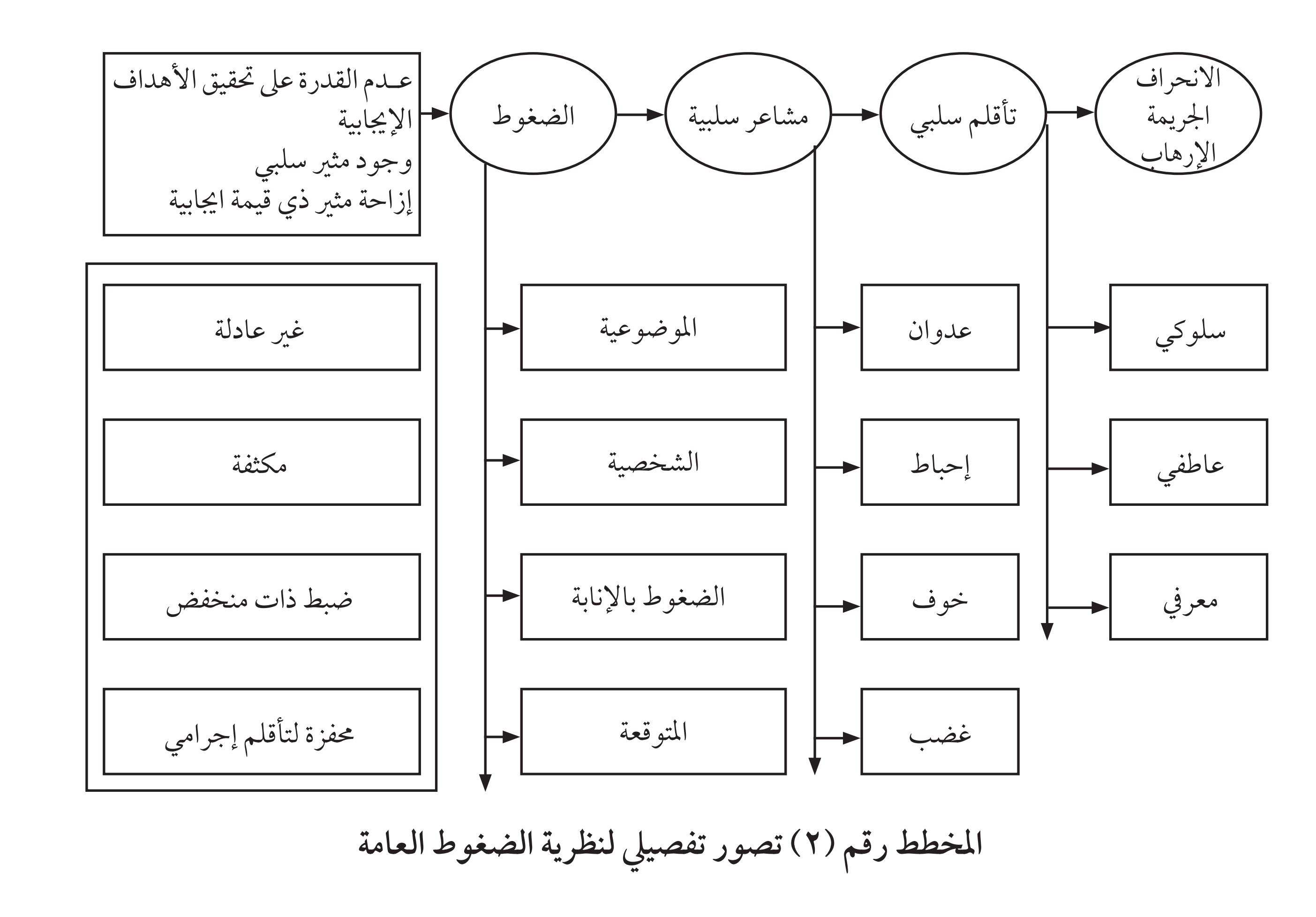
٢ ـ الإستراتيجية العاطفية (Emotional Strategy) يطبق الأفراد إستراتيجيات عاطفية للتخفيف من المشاعر السلبية، وتؤدي هذه الإستراتيجية إلى سلوك تعاطي المخدرات التي بدورها تؤدي إلى سلوكيات الإسترخاء (Agnew، 1972:70).

٣ ـ الإستراتيجية المعرفية (Cognitive Strategy) لقد قسّم أجنيو (Agnew) هذه الإستراتيجية إلى ثلاث فئات، وهي التأقلم معرفياً من خلال:

أ ـ إنكار، أو بخس وجود المكروه، أو المحنة من مثل إدراك أن الهدف المقبول غير مهم وذلك لتقليل تأثيره السلبي.

ب ـ نكران وجود الضغوط من مثل المبالغة في المخرجات الإيجابية وبخس المخرجات السلبية، والمبالغة في الإنجازات.

جـ ـ قبول المسؤولية بمحنة أو مكروه(Adversity)(Agnew، 1992:67-68).




**المخطط رقم (٢) تصور تفصيلي لنظرية الضغوط العامة**

وتلتقي بعض نظريات التنمية (مثل التحضر والاعتمادية والنظام العالمي) ونظريات الجريمة مثل (نظرية التفكك الاجتماعي والأنومي والصراع الثقافي) في فكرة النظام (order) ومن ثم يمكن النظر للتنمية والجريمة تحت مظلة النظام الاجتماعي (Order-centered rhetoric)فالعلاقة السلبية بين التنمية والجريمة في المجالات التي تكون التنمية فيها متوازنة بين الفئات الاجتماعية والنظام الاجتماعي والثقافي (قوة الأعراف الاجتماعية) التي تشكل إطاراً مرجعياً للفرد، مما يحول دون انحرافه وإجرامه، وذلك يعود إلى أنّ التنمية تشكل تحصيناً اجتماعياً ناجماً عن مساهمتها في تمكين الفرد من استثمار إمكاناته.

## مضامين نظرية الضغوط العامة والإرهاب

يرى إجنيو أن المرهقين أكثر احتمالية من الاقتران بالجانحين، وأنّ معدل عمر الإرهابيين هو (٢٥ـ٢٠) سنة (Russell & Miller, 1977; Taylor,1988; Hudson,1999& Juergensmeyer, 2001)، وأن تجنيدهم في المنظمات الإرهابية يتم في أعمال صغيرة، وفي الغالب يلتحقون بالمنظمات الإرهابية في عمر الثانوية (Teymur, 2003) ويبدو أن الضغوطات التي يتعرض لها الأفراد في الأعمار الشابة تقود المراهقين إلى الاقتران بالمنظمات الإرهابية (المجرمون الآخرون)، وأنهم ينغمسون في نظام قيم المجموعة الإرهابية، أو بمعنى آخر الواقعية السياسية، وهذا الانغماس يؤدي إلى تسريع التكيف الإرهابي (Agnew,2006) كما يرى اجنيو أن الجماعات الإجرامية تنزع إلى التأسيس في المجتمعات المحرومة، وحيث يخبر الأفراد في هذه المجتمعات العديد من الضغوط، كما ركزت دراسات الإرهاب على موضوعات مثل عدم الإنصاف والفقر، كمسببات للإرهاب، كما أن هذه

الضغوط تدفع للاقتران بالجماعات الإرهابية، كما ميز اجنيو بين ثلاثة عوامل تتعلق بالضغوط وهي:

١ ـ درجة أو حجم الضغط.

٢ ـ مدة تكرار والمدة المتوقعة من الضغط.

٣ـ ومركزية الضغوط. (Froggio & Agnew , 2007, P.81 )

إن العلاقة بين الدولة والمنظمات الإرهابية هي علاقة صراع على السلطة، فالمنظمات الإرهابية ترغب الناس لانتفاء سياسات من النظام القانوني ويستخدم العنف والإرهاب لإضعاف النظام القانوني، لتحقيق أهداف سياسية للإرهابيين.

## ٢ . ٤ نظرية الفرصة

هناك عدد من النظريات تعتمد في تفسيرها للسلوك المنحرف (والإرهابي) على مفهوم الفرصة، ومنها:

### ٢ . ٤ . ١ نظرية تباين الفرص لكلوارد وأوهلن (Cloward & Ohlin)

يرى كلوارد واهولن أن الضغوط تدفع إلى السلوك المنحرف نتيجة للفجوة بين الأهداف والوسائل، وأن الكثير من الممارسات الجانحة ما هي إلا وسائل تأقلم للضغوط البنائية، وأن التناقض واضح بين الطموحات والقنوات المشروعة (Cloward & Ohlin, 1960:105-106) ، وأن جنوح الأحداث شائع في الطبقات الدنيا بسبب انسداد الفرص، وأن الفرص قيم متعلمة ومهارات وأن طبيعة الثقافة، والقيم، والمعرفة هي مفردات الثقافة، وهكذا تؤثر الثقافة في سلوك الجنوح الناجم عن الضغوط.

ويـرى كلـوراد واهولـن أنـه عندما تسـد الفـرص المشروعـة، وتتوافر الفـرص غـير المشروعة، تقع الجريمة، مثل سـوء استخدام المخدرات، وإذا سـدت الفرص المشروعـة وغير المشروعة ، تقع جرائـم العنف كأمل في فتح منافـذ لتحقيق الأهـداف المرغوبة ثقافيـاً(Cloward& Ohlin, 1959) وتعد نظريتهـما في الفـرص الفارقـة ( differential opportunity) هامـة، لأنّهـا أضافت وجود الفرص غير المشروعة.

وتـرى هذه النظرية أن نمـط الثقافة الفرعية المنحرفـة يعتمد على درجة الاندمـاج الموجودة في المجتمع، فعندما تغلق الفرص والوسـائل المشروعة، يلجـأ بعضهـم إلى الفرص غير المشروعة، أما إذا أغلقـت الفرص المشروعة، وغير المشروعة فإن ثلاثة نماذج للانحراف تظهر، كما يوضح الجدول الآتي:

**الجدول رقم (٢) تباين الفرص عند كلوارد وأوهلن**

| أنماط التكيف | الأهداف العادية | الوسائل المشروعة | الوسائل غير المشروعة |
|---|---|---|---|
| الجنائي | + | – | + |
| الانسحابي | – | – | – |
| الصراعي | ± | ± | ± |

(Cloward & Ohlin، 1960)

النظريـة العامـة للجريمـة لجتفردسـون وهـيرشي (Gottfredson & Hirschi)، تؤكـد هـذه النظرية أنّ احتمالية انخـراط الأفراد في فعل إجرامي تحـدث بسـبب وجـود الفرصـة مـع توفـر شـخصية تتسـم بالضبـط الذاتي المنخفـض، فلحـدوث الجريمـة لا بـد من توفـر الفرصـة الكافيـة والمرتبطة بليونة وسـهولة ارتكاب الأفعال الإجرامية، وتقييم ذاتي يصل إلى أنّ المنفعة

(الإشـباع الفـوري والمتعة) التي سـيحصل عليهـا الفرد تفـوق الثمن الذي سيدفعه (تقدير العواقب) (Gottfredson & Hirschi, 1990).

## ٢ .٤ .٢ نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory)

تنطلـق هـذه النظرية من مفهـوم العقلانية ،أي اتخاذ القـرار الذي يحدد الفـرص لارتكاب الجريمة وهنا يقوم الشـخص بالاختيار إما بالانخراط في الجريمـة، أو التوقف بناء على الفائدة المتوقعة، فكلما زادت كمية الفائدة التي يلاقيها الشـخص كان هناك تزايد في الفرص غير المشروعة ،وإن كانت هذه الفائدة قصيرة الأمد (Sanderson, 1995).

ومـن كل مـا تقـدم فـإنّ نظريـة الفرصـة تـرى أن الجريمة، والسـلوك المنحـرف نتاج للفرصة وتركز على ما يقوم به الجاني في عملية تنفيذ الجريمة، فعندمـا يكـون الهدف مناسـبا، وغير محمي و بغيـاب الحراسـة المتيقظة، فإن فـرص حدوث الجريمة تكون كبـيرة، أما غياب أحد هـذه العناصر كوجود الشرطة، أو أي شـخص في مسرح الجريمة، أو وجود الجيران، قد يعمل على منـع حـدوث الجريمة، ومن هنا فـإن التدرج في تقليل الفـرص للجرائم يتم مـن خلال زيادة الجهد المبـذول للجريمة من قبل الجاني بتصعيب الأهداف، وإبعاد الجاني عن هدفه، والتحكم بتسهيلات الجريمة مثل وضع الصور على البطاقات الائتمانية (Bajapai, 2004).

كذلـك لا بـد من زيـادة أخطار ارتـكاب الجريمـة كأن يتـم الخروج و الدخـول للأماكـن تحت رقابة الشاشـات، والرقابة الرسـمية، مثـل: مراقبة السرعة، ووجود رجال حراسـة، والمراقبة عن طريق العاملين، مثل العاملين في مواقف السيارات، والباصات.

وتلعب الرقابة الطبيعية دوراً مهماً من خلال توظيف التصميم العمراني للدفاع. ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى خفض الجرائم هي التقليل من الفائدة الناتجة عن الجريمة من خلال إزالة الأهداف ،و التعرف على المقتنيات من خلال العلامات الفارقة والمميزة لها، و كذلك خفض إغراءات الجريمة كسرعة ترميم الخراب العمدي المسهل لارتكاب الجريمة، وكإنهاء عرقلة السير المقصودة، ومن المفيد في تفويت الفرصة على الجاني، إنكار منافع الجريمة مثل دمغ الأمتعة للتعرف عليها، وتشفير الأجهزة.

ويمكن التقليل من أسباب الجريمة بوضع قائمة قوانين كتسجيل الدخول للفنادق، وإيقاظ الضمير والوجدان عن طريق الإرشادات المرورية على جوانب الطريق، وعدادات السرعة في السيارة، لذا فإنّ تقليل فرص الجريمة يتم من خلال خفض أعداد وجدية الجريمة بالتعرف على الأهداف المحتملة لارتكاب الجريمة وتفويت فرص حدوث الجريمة المحتملة كضبط الشرطة للأحداث الفردية مثل (نشل الجيوب).

يرى كرنشو (Crenshaw) أن الإرهاب خيار إستراتيجي للإرهابيين، وأن الإرهابيين يستخدمون العنف كأداة (Instrument) لتحقيق أهدافهم السياسية (Crenshaw,1983,1981)، وأن الإرهاب خيار إستراتيجي للإرهابيين لتحقيق الأهداف المرغوبة سياسياً، بعد عملية حساب للربح والخسارة، أي أنّ الإرهابيين يقومون بحساب الربح والخسارة لأفعالهم الإرهابية مقارنة بالأهداف السياسية التي يسعون إلى تحقيقها (Brannan, Eslem & Strindbrg, 2001). وينظر علم الاجتماع إلى السلوك الإنساني على أنه سلوك عقلاني، ولكن في الوقت ذاته، توجد سلوكيات إنسانية غير عقلانية. أي الإرهابيين واعون لسلوكياتهم وأفعالهم، ويقومون

بذلــك لتحقيق أهدافهم السياســية. (McCormick, 2003; Hudson,1999 ;Crenshaw, 1981, 1981&Laqueur, 1977)

فالنظـرة إلى السـلوك الإنسـاني عـلى أنه سـلوك عقلاني ليسـت جديدة فقـد تناولها علـماء الاجتماع مـن أمثال فيـبر (Weber,1920)، ومالونسـكي (Malinowski, 1922) وموس (Mauss,1925) وبارسونز (Parsons,1937) وهومانس (Homans, 1974) وبلاو (Blau,1964) وكوك واميرسون Cook & Emerson)، وبنـاءً عـلى نظرية الاختيار العقلاني، فإن المجرمين يحسـبون أفعالهم من منظور الربح والخسـارة، وأنهم يحسـبون ذلك قبل القيام بالفعل الإجرامي (Cornich & Clark, 1986).

ويرى كرنشـو (Crenshaw) أن السـلوك الإرهابي سلوك قصدي، وأن الإرهـاب نتيجة لقـرار المنظمة الإرهابيـة، وهو قرار سـياسي مفيد لمعارضة الحكومة، كما يرى أن البيئة السياسـية الاجتماعية عامل مؤثر في ذلك القرار، وهـذه العوامـل عوامـل التسـامح(Permissive factors) مـن مثـل عـدم الإنصاف الاجتماعي، والظلم، والفقـر، والبطالة. كما أن المنظمات الإرهابية تعمـل على إثارة النظام العام بأن الدولة تسـتخدم قـوة مفرطة وغير متعادلة معهـم، ولتغيـير القـوة السياسـية، فإنهـم يعمـدون إلى اسـتقطاب المواطنين (Crenshaw, 1981).

نظريـة الإزاحة أو الإحلال (الاسـتبدال)، وهي نظرية ترتكز أيضا على منظور الحالة الموقفية لحدوث الجريمة، وتسـاعد هـذه النظرية في فهم نظرية الفرصة، فالاسـتبدال (أو الاسـتعاضة) يحدث عندما تكبح الفرص المتاحة لارتـكاب الجريمـة، فعندما يواجـه الفاعل مشـكلة في الفرصـة التي كانت متاحـة كالمكان، أو الزمان، أو الهدف القابـل للاعتداء يقوم الفاعل بالبحث

عـن فـرص بديلة سـواء أكانت مكانيـة أم زمانية أم اسـتبدال الهـدف للقيام بالجريمة، والاستبدال يأخذ خمسة أشكال:

١ ـ الاسـتبدال المؤقـت: حيـث يسـتمر المتهـم في ارتـكاب نفـس نوع الجريمة في نفس الأماكن ،وضد نفس المستهدفين باستخدام نفس الأسـاليب ،ولكن في وقت مختلف من اليوم أو السـنة، وقد يحصل هذا كاستجابة لازدياد دوريات الشرطة في أوقات محددة من اليوم.

٢ـ الاسـتبدال التكتيكي: حيث إنّ بعض العوامل تبقى كما هي، ولكن يقوم المتهم بتغيير أسـلوب التنفيذ، فعلى سـبيل المثال فإنّ البنايات المزودة بأجهزة إنذار يلجأ فيها السـارق إلى التحطيم، والنزع بدلا من القيام بالدخول عنوة.

٣ ـ الاستبدال المتغير: حيث يغير المتهم الهدف، فتارة يقوم بسرقةركاب الحافلات، وتارة يتّحول إلى سرقة المشاة.

٤ـ الاسـتبدال الإقليمـي: ويحدث عندما تنخفـض الجريمة في مكان ما نتيجـة الإجراءات الأمنيـة، حيث يتحول المتهـم إلى منطقة أخرى مجاورة.

٥ ـ الاسـتبدال الوظيفـي: وهـذا يعني تغيـير المتهم لنـوع الجريمة التي يقـوم بارتكابهـا، فعلى سـبيل المثال فإن السـارق يتحّول إلى سـاطٍ والعكس بالعكس حيث يتحول مرتكبو جرائم السطو إلى سارقين (Sanderson, 1995).

## ٢ .٤ .٣ نظرية المنظمة (Organizational Theory)

المنظمـة الإرهابية لا تختلف كثيراً عن منظـمات الأعمال من حيث البناء التنظيمـي، وتـرى نظرية المنظمة أن المنظمات الإرهابيـة تركز على الدينميات الداخليـة للمنظمـة خاصة تأثير المنظمة على أعضائهـا، فبالإضافة إلى الولاء التنظيمي، فإن الأهم هنا هو القرار الجمعي للمنظمة، وهو الأكثر تأثيراً على سـلوك الأعضاء، وأن الحقائق البنائية للمنظمة هي الأكثر تأثيراً على سـلوك الأعضـاء، وأن الحقائـق البنائيـة للمنظمـة الإرهابيـة هامة في فهم السـلوك الإرهـابي داخـل هذه المنظـمات (McCormik, 2003) و يـرى جانز (Janis, 1972) أنّ الرغبـة الفرديـة تتوقف أمام الضغـوط التنظيمية التي تحل محلها، ويسـتبدل السـلوك العقلاني بسـلوك غير عقلاني وبسـلوك ضـد الآخرين، وقـد يكـون سـلوكاً إرهابيـاً، فالبنـاء التنظيمـي للمنظمة الإرهابيـة يمارس ضغوطـاً عـلى الأفراد الأعضاء فيهـا. وأن العزلة التـي تفرضها المنظمة على أعضائهـا تجعل من البنـى الاجتماعية داخل التنظيم أمراً مسـلماً به، وتجعلهم يرفضون التأثيرات الخارجية (Wasmund, 1986) وعلى الرغم من الخسـارة التـي قـد تلحق بهم فإنهم ينصاعون لذلك من أجـل خدمة المنظمة الإرهابية (Crenshaw, 2000)

## ٢ .٤ .٤ النظرية الرمزية والإرهاب

تتشـكل الذات في التفاعل الاجتماعي، فالذات تنبثق اجتماعياً، وتدعم وحدة الجماعة، أو تعرفها اجتماعياً، ويسهل الواقع الرمزي، والرغبة الفردية، ويجمـع الضبـط الاجتماعي بـين الفعل الاجتماعـي، والموضـوع الاجتماعي ( Mead, 1938)

وتتميز الحريـة الذاتية بين الأفراد وبين الآخرين ( self identity) ومن هنـا يكّـون الأفراد الإحسـاس الـذاتي والجمعـي (me) والآخـر not me)) وتتكـون لديهـم الحـدود ( boundaries) ، وعنـد ما تخرق هـذه الحدود، أو تهدد من قبل قوى خارجية، فإنّ الأفراد يستجيبون بطرق قوية وغير عقلانية (Burris 2004 & Rempel,2009)

كـما يعمـل الإقصـاء الاجتماعـي (Exclusion) مـن المجتمـع وضعف شـبكات الاتصـال يمكـن أن تعمـل كمصادر للإحبـاط، وتقـود إلى العزلة والاغـتراب، والى ردة فعل غير عقلانية قد تتمثل بالإرهاب. وقد مّيز (ميد) بين فئتين مختلفتين من علاقات الإجماع ـ الصراع بين المجموعات وهما:

١ ـ الإجمـاع داخـل الجماعـة والصراع خـارج الجماعة. فالأفـراد داخل الجماعـة متوحـدون في مقاومـة الجماعـة المتصارعـة معهـم كعدو مشـترك (Common enemy). ويرى ميد أنّ فكرة العدو المشترك أساسية في جميع المنظمات الاجتماعية.

٢ ـ الصراع الداخلي في الجماعة، والإجماع الخارجي للجماعة، حيث تكون ردود الفعل ضد الجماعة نفسـها، فالأفراد يقاومون مجموعتهم من خلال الانجذاب إلى المجتمع المحلي المتفوق (Mead, 1934)، وقد تقـوم المنظـمات الإرهابية بتكويـن مثل هذه العلاقـات المتصارعة حيث يتم اختبار الدولة كعدو مشترك لهذه المنظمات، وتقوم بردود فعل ضد المجتمع الذي هي جزء منه.

وباختصـار فإنّ الفـرد يتمتع بالأمان فقط في مجتمع مسـتقر، ولذلك فإنّ الإرهابيين يقتلون، وينشرون الرعب في المجتمعات من خلال استهداف جماعـة معينـة ـ قد تكـون صغيرة ـ ونشر الرعب لدى شريحـة كبيرة، أو عدة

مجتمعـات أو ملايـين مـن البـشر. إنّ إنتـاج الخوف بقصـد إضعـاف النظام الاجتماعي،أوتهديد الاستقرار في النظام الاجتماعي. فالإرهاب وظيفة هّدامة في الحيـاة الاجتماعية. وأن ضعف النظـام الاجتماعي يؤدي إلى ظهور العنف السـياسي، والجنائي، وفقدان السيطرةعلى الحدود، وظهور صراع الاثنيات، والعـداء الثقافي، واسـتخدام الإرهاب بين المواطنين، وضعف المؤسسـات، وتدهور البنية التحتية. (Rotberg, 2002).

## ٢ .٥ الضغوط والفرصة والشباب والإرهاب

تُعد مرحلة الشـباب مـن المراحل الصعبة والمتأزمـة، حيث تمثل مرحلة عمرية مليئة بالأزمات والصراعات والضغوط، فالشباب في مرحلة انتقالية وتكيفيـة بـين الذات والآخـر، ففي هذه المرحلـة يواجه الأفـراد العديد من الضغـوط، أكثـر من غيرهـم من الفئـات العمريـة الأخرى، فعلى المسـتوى الشخصي، يقع الأفراد تحت وطأة أزمة الهوية والاستقلالية، وتحقيق الذات، وصراع القيم وإثبات الذات ......الخ حيث العديد من القضايا التي يحاول فيها الفرد الخروج من تحت تغطية الأسرة والتصرف منفرداً.

وعلى المسـتوى الاجتماعي هناك ضغوط النجاح، والتحصيل، واختيار الشريك، والهيبـة الاجتماعية، والعمل....الخ، وهـذه تمثل ضغوطاً مجتمعية أخـرى، ولا غرابـة أن يقـود عـدم التأقلم مع هـذه الضغوط إلى سـلوكيات عدوانيـة موجهة نحو الـذات، حيث أظهرت دراسـة البداينة (١٩٩٥م) أن الشباب أكثر انتحاراً من الكبار وأنّ الإناث أكثر انتحاراً من الذكور.

والشـباب مرحلـة عمريـة غـير مسـتقرة، فالانتقـال مـن المدرسـة إلى الجامعـة،أو إلى العمـل يمثل تغيراً كبـيراً في البيئة التي يعيشـها الفرد، وتمتاز

هذه المرحلة بشيوع السلوك الطائش، كما أنها مرحلة ضبط ذاتي منخفض، حيث يسعى الشباب وبشكل متهور إلى الإشباع السهل، وتتأثر السلوكيات بمعطيات آنية وموقفية، كما ينزع الشباب في هذه المرحلة إلى الجسمانية، والتهور، والاندفاع، والبحث عن المهمات السهلة ، والمخاطرة، والتمحور حول الذات، وضبط الذات المنخفض وإذا ما توافرت الفرصة إلى السلوك المتهور الذي قد يوصل إلى الانتماء إلى الجماعات الإرهابية.

كما أنّ مرحلة الشباب مرحلة ضغوط عاطفية، مع ارتفاع في معدلات البطالة كلّ ذلك يزيد كمية وقت الفراغ، وضياع الإنتاجية واستثمار الطاقات، والإمكانات لدى الشباب، ويعيش الشباب في هذا العصر في بيئة معقدة ،كثيرة المتطلبات على المستويين الفردي والمجتمعي.

إن تراكم الضغوط وتنوعها واقترانها بالمشاعر السلبية كالإحباط والخوف، والعوز، تستدعي تحرير الشباب من الخوف والعوز وصولاً إلى شباب آمن ذاتياً ومجتمعياً، إن الفشل في تمكين الشباب، واستثمار طاقاتهم وقدراتهم وإمكاناتهم إلى أقصى درجة سيدفع بالشباب إلى تبني استراتيجيات تأقلم عدائية، وإجرامية وقد تصل إلى سلوك الانتحار وسلوك الإرهاب.

ولتحصين الشباب ضد الإرهاب والالتحاق بالمنظمات الإرهابية فإنّه يجب تحسين مهارات التكيف لدى الشباب على مستوى مواجهة المشكلات الشخصية والعاطفية، وعلى المستوى المجتمعي في تفاعلات الشباب مع المجتمع المحلي، واستثمار طاقات الشباب في العمل التطوعي، وخلق استثمارات اجتماعية لدى الشباب في العمل والزواج، والأندية.

كما أن الدعم المجتمعي لشريحة الشباب عملية هامة في التحصين الاجتماعي ضد الإرهاب والجريمة، والانحراف، فترك الشباب في فراغ

نفسي، واجتماعي، وقيمي يفتح الباب على مصراعيه للجماعات الإرهابية لاستغلال هذه النافذة والولوج إلى الشباب المحبط والخائف من مواجهة الضغوط، وتجنيده في أفعال إرهابية ضد المجتمع، ومنتقماً من المجتمع على اعتبار أنه مصدر للضغوط التي يعاني منها الشباب.

ولا بد من العمل على معزّزات الامتثال الاجتماعي عند الشباب، من خلال هندرة نظام قيم وثقافة اجتماعية معززة للنظام الاجتماعي، وإدماج الشباب في النظام الاجتماعي العام، وإبعادهم عن الإحساس بعدم الإنصاف وبالإقصاء والاستبعاد الاجتماعي.

إنّ زيادة الضبط الاجتماعي المتزن، والمبني على التنشئة الأسرية المكتملة، يمثل خط الدفاع الأول، لمواجهة الضغوط العامة، والمشاعر السلبية المرافقة لها التي قد يتعرض لها الشباب، وفي مجال المهددات لامتثال الشباب للنظام الاجتماعي، فإن الاقتران بالشلة المنحرفة يعزز ثقافة الانحراف والخروج على القيم الاجتماعية السائدة، إن خفض احتمالات التعرض لمواقف معززة للسلوك الإرهابي، نحو السلوك الإرهابي دون معاقبة، أو الحصول على دعم مادي ومعنوي للسلوك الإرهابي من مجموعات هامشية أو مُقصاة.

## ٢ .٦ النظام الاجتماعي والإرهاب (Social order & Terrorism)

إن الهدف الأساسي للإرهاب هو خلخلة النظام الاجتماعي، ويعمل النظام الاجتماعي من خلال إجماع الناس على الاعتقاد، بأن النظام الاجتماعي خير وعادل. إن خوف الناس من أن يقتلوا، والعيش في نظام فوضوي، حيث كثير من عدم التيقن في الأحداث، وكثير من الضغوط، ومن هنا يركز الإرهاب

علـى خلق معتقـد بعدم عدالة النظام مقروناً بالرعب، وإثارة التسـاؤل حول شرعيـة النظام، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وإلى خلق شـكوك جديدة. فالدولة هـي اللاعب الرئيس في تكوين النظـام الاجتماعي، لأنها هي المقدم الشرعي للنظـام والوحـدة الاجتماعيـة، ويشـكل العـرف، والقانـون أسـاس النظام الاجتماعي، حيث تعمل القوانين والأعراف كنقاط مرجعية لسلوك الأفراد، ويجعل النـاس يتصرفون ضمن التوقعات الاجتماعية(Etzioni, 2000 )، كما وتشـكل الثقافـة الاجتماعية المظلة الكـبرى التي يتفاعل داخلهـا الأفراد مع مرجعياتهم من الأعراف والقوانين. إن غياب النظام الاجتماعي(disorder)، يزيد من التعدي على الشرعية الاجتماعية، والسياسية، حيث يختفي إحساس النـاس بالمجتمع السـياسي، ويختفي التواصل الاجتماعي الـذي يربط الناس معـاً، ممـا يفقد النظـام الاجتمـاعـي شرعيته، أو ما أسـماه دوركايـم بالأنومي (Anomie). وبدلاً عن القيم المشـتركة قد تسود القيم المتطرفة والهامشية، مما يؤدي إلى ظهور أيدولوجيات الإرهاب وشـيوعها في المجتمع (Kayaoglu, 2008).

## ٢. ٦. ١ الفقر والإرهاب

يمكن النظر إلى العلاقة بين الفقر والإرهاب على المستوى الفردي، على أنها علاقة ضعيفة، فالإرهابيون يأتون من بيئات متوسـطة إلى فوق متوسطة في التعليم والخلفية الاقتصادية، والاجتماعية، والفقراء يشـاركون في الغالب في صور بسـيطة من العنف السـياسي، وليس في الإرهاب، وإنما يشاركون في سـلوكيات عنف من مثل المظاهرات، وإن مسـتوى الإرهـاب ليس عالياً في البيئات الفقيرة أو الدول الفقيرة.

ويسود الإرهاب في البلدان ذات النمو الاقتصادي المتوسط والمتصفة بالحداثة والتحول، وقد يستخدم الفقر كتبرير من الإرهابيين على أنهم يمثلون الفقراء، علماً بأن الفقر بحد ذاته شيطان يجب محاربته لأسباب تعود على الفقر ذاته (Bjorgo,2005).

## ٢ .٦ .٢ عدم الإنصاف والإرهاب

إن ضعف النظام الاجتماعي والظلم الاجتماعي في دولة ما يهدد الأمن الكوني، إن المتوقع من الدولة أن تقدم حاكمية (الحكم الجيد) في الأمن، والصحة، والتعليم، والقيم الأخلاقية فيها بالتساوي (المساواة)، أما الدولة التي فيها ضعف للنظام الاجتماعي، والمساواة، فإنه ينجم عن ذلك ظهور العنف، والعنف السياسي، وفقدان التحكم بالحدود وضبطها، وظهور العداوات العرقية، والدينية، واللغوية والثقافية، والحرب الأهلية، والإرهاب ضد المواطنين، وضعف المؤسسات، وضعف البنية التحتية (Rotberg, 2002)، بالإضافة إلى ذلك فإن التفكك الاجتماعي (disorder)، واللامساواة في الدولة، تنتج زيادة في التعدي على الشرعية (Legitimacy)، ويختفي شعور المواطن السياسي الجمعي، ويشعر بالاغتراب، ومن ثم فإن العقد الاجتماعي الذي يربط الأفراد والمؤسسات الاجتماعية يفقد شرعيته، وتحل الفوضى(chaos) أوما سماه دوركايم الأنومي (Anomie) محل النظام الاجتماعي. فبدلاً من شيوع القيم المشتركة التي تربط أفراد المجتمع، وتوجه سلوكياتهم، تسود الأيدولوجيات الهامشية، والتي ربما تقود إلى ظهور ايدولوجيات الإرهاب. وتعد الأعراف الاجتماعية والقوانين أساسية للنظام الاجتماعي، وهي ضمان لأن كل مواطن يتصرف وفقاُ للتوقعات الاجتماعات. فالسيادة الوطنية (Sovereignty) ضرورية لإدامة النظام

الاجتماعـي، ويعتقد هوبز بأن الحياة الإنسـانية ممكنة الاسـتمرار فقط داخل نظام اجتماعي مسـتقر وآمـن. والمجتمع يعطي الحكومة سـيادتها، من خلال تشـكيل العقـد الاجتماعي، لتحقيق الحريـة والرفاهية داخـل الجماعة، الذي يؤدي إلى تكوين النظام الاجتماعي، أما اللامسـاواة، والاغتراب فيؤديان إلى الإقصاء والعجز (Kayaoglu, 2008).

والإرهـاب ذو وظيفـة معطلـة في الحيـاة الاجتماعية، فالخوف المسـتمر يضعـف العلاقـات الاجتماعيـة. إن الشـعور بعـدم الإنصـاف في الأوضاع الاجتماعيـة، والسياسـية، والاقتصاديـة، والشـعور بالإقصـاء، كلها عوامل تزيـد احتماليـة الأفعـال الإرهابيـة، ذلـك أن الإرهـاب يحـدث كاسـتجابة للشـعور بالظلم. لقد أظهرت دراسة الموبينز ووالز ( Demom, Baynest & Ozler,2000) أن عـدم الإنصاف يرتبط بالجريمة، وأن الرفاهية الاجتماعية j ؤثر على الجريمة، وأن عدم الإنصاف بين المجموعات داخل المجتمع الواحد يخلق صراعات أثنية وطبيعية، وأن ثقافة العنف ناتجة عن عدم الإنصاف.

وتدرك الضغوط الاقتصادية التي يواجهها الفرد على أنها ظلم، ومؤشر على الظلم الاجتماعي بالنسـبة للإرهابيين (Koseli, 2006)، كما يرتبط بعدم الإنصـاف والظلم الاجتماعي، وعدم المسـاواة، وحتـى العدالة ذاتها، يمكن النظـر إلى توزيـع العدالة (Distributed of justice) كـما قد ذكرها هومانس (Homans) في التبادليـة الاجتماعيـة، فالأفـراد يحاولـون ترميـم العدالـة والإنصـاف (Restore justice )، وقـد يلجأ إلى الإرهاب كوسـيلة في تحقيق ذلك، حيث تشـكل مثل هذه المواقف ضغوطاً دافعة إلى السـلوك العنيف، و الإرهابي (Agnew, 2006) كما أن التوزيع غير العادل للممتلكات والمصادر والقوة والصحة أثر في الإرهاب( Martin,2004).

وأظهرت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين الجريمة وعدم الإنصاف الاقتصادي (Ehrlich, 1973; Naumayer, 2004; Kennnedy, Kawachi, Stith, Locher & Gupta, 1998)، فالإرهابيون الجدد يتم اختيارهم من المتطوعين الذين هم فقراء المجتمع.

ولا يتوقف عدم الإنصاف على الجانب الاقتصادي بل يشمل الجانب الصحي، والتعليمي، والفرص والجوانب الاجتماعية - الاقتصادية. الأفراد الذين يقعون في أسفل الهرم الاجتماعي قد يكونون أقل ولاءً للنظام الاجتماعي، وقد يبررون الإرهاب، والذي قد يكون مدفوعاً بالإحساس بالظلم الاجتماعي، وفقدان الأمل(O Neill ,2002)، وقد يشعر الإرهابي بأنه يخدم هدفاً يستحق ( التضحية)، ألا وهو العدالة( Nassar, 2005)، وكاستجابة إلى الظلم، وعدم الإنصاف، في المجالات السياسية والاقتصادية فان ذلك يزيد فرص حدوث الأفعال الإرهابية ( Laqueur, 1999).

كما لا يتوقف عدم الإنصاف داخل المجتمع الواحد، بل إن عدم الإنصاف بين المجتمعات في مجالات الثقافة، والاقتصاد، والتجارة، والإمكانات، يمكن أن يثير عدم إنصاف واقعي، ومدرك بين الدول وداخلها، يمكن للإرهابيين استغلال هذه الفجوات ويستخدمون وسائل الاتصالات، والمواصلات، للدعاية لايدولوجياتهم وتمويل عملياتهم وتجنيد إرهابيين جدد (Neill, 2002).

## ٢ .٦ .٣ التعليم

يعد التعليم محصناً ضد الإرهاب، فالتعليم يُمكّن الناس من معرفة حقوقهم، ويسهم بتأمين عمل لهم، ودخل، كما يشجع على المشاركة السياسية

وعلى الاستثمار الاجتماعي، وتوجيه الصراع من خلال المسارات المؤسسية، بدلاً عن مسار العنف. ويرتبط التعليم طردياً مع زيادة أعداد الملتحقين في المدارس(Crutchfield & Pitchford, 1997)، كما أن التوزيع العادل لتوزيع المدارس جغرافياً، وكذلك توزيع فرص التدريب، أكثر أهمية من معدلات سنوات الدراسة في علاقاتها بالانغماس في الجريمة ( Merton, 1938)، وأن المستوى التعليمي المتدني يرتبط بالعنف، (Sambanis, 2004).

وأما العامل الاقتصادي وخاصة موضوع الفقر والبطالة، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن البطالة والتحضير وانخفاض فرص العمل، كلها تسهم في الجريمة (Bolch, 1957; Elli, 1991; Freeman, 1995; Machin & Meghir, 2000). كما ترتفع جرائم العنف مع زيادة حجم المنطقة سكانياً، (Kau & Rubin, 1982)، ويرتبط حجم السكان إيجابياً بجرائم العنف (Blau & Blau, 1982).

## ٢ .٦ .٤ الحرية

يرى (أماريتا صن) أن فقدان الحرية الاقتصادية يغذي فقدان الحرية الاجتماعية، وأن فقدان الحرية الاجتماعية، والسياسية يغذي فقدان الحرية الاقتصادية، وحيث إن العمل والإنتاج حرية، ومقدرة، وأن التعليم، ومحو الأمية، حرية، ومقدرة، وأن الصحة، والرعاية الصحية، حرية، ومقدرة، وأن المساواة بين النوعين، حرية، ومقدرة، وأن التعبير عن الرأي، والوصول إلى المعلومات، حرية، ومقدرة. كما أن نقص الحرية مقترن بالفقر الاقتصادي، الذي يسلب الناس حقهم في الحرية، لإشباع ما يعانونه من جوع، أو حقهم في الحصول على العلاج....الخ، وأن المجاعة إنكار لحق الناس في البقاء (0002 ,neS).

## ٢ .٧ الدراسات السابقة

لقـد بدأ الاهتمام بموضوع العلاقة بـين التنمية والجريمة مبكراً، واحتل مكانـاً متباينـاً في مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمـة ومعاملة المجرمين منذ المؤتمر الأول عام(١٩٥٥م) الذي عقد في جنيف، حيث أثيرت مشكلة العلاقة بين التغير الاجتماعـي الناجم عن التنمية وجنوح الأحداث. وتوالى الاهتمام بالعلاقـة بـين التنمية والجريمة، وتماشـى هذا الاهتمام مع التطـور في مفهوم التنمية وتطور المجتمعات البشرية وما رافق ذلك من تغير في أشكال الجريمة وأنماطهـا، فمثـلاً ركز المؤتمر الثامن على جرائم الحاسـب(مجتمع المعلومات) والمؤتمر التاسـع على الإعـلام والجريمة والمؤتمر العاشر عـلى الجريمة العابرة للحـدود الوطنيـة (العولمـة). أما تقاريـر التنميـة البشرية والصـادرة عن الـ (UNDP) فقد ركزت على الكثير من العوامل المسـببة للجريمة والدافعة لها، بـل تناولت في تقارير متخصصة مثل تقرير عام (١٩٩٧م) موضوعات أكثر التصاقا بالجريمة كالفقر (UNDP، 1997)، وفي تقرير عام (١٩٩٤م) العلاقة بين التنمية والأمن بما في ذلك الأمن الفردي(الجريمة والعنف وسوء المعاملة للمـرأة والطفـل) والأمـن المجتمعـي والأمن السـياسي والكـوني(.UNDP 1994) وكلهـا موضوعـات ذات صلـة بالجريمـة بمسـتوياتها المختلفـة. كما شملت تقارير أخرى موضوعات مشتركة بين التنمية والأمن منها تقرير عام (٢٠٠٠م) الذي ربط التنمية بحقوق الإنسان، وربط بين التقدم في الحريات الإنسـانية، والكرامـة والمسـاواة مع التقـدم في مجالات الاقتصـاد والاجتماع والسياسـة، وأصبحت التنمية للناس (of people) وليس لأجل الناس (for people) فقـط ولكنها تتم بهم (by people "empowerment") (Fukuda-Parr، 20001).

لقد أثار اهتمام الباحثين الاستمرار في ارتفاع معدلات الجريمة في العالم مع تحسن الظروف المعيشية فيه، واستخدمت الدراسات مؤشراً أو أكثر من مؤشرات التنمية (مثل قيمة دليل التنمية، والتصنيع، والتحضر، والحراك السكاني، والاختلاف المهني ... إلخ) وربطته بمعدلات الجريمة (Webb, 1972 ) لفحص هذه العلاقة. حيث تشكل الجريمة مهددا أساسياً للأمن الاجتماعي، وتقضم نسبة كبيرة من الدخل الوطني ينفق في مكافحتها وضبطها والتحكم بها، مما يحرم شرائح هامة في المجتمع من التنمية(البداينة، ٢٠٠٣م). إنّ جهود التنمية في غياب الفهم الدقيق للجريمة قد لا تؤتي ثمارها، وقد تتعثر ويصبح الإنفاق التنموي هدرا. كما أنّ رصد الموارد المالية والبشرية في مكافحة الجريمة وضبطها والوقاية منها يشكل عبئاً إضافيا على المجتمع، كان الأجدى رصده للتنمية.

## ٢ .٧ .١ العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة

ولقد أظهرت الأدبيات وجود تراكم من المعرفة يبين وجود علاقة (ارتباط) بين التنمية والجريمة، إلا أنّ هذه العلاقة غير شمولية وأحيانا جدلية فيما يتعلق بطبيعتها ونوعها واتجاهاتها. ويمكن تلخيص هذه العلاقة على النحو التالي:

### ١ ـ العلاقة بين التنمية والجريمة علاقة سلبية

ويعتمد هذا التفسير على المساهمة الإيجابية للتنمية في التمكين والتحصين الاجتماعي ضد الجريمة من خلال توسيع الخيارات لدى الناس، وزيادة وعيهم بحقوقهم وبحقوق الآخرين، واستثمار طاقاتهم وقدراتهم من خلال التعليم والتدريب، وخلق فرص العمل وتطور نظام العدالة الجنائي الرسمي

والـدور الـذي تلعبـه التنميـة في معالجة الأسـباب الدافعة للجريمـة كالفقر والبطالة مما يفوت الفرصة في ارتكاب الجريمة. كما أنّ التوزيع العادل للثروة في المجتمـع يمكـن أنّ يخفض الصراع الاجتماعي، ومـن ثم يخفض الجريمة. وبينـت الدراسـات أنّ الاسـتقرار الاقتصـادي يـؤدي إلى خفـض معدلات الجريمة على عكس التذبذب الاقتصادي (Carcach، 2000).

كما لوحظ انخفاض في نسبة جرائم التعدي المقرونة بالقوة مثل السطو المسـلح (٢٪) في الـدول المتقدمـة والمتحولـة (Countries in transition) والصناعيـة (٣٪) ، كـما تبين وجود علاقة سـلبية بين دليـل التنمية وكل من جرائم السرقة ) ر(٥٦ , ٠= والسرقة باستخدام القوة ر(٤٢ , ٠)= والتعدي ر (١١٣ , ٠ )=،(Crime and Development، nd))

وترى النظرية الديموغرافية مثل نظرية لونكلين وسيمبسون (Conklin &Simpson) وجـود علاقة إيجابية بين التغير في معـدلات القتل والمتغيرات الديموغرافيـة (مثل نسـبة الشـباب، وحجم السـكان، والكثافة السـكانية، ومعدل الوفيات) وعلاقة سلبية بين التحضر وجرائم القتل.

وعلى الرغم من عولمة الاقتصاد (مثل اتفاقية الجات) والجريمة (العابرة للحـدود الوطنيـة مثـل الجرائـم الالكترونيـة وجرائـم تهريـب واسـتخدام المخدرات والاتجار بالجنس) (Shelley، 1990)، وزيادة التبادلية والاعتمادية بين الدول فلا يوجد إطار نظري عالمي يحدد العمليات الخاصة بالتنمية ذات التأثير في السلوك الإجرامي، كما لا توجد نظرية كونية في التغير الاجتماعي أو الجريمة(Zvekic، 1990). وكما يرى بيرنهام (Burnham، 1990) فإن النظرية والبحث في العلاقة بين التنمية والجريمة يجب أنّ تركز على سـياقات محددة، وليـس عـلى نظرية كونية في التنميـة والجريمة. لقد تحول الاهتمام إلى دراسـة

العلاقـة بـين أنماط الجريمة والطريقة التي يعمل بهـا النظام الجنائي العدلي في سياقات محددة.

### ٢ ـ العلاقة بين التنمية والجريمة علاقة إيجابية

ولا يسـتند هذا التفسير إلى عمليات التفكك الاجتماعي التي قد تحدثها التنميـة في النظـام الاجتمـاعـي فقط، وإنما عـلى الفرص المسـدودة (blocked opportunities) وتكوين الجماعات الهامشية (marginalization) وعلاقتها مـع التنميـة والجريمة، وبالطريقة التي تتحول فيهـا البنى الاجتماعية الخاصة بالظلـم، وعـدم المسـاواة، والاسـتغلال إلى عمليـة تجريـم. ويتفـق هذا مع تحليـل نيومـان (Newman، 1990) للفقـر كعملية تفصل فيهـا الطبقة الدنيا عـن بقيـة المجتمـع، وأثر الفسـاد في التنميـة والجريمـة (Qizilbash، 2001) وأن تأثير الجريمة على الشرائح الفقيرة يجعل ضحايا الجريمة يزيد انغماسـهم في الجريمـة. وتلتقي هـذه النتيجة مع مقولة دوركايـم وتونس (Durkheim & Toenis) بـأن عمليـة التنميـة والتحديث تشـمل عملية تفسـخ اجتماعي على مسـتوى المجتمـع المحـلي(Rahav & Jaamdar، 1982)، وأن التغيرات الاجتماعيـة، والاقتصاديـة كنتيجـة لزيـادة معـدلات التنميـة تؤثـر في أنماط الجريمـة (Schichor، 1990; Jones، 1985; (Shelley، 1981. فالتنميـة غير المتوازنـة مـع توافـر المنتجات والممتلـكات الماديـة توفّر فرصـاً للانغماس في الجريمة وخاصة التعدي على الممتلكات كالسرقة. ويدعم ذلك نتائج دراسة شـيلي (Shelley، 1981) التي توصلت إلى زيادة معدلات جرائم السرقة في الـدول المتقدمة وانخفـاض معدلات جرائم القتل فيها. في حين يرى باكسي (Baxi، 1990) وهوشـن (Houchon، 1990) أنّ التركيـز يجب أنّ يكون على عمليات التغير الاجتماعي وممارسات الدولة الرسمية والنظام العدلي الجنائي وتحكمها باتجاهات النمو.

لقد اقترنت التنمية بمعدلات الجريمة العالية، خاصة جرائم التعدي على الممتلكات، ولقد انبثقت غالبية تفسيرات ارتفاع جرائم التعدي على الممتلكات في الدول الصناعية من نظرية دوركايم في التكامل الاجتماعي(Social Integration) حيث التركيز على درجة تكامل المنحرفين في الشبكة الاجتماعية التي تدفع بهم أو تمنعهم من الانحراف. وترى هذه المدرسة أنّ عمليات التنمية ذات تأثير غير تكاملي على البناء الاجتماعي التقليدي، خاصة إضعاف الرابطة الاجتماعية، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الجريمة. إنّ عمليات التنمية ترتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة التحضر، وعدم التجانس الثقافي، والاغتراب، وزيادة الضغوط الاجتماعية، وكل ذلك يؤدي إلى حراك اجتماعي يؤثر بدوره على فرصة ارتكاب الجريمة(Shelley، 1981) ولقد استخدم كيلنارد وعبوت (Clinard & Abbott، 1973) الجريمة كفهرس لقياس النمو .

وقد أظهرت الدراسات الاجتماعية أنّ عملية التحضر والتصنيع السريع في أوروبا قد اتبعت بمعدلات عالية للجريمة (Shelley، 1981، Zehr، 1981). والتحضر والتصنيع والتحديث كلها تقود إلى عمليات تأقلم للمؤسسات الاجتماعية والأفراد تجاه التغيرات السريعة التي زادت من قدرة الإنسان في ضبط البيئة، وقادت إلى الانتشار الثقافي، وزادت من استخدام التكنولوجيا وتقسيم العمل، وتحسن شروط الحياة ومركزية السلطة السياسية والتركيز على الأسرة النووية وزيادة مستويات التعليم العالي الرسمي (Black، 1966; Lerner، 1958 & Dalton، 1971).

وأظهرت دراسة البداينة ١٩٩١م، توجه هياكل الإنتاج في المجتمع العربي إلى الخدمات حيث بلغت (٤٧,٧٪) من ميزانية المجتمع العربي والصناعة (٣٠,٧٪) فالتعدين والبترول (٢١,٧٪) وأخيراً الزراعة

(٢, ١٥٪) يظهر تحولاً في أنماط النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع العربي الذي يواكبه تغيرات اجتماعية وسلوكية كثيرة، أما في مجال التعليم فيلاحظ ارتفاع نسبة الإناث المسجلات في المراحل الابتدائية (٥٠٪)، أما نسبة الإناث في التعليم العالي فمنخفضة جداً مقارنة مع الإجمالي في المرحلة الابتدائية (٨١٪). ومازالت ميزانية التعليم (٦, ١٢٪) منخفضة مقارنة بالحاجة إلى المخرجات التعليمية لمتطلبات التنمية البشرية ولأغراض محو الأمية.

وما زالت نسبة الأمية مرتفعة نسبياً بين السكان في عمر ١٥ سنة فأكثر حيث بلغت (٣٩٪) من السكان، وفيما يتعلق بالجريمة فقد أظهرت الدراسة أنّ معدلها كان (١٠٨) جرائم لكل (١٠٠, ٠٠٠) من السكان، وأنه توجد علاقة بين حجم الجريمة وكل من المتغيرات السكانية والاقتصادية، والاجتماعية، ومتغيرات التعليم والصحة، والخدمات والمرافق العامة. ويلاحظ أنّ حجم السكان قد فسر (٢, ٦٦٪) من التباين في حجم الجريمة، وأن النمو الحضري كان مسؤولاً عن (٢٨٪) من التباين في متغير حجم الجريمة.

أما المتغيرات الاقتصادية، فقد أظهرت أنّ متوسط معدل قطاع الزراعة كنشاط اقتصادي منسوب إلى ميزانية الدولة قد فسر (٢٣٪) من التباين في متغير حجم الجريمة تلاه متغير التعدين (٥, ١٨٪) فالصناعة (١٠٪). وأظهرت النتائج أنّ متغير عدد الأطفال في رياض الأطفال قد فسر (٦, ٥٠٪) من متغير حجم الجريمة ونسبة الأمية بين السكان ممن هم في عمر ١٥ سنة فأكثر فقد فسرت (٨, ٢٠٪)، ونسبة ميزانية التعليم من ميزانية الدولة قد فسرت (٣, ١٦٪) ويلاحظ أنّ متوسط عمر الفرد

المتوقـع عند الولادة كان أقوى المتغيرات الصحية حيث فسر (٤, ١٥٪) من التباين في متغير الجريمة. كما فسرت نسـبة ميزانية الصحة من ميزانية الدولة (٥, ٢٨٪) مـن التبايـن في متغير حجم الجريمة. ولقد فـسر متغير عدد دور الرعاية الاجتماعية أكبر نسـبة تباين في متغير حجم الجريمة حيث بلغت هذه النسبة (٩٩٪) ( البداينة، ١٩٩١م).

أظهرت دراسة الأمم المتحدة ١٩٧٠ـ١٩٧٥م) وجود فروق ذات دلالة إحصائيـة في معـدلات الجريمة وأنماطها بين المجتمعـات النامية والصناعية، حيـث ارتفعـت جرائم التعدي عـلى الممتلـكات وجرائم الإنـاث في الدول الصناعيـة مقارنة بالـدول النامية. إنّ زيادة معـدل جرائم السرقة في المجتمع العربي ووجود علاقة إيجابية بين معدل جرائم السرقة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي (٥٠٧, ٠) مؤشر قويّ على التحضر والتحديث (البداينة، ١٩٩١م).

وفي الوطن العربي أظهرت دراسـة الخليفة أنّ هناك علاقة بين معدلات الجريمـة في الوطن العربي والمتغـيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت معامـلات الارتبـاط بين الجريمـة وكل من المتغيرات الاجتماعيـة على النحو التـالي: معـدل الإعالـة (-٠٤٦, ٠)، ونسـبة العمالـة النسـائية (١٥٦, ٠) ومعـدل اسـتهلاك الفرد للطاقـة (٠٦٦, ٠) وعدد الأشـخاص لكل تلفون (٠٥٧, ٠) ومعدل الناتج الوطني للفرد (٠١٧, ٠)، ومعدل القوى العاملة (٠٨٩, ٠)، ودول إقليـم الجزيـرة العربيـة (٢٣٢, ٠)، ودول إقليـم الهلال الخصيـب (٣٩٠, ٠)، ودول إقليـم حـوض النيـل (٠٨٢, ٠) (الخليفـة، ١٩٩٨م، ص ٢٩)

وعند تقسـيم الدول العربية إلى أقاليم تبين أنّ معاملات الارتباط كانت أكـبر لدول الهـلال الخصيب وهي دول فقيرة نسـبياً، في حـين كانت العلاقة

سلبية لإقليم الجزيرة العربية، وعلى المستوى المحلي للمجتمع فإن تراكم المديونية والإنفاق العسكري الزائد، والأمية كلها عوامل تؤثر في تنمية الإنسان، وهي إنفاق موجه لحساب التنمية الشاملة في المجتمع كما أظهرت دراسة الخليفة (٢٠٠٠م) جملة من النتائج من أهمها:

١ ـ انخفاض معدلات الجريمة بأنواعها كافة باستثناء جرائم القتل غير العمد في الدول العربية مقارنة بالمجموعات الدولية.

٢ ـ انخفاض معدلات الجريمة في كبريات مدن الدول العربية، كما هو الحال على مستوى الدولة، إذ تقل تلك المعدلات بشكل ملحوظ عن المتوسط العام لكبريات المدن في سائر المجموعات الإقليمية الدولية.

٣ـ تجاوز المعدلات الخاصة بالملاحقين قضائياً في جرائم القتل كافة، وجرائم القتل غير العمد على وجه الخصوص، وكذلك قضايا الاحتيال في دول العالم العربي نظائرها (بشكل ملحوظ) على مستوى الدول.

٤ـ ارتفاع العدد الكلي على حسب النوع والعمر للملاحقين قضائياً عن نظيره على مستوى المتوسط العام لكافة الدول.

٥ ـ ارتفاع معدل الأشخاص الذين مثلوا أمام المحاكم الجنائية عن المتوسط العام لكافة الدول بمعدل ثلاثة أضعاف.

٦ ـ ارتفاع المعدلات الخاصة بالذكور والإناث المدانين من الراشدين إذ تتجاوز نظيراتها على مستوى الدول كافة، وعلى مستوى كافة المجموعات الإقليمية الدولية كل على حدة.

٧ ـ ارتفاع حجم إدانة الذكور عنه مقارنة بالإناث.

٨ ـ انخفـاض المعدل العام للأشـخاص المودعين في السـجن بما يعادل الربع تقريباً عن نظيره المتوسط العام لكافة الدول.

٩ ـ ارتفاع معدل المسـجونين المحكوم عليهم بالسـجن مقارنة بالأنواع الأخرى من العقوبات.

١٠ ـ أنّ مدة العقوبة بالسجن في الدول العربية زائدة عن كافة الدول، إذ تأتي مؤشرات جرائم المخدرات في مقدمة سـائر الجرائم من حيث طول فترة عقوبة السجن، حيث تفوق جميعاً نظائرها من المؤشرات على مستوى كافة الدول.

١١ ـ احتـلال جرائـم السرقة للمرتبة الثانية بعـد جرائم المخدرات من حيث متوسـط مدة العقوبة بالسـجن، كما أنّ هذا المتوسط يتجاوز نظيره على مستوى المتوسط العام لكافة الدول.

١٢ ـ زيادة فترة العقوبة بالسجن في جرائم القتل باستثناء القتل العمد، وكذلك جرائم الاعتداء والاختلاس والرشـوة على المتوسط العام لكافـة الـدول. ولا يسـتثنى من هذا الاتجـاه إلا مـدة العقوبة التي يقضيها السـجناء بالنسـبة لجرائم القتـل العمد، إذ تقـل هذه المدة عن نظيراتها بالنسـبة لكافة الدول. وربما يعود السـبب في ذلك إلى تطبيـق حكم القصـاص في جرائم القتل العمـد في حين أنّ العديد من الدول في العالم تطبق عقوبة السجن المؤبد في هذه الجرائم.

١٣ ـ تفـوق جميـع معدلات الإيداع في السـجون حسـب النوع والعمر للدول العربية (من حيث الحجم) نظيراتها على مسـتوى المتوسـط العـام لكافـة الـدول. ولا يسـتثنى من ذلـك إلا ما يتعلـق بمعدل

الذكور الراشدين المودعين في السجون حيث يقل عن نظيره الخاص بالمتوسط العام لكافة الدول. كما تبين وجود علاقة إيجابية بين «التنمية الاقتصادية» ومعدلات الجريمة في الدول العربية (الخليفة، ٢٠٠٠م).

أما معدلات جرائم القتل فقد كانت أعلى (الحد الأعلى) من بعض الدول الصناعية، حيث كانت (٨, ٥ ـ ٨, ٠) في المجتمع العربي يقابلها (٩, ٧) في الولايات المتحدة، و(٢, ٢٣) في بريطانيا، و(٥, ٤) في ألمانيا، و(٣, ٤) في فرنسا، و(٥, ١) في اليابان. وعند ربط حجم الجريمة مع السكان (٠٠٠, ١٠٠ شخص) تبين أنّ قطر، والبحرين، والسودان، وتونس قد احتلوا أعلى المعدلات (٤٣٣٥، ٤١٣٧، ١٧٥٨،٦، ١٥٠٣) على التوالي وكان أقلها العراق، والسعودية، وعُمان، وسوريا حيث كانت (١, ١٣٩، ١٤٥٩، ٩, ١٨٧، ٨, ٢٧٠) على التوالي والمعلوم أنّ قياس الجريمة لكل (٠٠٠, ١٠٠) من السكان أكثر دقة في المقارنات بين الدول. كما تبين أنّ معدل جرائم القتل تراوح بين (٨, ٥ـ٨, ٠) وجرائم الاغتصاب بين (٤, ٦ـ ٤٩, ٠).

وفي دراسة الخليفة (١٩٩٨م) أظهرت أنّ الدول العربية ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة (الخليج العربي) ترتفع فيها الجريمة بسبب النمو السريع (الطفرة)، واستقدام الأيدي العاملة، (صراع ثقافي). وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجريمة وكل من : النمو السكاني، والديون الخارجية (علاقة إيجابية مع جريمة القتل، والملكية وسلبي مع المخدرات)، وحجم السكان (علاقة سلبية مع الجريمة، والملكية)، ونسبة التحضر (علاقة إيجابية مع جرائم القتل، وسلبية مع المخدرات).

ففـي دراسـة البداينـة المسـحية (١٩٩١م)، تبـين أنّ توزيـع الجرائم في الوطـن العـربي لعام ١٩٩٣م، كان عـلى النحو التالي : بلغ المتوسـط العام لمعدلات الجريمة في المجتمع العربي (٤٠٩) لكل (١٠٠ , ٠٠٠) من السكان وبانحراف (٣٣٢)، احتلت لبنان (٦ , ١١٥٦) أعلى المتوسـطات، تلتها قطر (٤ , ٨٣٩)، والأردن (٥ , ٨١١)، وليبيـا (٦ , ٤١٣)، أمـا بقية الدول فكان متوسـطها دون المتوسط العام. بلغ المتوسـط العام للجرائم الخطرة (التعدي على الإنسـان) (٥ , ٢٨) وبانحـراف معياري (٩ , ٤٣)، كان متوسـط لبنان (١٤١) أعلى المتوسـطات، تلاه قطر (١١٢)، فالسـودان (٧٢). وبلغت أقل المتوسطات في السعودية (١)، وعمان (١)، ومصر (١).

أمـا الجرائم الخطرة ـ التعدي على الممتلكات ـ فقد كان متوسـطها العام (٦ , ١١١) وانحـراف معيـاري (٧ , ١١٥). وكان متوسـط لبنـان (٤٥٢) الأعـلى، ثـم ليبيـا (٢١٦)، فـالأردن (٢٠٣)، فقطـر (١٦٦)، والإمـارات (١٥٣)، وكانـت الأقـل في مـصر (١٠) فعُـمان (٣٠)، فاليمـن (٣٥). كان متوسـط معدل جرائم التعدي على الإنسـان (٩ , ٢٩) لـكل (١٠٠ , ٠٠٠) من السـكان على مسـتوى المجتمع العربي، وانحرافها المعياري (١٠٠). بلغ أعـلى هـذه المتوسـطات في الأردن (٤٠١)، فالإمـارات (٢٠٠)، فالكويت (١٣٥)، فاليمـن (١١٢)، ولبنـان (١٠٧). وكانـت أقـل هذه المتوسـطات في الجزائـر (١)، وليبيـا (١)، ومصر (١٩). حيث بلغ المتوسـط العام لمعدل جرائم التعدي على الممتلكات (٧ , ١٢)، وبانحراف معياري (٦ , ١٤).

كان أعـلى هذه المتوسـطات في قطر (٥١) تلتها لبنـان (٣١)، فالكويت (٢٦)، فالسـودان (٢٣) فـالأردن (١٩)، فالجزائـر (١٣)، أمـا بقيـة الدول فكانـت دون المتوسـط العـام. حيـث كان أعـلى متوسـط لهـا في الإمـارات

(١٩٩)، وكان أقلهـا في ليبيـا (٣)، وعـمان (٥). إنّ المتوسـط العام لمعدلات الجرائـم المالية في الدول المشـاركة (٢, ١٧) وبانحـراف معياري (٥, ١٦٦) وهـذا يـدل على الاختـلاف الكبير بين الـدول المشـاركة في معدلاتها في هذه الجرائـم، إذ بلغ أعـلى هذه المعدلات في لبنـان (٣٥٠)، والإمارات (٣٢٦)، وكان أقلها في الجزائر، والسودان، والسعودية.

وقد درس ولف (Wolf, 1971) سـبعاً وثلاثين دولة في الفترة (١٩٦١ـ ١٩٦٢م) لكشـف العلاقة بين التنمية والجريمة، وتبين أنّ معدلات الجريمة تـزداد مع زيادة مكانـة الدولة في التنمية (باسـتثناء جرائم القتـل). أما كوني (Quinney,1965) فقـد درس (٤٨) دولـة وتوصـل إلى خلاصـة مفادها أنّ جرائـم القتل تنخفض في الدول ذات مسـتويات التنميـة العالية. أما راهاف وجامـدار (Rahav & Jaamdar, 1982) فقـد درسـا (٥٩) بلـداً منها (٢٠) دولة في آسـيا والشرق الأوسـط، و(١٥) دولة من أوروبا، و(١٤) دولة من أفريقيـا، (٢) من أمريكا الشـمالية، و(٤) من أمريـكا الجنوبية، وقد أظهرت نتائجهـا وجود علاقة بـين معدل حجم الجريمة ومعدل التلفزيون للسـكان (٦٠, ٠) ومعدل الصحف للسكان (٥٢, ٠)، والتحضر (٤٤, ٠)، والأمية (ـ٥٥, ٠)، وكانت جميع هذه المعاملات هامة عند (١٠٠, ٠). وتبين كذلك أنّ جرائـم التعدي عـلى الممتلكات كانت مرتفعـة في علاقتها مع معدل عدد التلفزيونات (٧٥, ٠)، والصحف (٧٠, ٠)، والنمو الاقتصادي (٦٩, ٠)، والتحـضر (٥٤, ٠)، والأميـة (ـ٦١, ٠)، ولم يظهر لحجم السـكان ارتباط مـع جرائم التعدي عـلى الممتلكات. وتدعـم هذه النتائج فرضيـة أنّ الزيادة في جرائـم التعدي عـلى الممتلكات وحجـم الجريمة عامة مع زيـادة التنمية. أمـا جرائم القتل فكانت علاقتها عكسـية، وأظهرت نتائج هذه الدراسـة أنّ حجم الجريمة يزداد مع زيادة النمو للدولة، وأن معدل جرائم القتل المعلومة

لكل (١٠٠, ٠٠٠) نسـمة إلى حجم جرائم السرقة (١٠٠, ٠٠٠) ينخفض مـع النمو الاجتماعي والاقتصـادي. وتبين أنّ معدلات جرائم القتل أعلى في الدول النامية في حين كانت معدلات جرائم التعدي على الممتلكات ومعدل الجريمة عامة أعلى في الدول الصناعية (Rahave & Jaamadr, 1982).

لقد أجريت دراسـات لفحص العلاقـة بين التحضر والتحديث وأنماط الجريمة ومعدلاتها (Archer & Gartner, 1984; Clinard & Abbott, 1973; Kick & La Free, 1985; Schichor, 1990) . كما دعمت بعض الدراسات مثل دراسة (هارت نجيل وميزاودين) التي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين حجم الجريمة وقياسـات متنوعـة للتحضر وخاصة بـين التحديث وجرائم الاعتداء على الممتلكات، بينما كانت جرائم العنف أقل وذات ارتباط سـلبي (Hartnagel & Mizanuddin, 1986).

أما دراسـة (شـايدر) التي انطلقت من تجاه دوركايم في التحديث وتجاه الفـرص البيئية التـي تتبنى أنّ التغـيرات الاجتماعيـة والاقتصادية تؤدي إلى درجات من الأنومي وإلى مشـكلات التكيف الفـردي مع التغيرات الثقافية التـي تؤدي إلى خلق العديد من الفرص والظروف للجريمة، حيث قسـمت الـدول في هذه الدراسـة بناءً على الناتـج المحلي الإجمـالي (Gross National Product) لقيـاس النمـو الاقتصادي، والتحضر وقد اسـتخدم هذا القياس مـن قبل عدد مـن الباحثين مـن أمثـال (Goldthorpe, 1975). بالإضافة إلى اسـتخدام متغـيرات مثل إجمـالي الجريمـة (حجم الجريمـة) وجرائـم القتل (جرائـم العنـف) وجرائم السرقـة (التعدي عـلى الممتلـكات) بالإضافة إلى متغيرات السكان والصحة العامة والتعلم والنمو الاقتصادي.

وقـد أظهرت نتائج الدراسـة وجود علاقة بـين حجم الجريمة وكل من حجـم السـكان (٠, ٣٠)، والتغـير السـكاني (٠, ٤٥)، ووفيـات الأطفال

(٤٠ , ٠)، ومعدل أسرة المستشفيات لكل (١٠ , ٠٠٠) من السكان (٠ , ٧٥)، ومعدل الأحياء لكل (١٠ , ٠٠٠) من السكان (٠ , ٨٦). وباستخدام تحليل الانحدار الترتيبي (Stepwise Regression Analysis) أظهرت النتائج أنّ السرقة قد فسرت (٢٦ , ٤٪) من التباين، والقتل (١١ , ٦٪)، والإجمالي (٢٣.٥٪) من التباين في متغير الجريمة. كما وقد فسرت متغيرات معدل الأطباء (٠١٪)، والصحف (٢٣ , ٥٪)، ووفيات الأطفال (٤٤ , ٥٪)، وميزانية التعليم (٤٤ , ٨٪)، وتغير السكان (٤٥ , ١٪)، وحجم السكان (٥٤.١٪)، وعدد الأسرة في المستشفيات (٤٥ , ١٪)، وباختصار فإن هناك علاقة إيجابية بين قياسات التحضر والتحديث وإجمالي الجريمة، كما تبين وجود علاقة سلبية بين هذه القياسات ومعدلات جرائم القتل.

وأظهرت دراسة الأمم المتحدة (UNICRI) التي أجريت في يوغسلافيا لدراسة أثر التحضر والنمو الاجتماعي والاقتصادي في المُدد١٩٧٣، ١٩٨٠ و١٩٨٦م في الجريمة أنّ جرائم الاعتداء على الممتلكات يزداد من خلال مراحل النمو الاقتصادي وبالمقابل فإن جرائم العنف تنخفض، وبقيت بقية الجرائم كما هي.

وفي دراسة أخرى قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث العدالة والجرائم بين الدول للمدة ١٩٧٠ـ١٩٨٠م. أظهرت هذه الدراسة أنه كلما زاد النمو مقاساً على نصيب الفرد من الدخل القومي زادت جرائم التعدي على الممتلكات والعلاقة عكسية بالنسبة لجرائم العنف. إنّ جرائم السرقة في الدول الصناعية أعلى منها بكثير في المجتمعات النامية، أما بالنسبة لجرائم التعديات فإن المجتمعات النامية أعلى من المجتمعات الصناعية (Newman, 1990).

وأظهرت دراسة (البيرخ وبتغير) أنّ الأقليات العرقية توصم بارتفاع الجريمة ويفسر ذلك بالتعارض والصراع في القيم الثقافية التي تمثل معايير السلوك، أو يعود ذلك إلى الوسائل المحدودة للمهاجرين في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والمهنية والسياسية، ولقد أظهرت مقارنات الجريمة الرسمية في ألمانيا بين الأجانب والمواطنين أنّ معدلات الجريمة منخفضة لدى الأطفال المهاجرين والشباب ولكنها مرتفعة لدى المهاجرين من الأحداث والبالغين مقارنة مع المواطنين العاديين، وللمدد العمرية ذاتها وتبين أنّ الجرائم المهنية مثل جريمة السرقة والجرائم الجنسية كانت أكثر بين المهاجرين مقارنة بالمواطنين. كما تبين أنّ جرائم مثل الجرائم المحترفة، والابتزاز، وشراء المواد المسروقة، من الجرائم النادرة الانتشار بين الأقليات (Albrecht & Pfeiffer, 1979).

وفي الهند أظهرت دراسة (كان وكرشنا) أنّ معدلات زيادة الجريمة في (١١) سنة ١٩٦٦ـ ١٩٦٧م، قد فاقت معدلات زيادة السكان بكثير في المدة ذاتها. فقد كانت نسبة زيادة السكان (٢٥٪) بينما زادت نسبة التعديات المعلومة (٣٨٪) (Cognizable Offenses)، أما باقي التعديات فزادت (٥٥٪)، وتبين وجود علاقة إيجابية بين الزيادة السكانية وزيادة معدلات الجريمة، وأظهر تحليل الانحدار أنّ الجريمة تعتمد بصورة دالة على زيادة السكان (Khan & Krishna, 1982).

ودرس أوميرو (Owomero,1987) العلاقة بين التنمية (مقاسة بمتغيرات نصيب الفرد من الدخل الوطني، والعمالة، ونسبة سكان الحضر، وحجم التسجيل في المدارس الابتدائية، ونسبة ميزانية الخدمات الاجتماعية إلى ميزانية الدولة، ومؤشر سعر المستهلك) وإجمالي الجريمة، وجرائم التعديات على الأشخاص، وجرائم التعدي على الممتلكات في كينيا. وتوصلت هذه

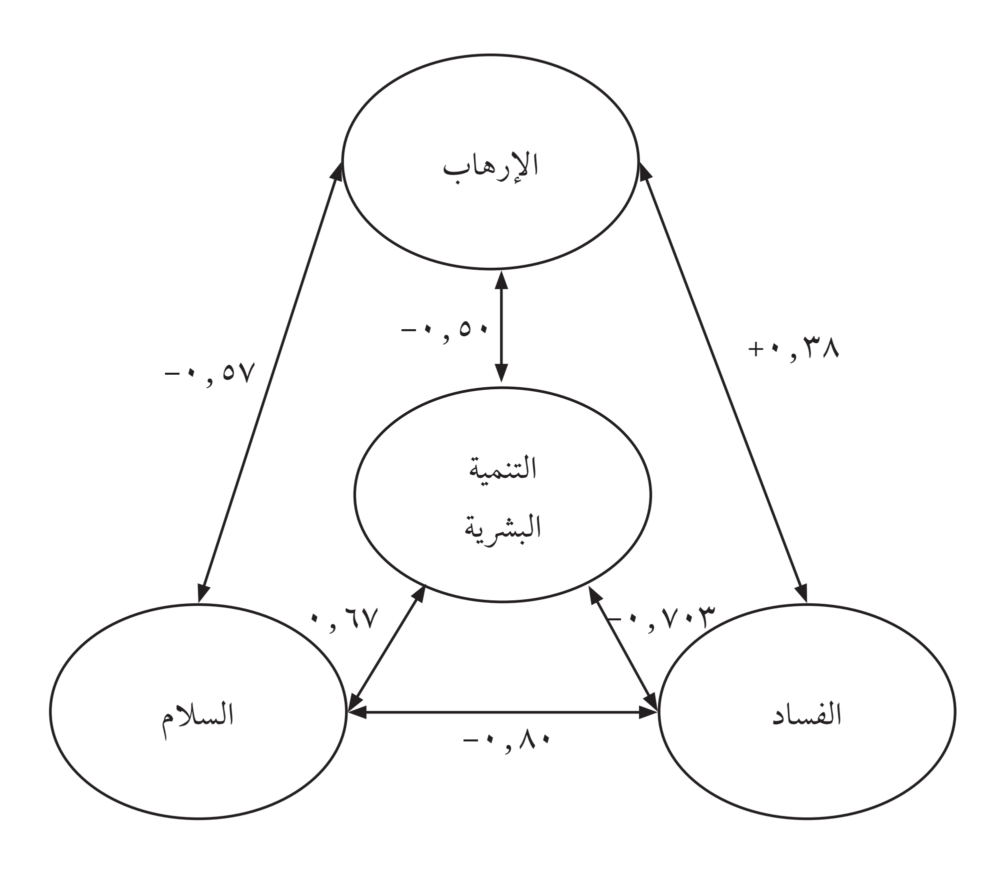
الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جرائم التعدي على الإنسان وكل من: العمالة (٦٧ , ٠)، ونسبة التحضر (٨٤ , ٠)، والتسجيل في المدارس الابتدائية (٧٧ , ٠). أما جرائم التعدي على الممتلكات، فكانت علاقتها سلبية وذات دلالة إحصائية مع نسبة التحضر (ـ٤٩ , ٠)، وأخيراً كانت علاقة الجريمة ذات دلالة إحصائية مع العمالة (٥٨ , ٠).

أما (نيابوليتان) Neopolitan، 1994 فقد درس العلاقة بين الفقر وجرائمه حيث بين أنّ نظريات الدافعية ترى وجود علاقة إيجابية بين الفقر وجرائم التعدي على الممتلكات، بينما ترى نظريات الفرصة عدم وجود هذه العلاقة.

وتبين وجود أثر للفقر في جرائم الفقر في المناطق الأكثر سكاناً (Neapolitan، 1994). فقد درس شيشور (Shichor، 1990) العلاقة بين معدلات الجريمة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في (٤٤) دولة من دول العالم. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ معدلات جرائم القتل والسرقة والجريمة عامة قد ارتبطت بشكل غير متسق مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

## ٢ .٧ .٢ التنمية البشرية والسلام والفساد والإرهاب في الوطن العربي

أظهرت دراسة البداينة (Al-badayneh،2010) وجود علاقة بين التنمية البشرية، والسلام، والفساد، والإرهاب، حيث تبين وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين التنمية البشرية والإرهاب (−٥٠ , ٠)، علاقة عكسية مهمة مع السلام (−٥٧ , ٠). كما تبين وجود علاقة ايجابية مهمة بين الفساد والإرهاب (−٣٨ , ٠)، والمخطط رقم (٣) يبين ذلك.




**المخطط رقم (٣) العلاقة بين التنمية البشرية والسلام، والفساد والإرهاب**

المصدر: Al-badayneh, 2010, p. in press

# الفصل الثالث

# التنمية البشرية: المفهوم والقياس

# ٣ . التنمية البشرية: المفهوم والقياس

الهـدف من التنمية البشرية (الإنسـانية) هـو إيجاد بيئة تمكّـن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاّقة. والتنمية البشرية هي توسـيع خيارات النـاس سـواء أكانت هـذه الخيـارات شـخصية أم اجتماعيـة أم اقتصادية أم سياسـية أم ثقافية، وهي تعظيم خيارات الإنسـان في ميادين سـعي الإنسان. وتعزز خيارات الناس حينما يكتسبون القدرات، وتتاح لهم الفرص وتنطوي عمليـة توسـيع الخيـارات الإنسـانية عـلى تطويـر القـدرات والفعاليات من جانب، والفرص المتاحة من جانب آخر. والتنمية البشرية عملية ومحصلة في آن واحـد، أي أنها تركز على العملية التي يجري من خلالها توسـيع الخيارات وفي الوقـت ذاته تركز على النتائج (المردود)، والخلاصة أن التنمية الإنسـانية هـي تمكين الناس مـن أجل النـاس ومن قبـل الناس(تمكينهم من المشـاركة بفعاليـة في التأثير عـلى العمليات التي تشـكل حياتهم)، مـن خلال توظيف القدرات الإنسانية إلى أقصى مستوى لها (UNDP، 2002)

## ٣ . ١ مفهوم التنمية البشرية (Human Development)

يعـد مفهـوم التنمية البشرية مفهومـاً ديناميكياً، ولقد عـرف أول تقرير للتنميـة البشريـة عام ١٩٩٠م، مفهـوم التنمية البشرية بأنها عملية توسـيع/ تعظيـم (widening) خيـارات النـاس (Srinivassan، 2001) في حـين ركز تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٠م) على حقوق الإنسـان، حيث ربط بينهما من خلال الأهداف المشـتركة لهما، وهي تقدم الحريات الإنسانية، والكرامة، والمساواة (Fukuda-Parr، 2001) إن الهدف الحقيقي للتنمية يجب أن يكون خلـق بيئـة للناس للاسـتمتاع بالحيـاة الفضلى، والحيـاة الطويلـة والصحية،

والمبدعـة. إن أكثـر هـذه الأهـداف حرجاً هو توفـير مياه صحية مسـتديمة، والتعليم، والاسـتمتاع بمعايير حياة محترمة، والاختيـارات الإضافية تتعلق بالحرية السياسـية، وضمان حقوق الإنسـان، والالتزام الذاتي، ويميز المفهوم بـين جانبـين مـن التنميـة البشريـة، الأول تكوين القـدرات الإنسـانية مثل: تحسـين الصحة، أو المعرفة، والآخر هو اسـتعمال الأفراد للقدرات المكتسـبة وإمكاناتهم للعمل، أو الترقية ( تقرير التنمية البشرية،٢٠٠٠م).

وتعـزز خيـارات الناس حينما يكتسـبون القـدرات وتتاح لهـم الفرص المناسبة لاستخدامها، ومن ثم تسعى التنمية إلى زيادة الفرص والقدرات، وما النمو الاقتصادي إلا وسيلة وليس غاية للتنمية، وأهميته بمقدار ما يحقق من الرفاهية الإنسانية، وأن التنمية تعني أن يؤثر الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم وأن يشاركوا في صنع القرار، وتنفيذ القرارات ومراقبتها وتعديلها من أجل تحسين نتائجها. والخلاصة أن التنمية البشرية تنمية الناس ومن أجل الناس(تقرير التنمية العربية ٢٠٠٢م).

## ٣. ١. ١ متغيرات مقياس التنمية البشرية

يتكون مفهوم التنمية البشرية من أربعة أبعاد هي:

١ ـ الإنتاجيـة، وتعني امتـلاك الإمكانات لزيادة الإنتاجية، والمشـاركة الكاملة في الإنتاج .

٢ ـ العدالـة الاجتماعيـة، وتعني التمتع بتسـاوي الفـرص، ولعب دور فاعل، وإزالة العوائق .

٣ ـ الاستدامة وتعني فرص الأجيال القادمة.

٤ ـ تحكم الناس بمصيرهم وتعني أن الناس وكلاء للتنمية وليسوا متلقين، وهم مشاركون في القرارات.

ولقد اعتمد في قياس هذه الأبعاد على المتغيرات التالية:

١ ـ الحياة الطويلة والصحية. وتم القياس بالعمر المتوقع عند الولادة.

٢ ـ المعرفة. وتم قياسه بمعرفة القراءة والكتابة عند البالغين، ومعدلات الالتحاق بالتعليم عند البالغين.

٣ ـ المعيشة والاقتصاد. وقياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

## ٣ .١ .٢ فهارس مقياس التنمية البشرية

**دليل التنمية البشرية (Human Development Index)**

ويقيس هذا الدليل متوسط الأداء للدولة في ثلاثة أبعاد في مجال النمو البشري هي:

١ ـ مدة البقاء (Longevity)

٢ـ المعرفة (Knowledge)

٣ ـ معايير الحياة (Standards of Living)

وهو يشمل ثلاثة متغيرات توقع الحياة، والتحصيل التربوي، والقدرة على القراءة والكتابة للبالغين ويشمل التسجيل في مراحل الدراسة (الابتدائية، والثانوية، والجامعية)، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني بالدولار (GDP per capita)

١ ـ مستويات التنمية وفقاً لمعيار البنك الدولي ووفقاً لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، ووفقاً لتقدير عام (٢٠٠٥م) فإن تصنيف الدول على النحو التالي:

أ ـ الدخل المنخفض: وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي أقل من (٨٧٥) دولاراً.

ب ـ الدخل المتوسط: وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي من (٨٧٦-١٠٧٢٥) دولاراً .

جـ ـ الدخل المرتفع: وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي أكثر من(١٠٧٢٦) دولاراً، وتصنف الدول وفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية على النحو التالي:

ـ (٨, ٠ فأعلى) عالٍ.

ـ (٥, ٠ـ ٧٩٩, ٠) متوسط .

ـ ( أقل من ٥, ٠) منخفض

قيمة دليل التنمية البشرية وهو متوسط دليل توقعات الحياة (LEI)، ودليل التحصيل التربوي (EAI)، ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي المعدل بالدولار ($GDP pc)

٢ـ مستويات التنمية وفقاً لمستوى الدولة على قيمة دليل التنمية البشرية عالٍ، متوسط، ضعيف

أ ـ دليل الفقر البشري (The Human Poverty Index)

أما دليل الفقر البشري للدول النامية (HPI -1) فيركز على مدة الحياة، وهي نسبة الأفراد المتوقع أن يبقوا على قيد الحياة في عمر (٤٠) سنة (P1)، وفي مستوى المعيشة (P3)، وهي تجميع لثلاثة متغيرات هي:

- نسبة الناس الذين لا يصلون إلى الماء الآمن (P31)
- نسبة الناس الذين ليس لهم خدمات صحية (P32).
- ونسبة الأطفال ذوي الأوزان المتدنية في عمر دون السنوات الخمس (P33)

ب - دليل التنمية المتصل بالنوع (The Gender-related Development Index (GDI

إنّ متغيرات دليل التنمية المتصل بالنوع هي ذات المتغيرات لدليل التنمية البشرية (HDI)، والفرق الوحيد هو أن دليل التنمية المتصل بالنوع (GDI)، يقسم متغيرات دليل التنمية البشرية الأساسية وفق النوع لكل دولة.

جـ- مقياس التمكين المتصل بالنوع The Gender Empowerment Measure

وهو مقياس تمكّن القوة للرجال والنساء في النشاطات السياسية، والاقتصادية ويشمل هذا المقياس متغيرات تعكس المشاركة الاقتصادية، وقوة اتخاذ القرار، نسبة الرجال والنساء الذين يحتلون مواقع إدارية وقيادية، ونسبتهم في الأعمال الفنية، والمهنية، كما يشمل نسبة الرجال والنساء الذين يمثلون المقاعد النيابية في البرلمان كمؤشر على المشاركة السياسية وقوة اتخاذ القرار بناء على مصادر البيانات.

## ٣ . ٢ مقياس التنمية البشرية البديل (العربي)

يـرى نادر فرجاني ـ محرر التقرير ـ في أول نسـخة له حول العالم العربي، ضرورة البحث عن مقياس أكثر شمولية، واقترح مقياسا سماه «مؤشر التنمية الإنسانية». ويسـتخدم فرجاني عنصرين من العناصر المكونة لمقياس التنمية البشرية وهما متوسـط العمر المتوقع عند الميلاد والتحصيل الدراسي، مضيفاً مـؤشر تمكين المرأة الذي عرضه تقرير التنمية البشرية العالمي (عام ١٩٩٥م) ليعكس وصول المرأة للسـلطة في المجتمـع ككل، والنقص في تمكين المرأة في المنطقة العربية. كما أضاف ثلاثة عوامل جديدة.

١ـ مؤشر الحرية، ويقيس مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية.

٢ ـ مؤشر التقنية، ويقيس مدى المعرفة بتقنية المعلومات والاتصال.

٣ـ مـؤشر البيئة(بُعد كوني) غاز الكربون المنبعث للفرد ليعكس الأذى الذي تتعرض له البيئة نتيجة النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ويتعمد نادر فرجانى استبعاد الدخل«حتى يقلّل من أهمية معدل الدخل كمعيـار للتنمية الإنسـانية بشـكل عام وليعكـس أيضاً النقـص في القدرات العربية بالمقارنة مع الدخل في الدول العربيـة».

ويشمل المقياس الجديد:

١ ـ العيـش حيـاة طويلة وصحية ـ وقيس من خـلال العمر المتوقع عند الميلاد.

٢ ـ اكتسـاب المعرفـة مـن خـلال التعليـم ـ التحصيـل التعليمي كما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣ـ مؤشرات النواقص الثلاثة ـ وقيس بمقياس الحرية (التمتع بالحريات المدنية والسياسية).

٤ـ مقياس تمكين النوع ـ كما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥ ـ الاتصال بشبكة الانترنت مقاسا بعدد الحواسيب الأساسية (internet hosts).

٦ ـ حجم المساهمة في التلوث البيئي، مقاسا من خلال انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد بالطن المتري (تقرير التنمية الإنسانية العربية،٢٠٠٢م، ص ١٨). (انظر الملحق رقم ١).

وفيما يلي موضوعات تقارير التنمية العربية والدولية:

**موضوعات تقارير التنمية الإنسانية العربية**

| السنة | الموضوع |
|---|---|
| ٢٠٠٢ | الحرية والتعليم وتمكين المرأة |
| ٢٠٠٣ | نقص المعرفة |
| ٢٠٠٤ | نحو المعرفة |
| ٢٠٠٥ | نهوض المرأة |

## موضوعات تقارير التنمية الإنسانية الدولية

| السنة | الموضوع |
|---|---|
| ١٩٩٠ | قياس التنمية |
| ١٩٩١ | الإنفاق |
| ١٩٩٢ | السوق |
| ١٩٩٣ | المشاركة |
| ١٩٩٤ | الأمن |
| ١٩٩٥ | المساواة للنوع البشري |
| ١٩٩٦ | النمو |
| ١٩٩٧ | استئصال الفقر |
| ١٩٩٨ | الاستهلاك |
| ١٩٩٩ | العولمة |
| ٢٠٠ | حقوق الإنسان |
| ٢٠٠١ | التقنية |
| ٢٠٠٢ | الديمقراطية |
| ٢٠٠٣ | أهداف التنمية في الألفية |
| ٢٠٠٤ | الحرية الثقافية |
| ٢٠٠٥ | التعاون الدولي |
| ٢٠٠٦ | الندرة |
| ٢٠٠٧ –٢٠٠٨ | المناخ |

# الفصل الرابع

# واقع التنمية البشرّية في الوطن العربي

# ٤ . واقع التنمية البشرّية

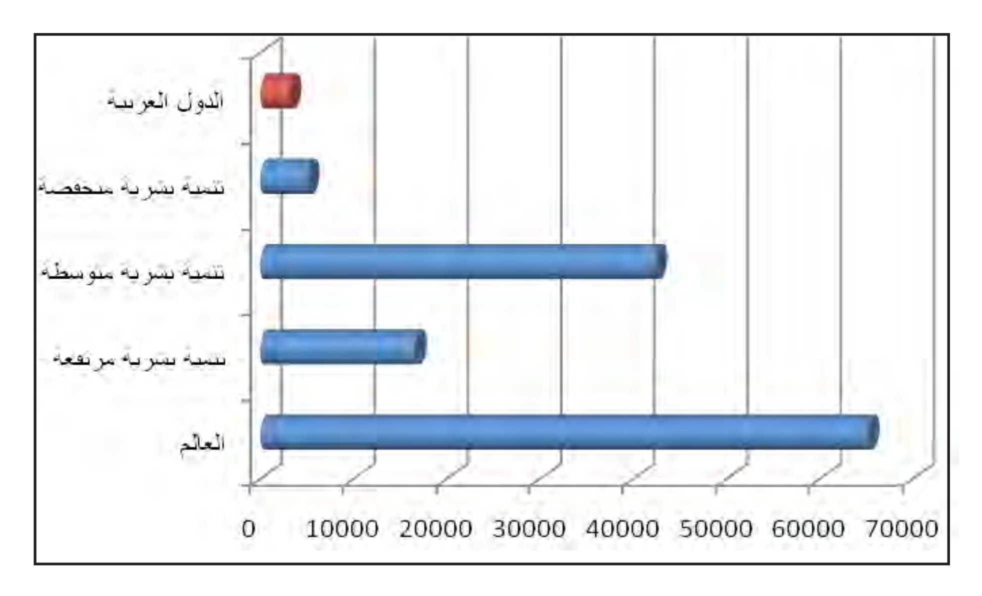
# في الوطن العربي

تُعد التنمية البشرية أساس الأمن البشري، وهي حرية واختيار، واستثمار قدرات، وتعظيم خيارات، هي تمكين البشر في جميع جوانب حياتهم التعليمية والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. والتنمية البشرية من أجل البشر ومن قبل البشر والناس أدواتها، وأهدافها، ومخرجاتها. وينبغي أن تنسال منافعها إلى الناس وفي كافة جوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. والتنمية البشرية الحقيقية هي تحصين اجتماعي ضد الجهل، والقهر، والتخلف، وهي الضامن للحرية والديمقراطية وحقوق الناس. وهي مفتاح الانعتاق من قيود الظلم، وهي حرية، وهي محصن ضد العنف والإرهاب. ولقد حققت الدول العربية انجازات هامة في قطاعات الصحة، والسكن، والتعليم. ولقد تجلّت هذه الإنجازات في مضماري الحد من الوفيات والتوسع الكمي في التعليم.

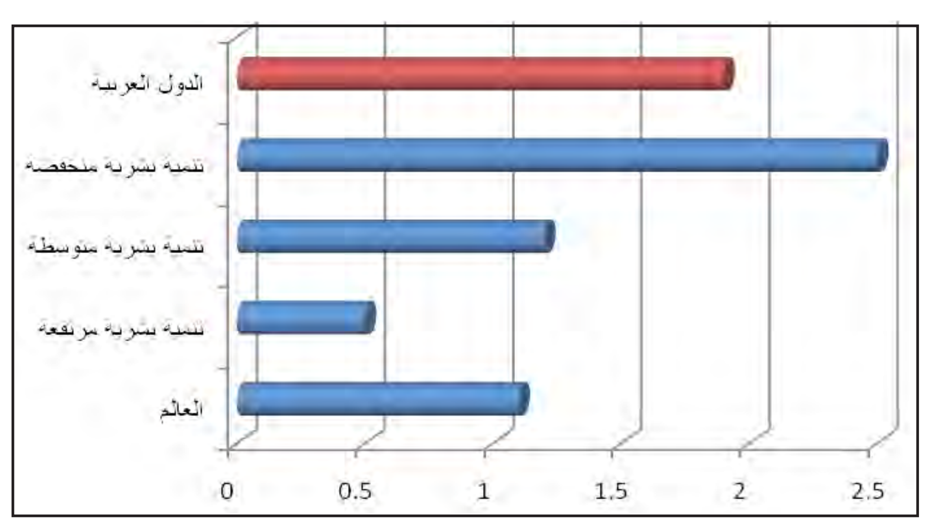
## ٤ .١ السكان

من المتوقع أن يصل سكان الوطن العربي إلى (٣٨٠, ٤) مليون نسمة مع حلول عام ٢٠١٥ وبمعدل زيادة سنوية (١, ٩)، وبنسبة سكان حضر (٥٨,٨٪) من مجموع السكان، وبينهم من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة (٣٢٪) والسكان في عمر (٦٥) فأكثر (٤,٤٪). ويلاحظ من الشكل رقم (٢٠) الوضع السكاني في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الدولية. كما يلاحظ كما في الشكل رقم (٢١) ارتفاع نسبة السكان في عمر (١٥) سنة فأقل مقارنة

مـع مجموعـات التنميـة، وهي أعلى مـن النسـبة الدولية. وهذا يرفـع الكلفة الاجتماعية، والمعيشية، ومعدل الإعالة. ويلاحظ أنّ معدل النمو السكاني في الوطن العربي مازال مرتفعا مقارنة بالمسـتوى العالمـي وبمجموعات التنمية الأخرى باستثناء الدول منخفضة التنمية (شكل ٢١).

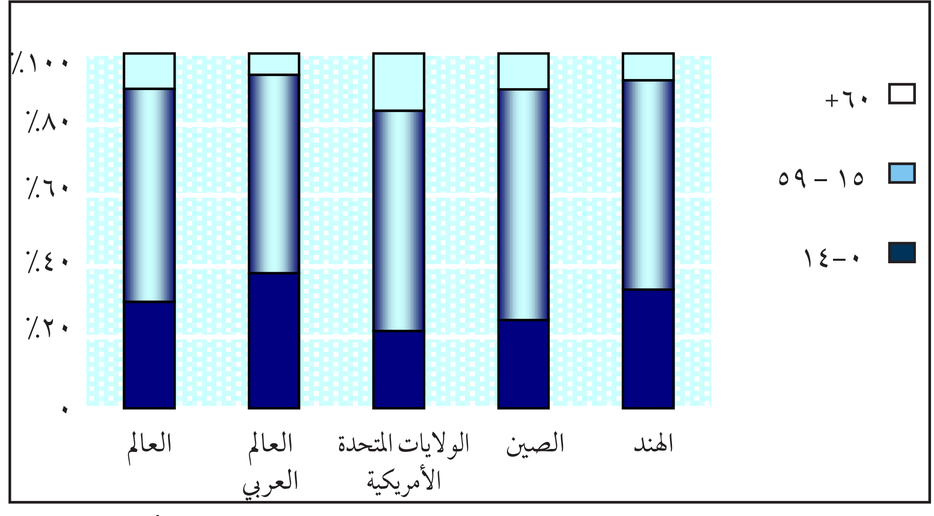



**الشكل رقم (٢٠) مجموع السكان للوطن العربي وفق مجموعات التنمية لعام ٢٠٠٥م**



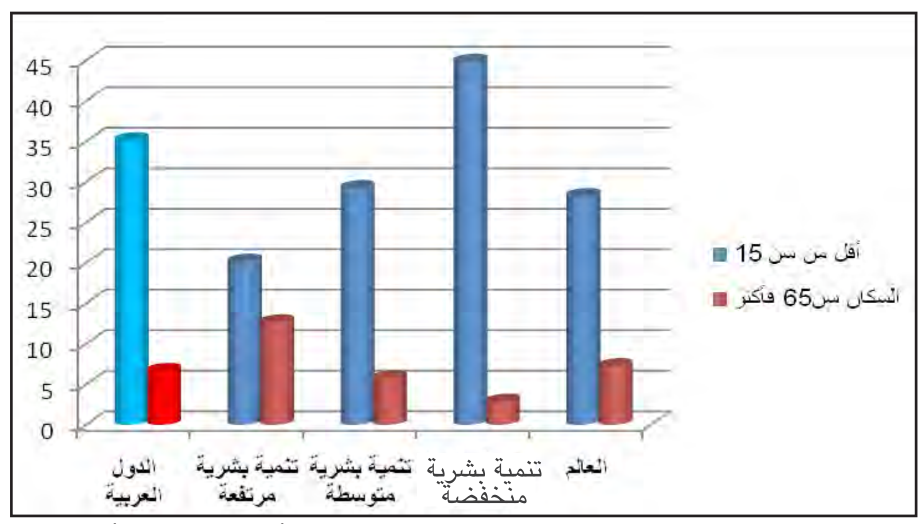

**الشكل رقم (٢١) معدل النمو السكاني في الوطن العربي وفق مستوى التنمية ٢٠٠٥- ٢٠١٥م**

وعـدد الأطفـال والشـباب في المنطقة أكبر من أيـة منطقة أخـرى في العالم، فمعـدل العمر السـكاني أقل بكثير من المعـدل العالمي،حيث نجد أن (٣٨٪) من السكان تحت سن الرابعة عشرة، كما هو واضح في الشكل (٢٢) والشكل (٢٣).




**الشكل رقم (٢٢) التوزيع العمري لسكان العالم العربي مقارنة ببلدان أخرى والعالم**

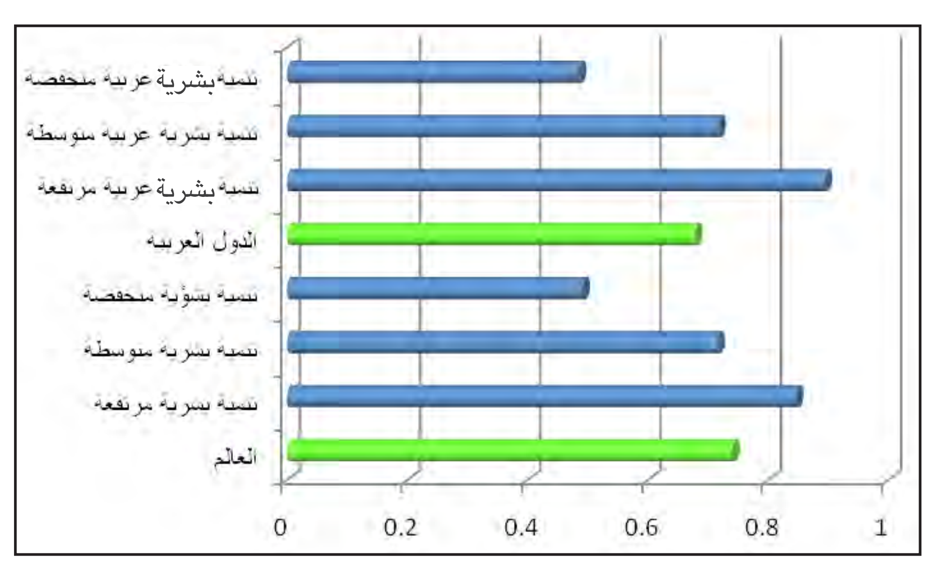
المصدر : تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢م




**الشكل رقم (٢٣) نسبة السكان في عمر (١٥) فأقل و (٦٥) فأكثر وفق مجموعات التنمية للمدة (١٩٧٥- ٢٠٠٥م)**

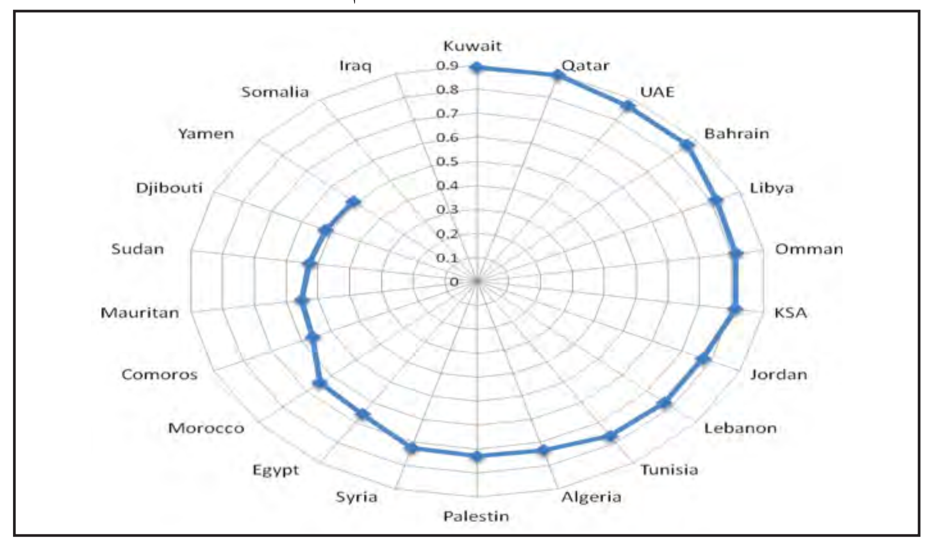
## ٤ . ٢ دليل التنمية البشرية

ولقد بلغ المتوسط العام للدول العربية على قيمة دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م، (٦٩٩, ٠) وتجاوز بقليل متوسط الدول متوسطة التنمية (٦٩٨, ٠)، ولكنه بقي دون المتوسط العالي(٧٤٣, ٠) ودون متوسط الدول التي فيها دخل الفرد متوسط (٧٧٦, ٠). ولم تتجاوز إنجازات العالم العربي في مقاييس التنمية البشرية المتوسط العالمي. إلا أنها حققت بعض الإنجازات الصحيـة وفي مجال الدخل مقارنة بمؤشرات التنمية الأخرى. وهذا يعني أن العالم العربي هو غنيّ أكثر منه نامياً. أما على مستوى الدول العربية فقد احتلت كل مـن الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وقطر مسـتوى تنمية مرتفعـاً، في حين احتلـت موريتانيا، والصومال، والعراق، واليمن مسـتوى تنميـة منخفضاً، وقد احتلت بقية الدول العربية مسـتوى تنمية متوسـطاً كما يتضح في (شكل ٢٤) و يلاحظ أن قيمة دليل التنمية البشرية العربي أقل من القيمة العالمية.




**الشكل رقم (٢٤) قيمة دليل التنمية البشرية لعام٢٠٠٣م وفق مستوى التنمية**

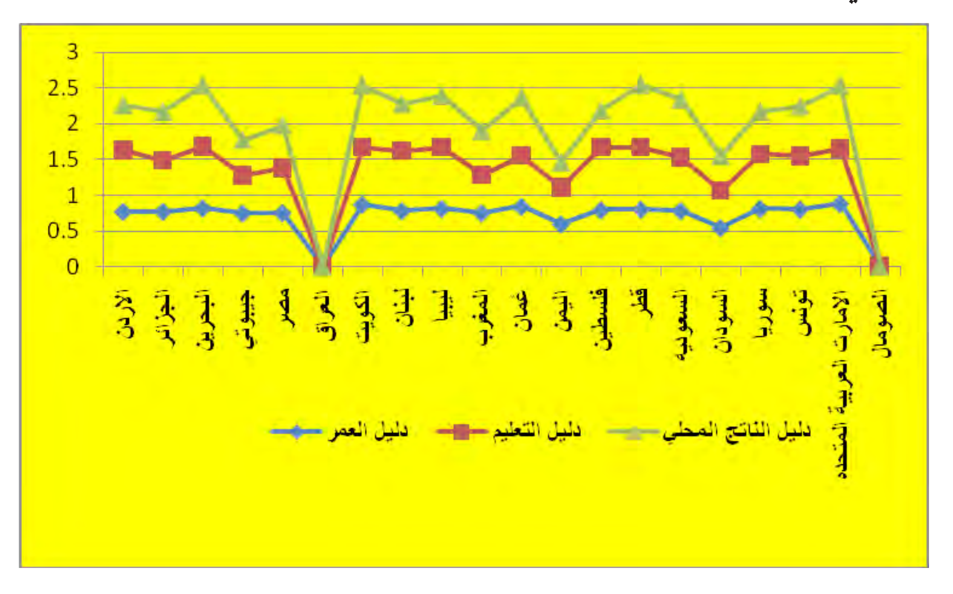
مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥م، ص ٢٦٧.




**الشكل رقم (٢٥) قيم دليل التنمية البشرية للدول العربية**

المصدر: بيانات، تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٩، ص ٢٢٩.

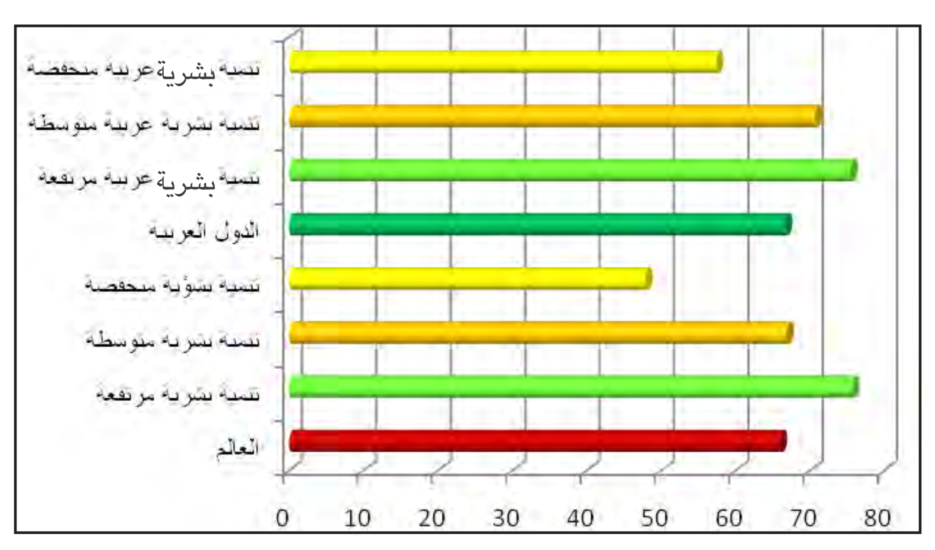
ويلاحظ أيضاً أن الدول العربية قد حافظت على مستواها التنموي على كل من دليل الناتج المحلي ودليل التعليم ودليل العمر كما هو موضح في (شكلي: ٢٥ و ٢٦).




**الشكل رقم (٢٦) بعض أدلة التنمية البشرية للدول العربية للعام ٢٠٠٣م**

## ٤ .٢ .١ البقاء على قيد الحياة

لقد سجل القطاع الصحي في الوطن العربي تحسناً في بعض المؤشرات الصحية، ومنها التحسن في العمر المتوقع عند الولادة الذي كان (٥١,٩) سنة في المدة (١٩٧٠- ١٩٧٥م) وارتفع إلى (٦٦,٧) سنة في المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) وهو أعلى من المتوسط العالمي والبالغ (٦٦,٧) سنة ويقارب المتوسط العام للدول متوسطة التنمية البشرية والبالغ(٦٦,٩) سنة (شكل ٢٧).

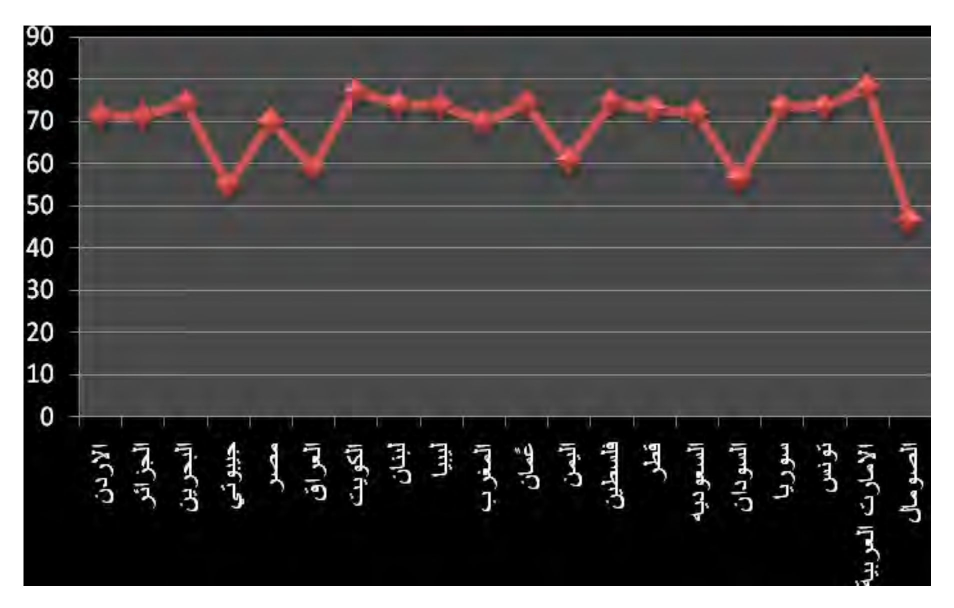



**الشكل رقم (٢٧) متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) لعام٢٠٠٣م وفق مستوى التنمية**

المصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥م، ص ٢٦٧

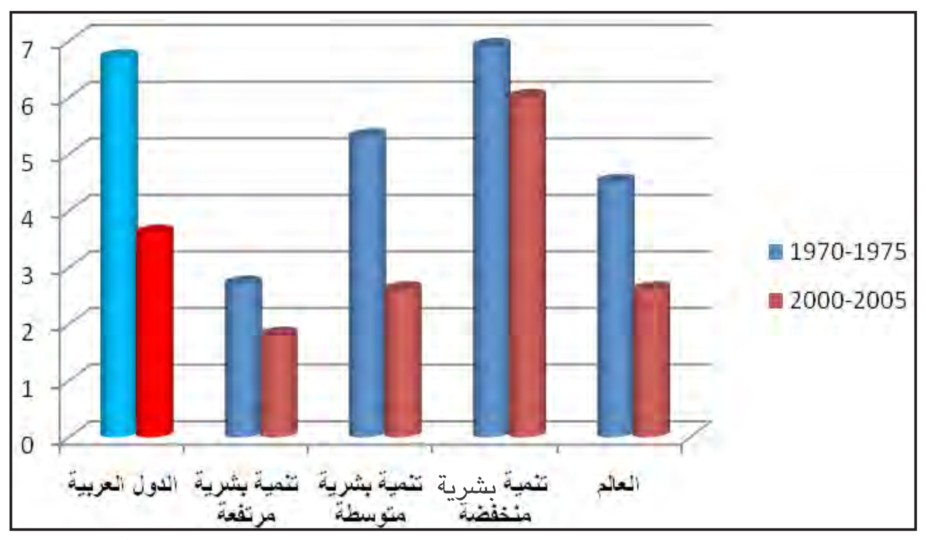
ولقد سجل متوسط العمر المتوقع عند الولادة (٧, ٦٦ سنة) تحسنا مقارنة مع متوسط العمر المتوقع عند الولادة للدول متوسطة التنمية والبالغ (٩, ٦٦ سنة)، وأعلى من المتوسط العالمي(٦٦ سنة) سنة لعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م. فقد ارتفع مثلا معدل توقع الحياة عند الميلاد (٨, ١٤) عاماً خلال المدة (١٩٧٠- ١٩٧٥ ) مقارنة مع المدة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥م)، ووصل إلى (٥, ٦٧ سنة) عام ٢٠٠٥م، وانخفض معدل وفيات الأطفال من (١٢٩) حالة وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي عام ١٩٧٠ إلى (٤٦) حالة وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي في عام (٢٠٠٥م).

أما على مستوى الدول العربية، فقد سجل ارتفاعاً بلغ أقصاه في الإمارات(٩, ٧٧) سنة، تليها الكويت (٨, ٧٦) سنة، فالبحرين (٢, ٧٤) سنة. كما كان في الدول العربية المتوسطة التنمية في السبعينيات باستثناء السودان (٣, ٥٦) سنة.




**الشكل رقم (٢٨) متوسط العمر المتوقع عند الولادة للدول العربية لعام ٢٠٠٣م**

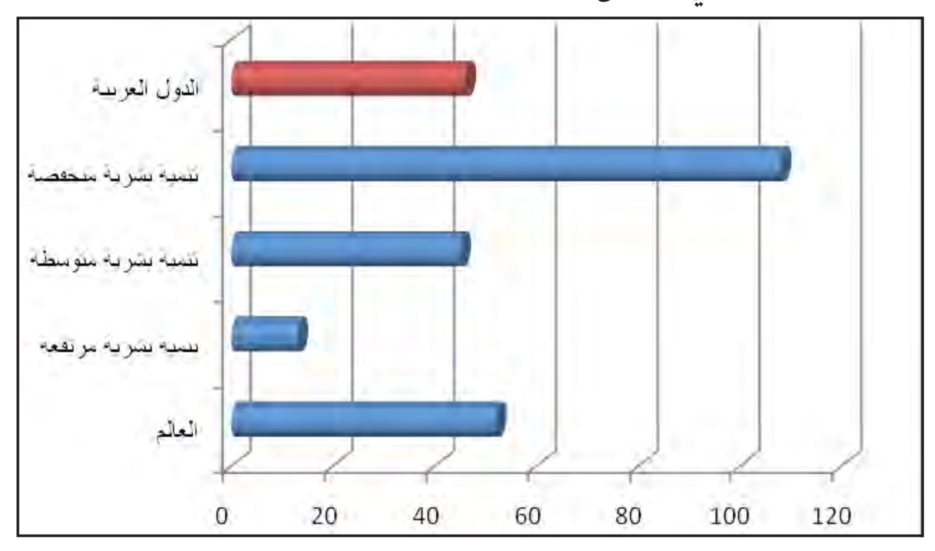
أمـا إجمـالي نسـبة الخصوبـة (ولادات لـكل امـرأة) فقـد انخفضت من (٦,٧) للمـدة (١٩٧٠-١٩٧٥م) إلى (٣,٦) للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م). وهي أعلى من المستوى العالمي (٢,٦) ( شكل ٢٩).



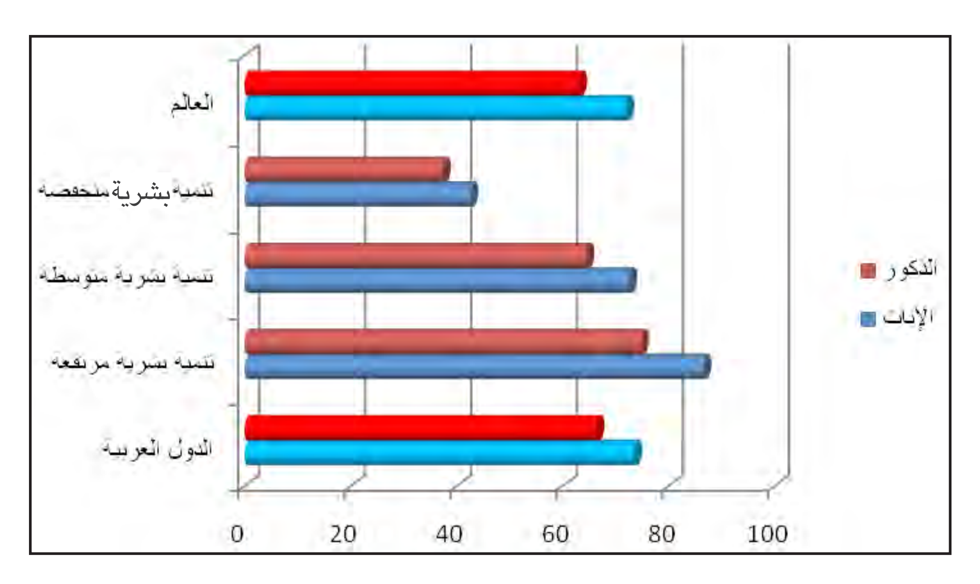

**الشكل رقم (٢٩) إجمالي نسبة الخصوبة (ولادات لكل امرأة)**
**وفق مجموعات التنمية للمدة ١٩٧٥- ٢٠٠٥م**

أمـا معدل وفيـات الرضعّ (لكل ١٠٠٠ مولود حـي) فقد انخفض من (١٢٩) حالـة وفـاة في عـام (١٩٧٠) إلى (٤٦) حالـة عـام (٢٠٠٥) وهـذا انخفـاض أكثـر مـن النصـف، وأقل من المعـدل العالمـي البالـغ (٥٢) حالة وفـاة، ويقـارب جداً معـدل الـدول المرتفعة التنميـة البشريـة والبالغ (٤٥) حالـة. أما معدل وفيات الأطفال دون سـن الخامسـة لـكل (١٠٠٠) مولود حـي فقد انخفضت من (١٩٦) حالـة إلى (٥٨) حالة، وهذا انخفاض كبير، وتحسـن يسـجل للقطاع الصحي العربي، وهو أقل بكثير مـن المعدل العالمي والبالـغ(٧٦) ومقـارب جـدا لمعدل الدول المتوسـطة التنميـة والبالغ (٥٩) حالة.

ويلاحظ أن الاحتمال عند الولادة للعيش حتى سـن الخامسـة والستين (نسبة من المجموع) قد كانت في الوطن العربي أكبر من المتوسط العالمي بقليل (٧٣,٥ للإنـاث و ٦٦,٤ للذكـور) مقابل (٧٢ للإنـاث ٦٣,١ للذكور) على المستوى العالمي (شكل ٣٠ ).




**الشكل رقم (٣٠) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل (١٠٠٠) مولود حي وفق مجموعات التنمية**




**الشكل رقم (٣١) الاحتمال عند الولادة للعيش حتى سن الخامسة والستين للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م**

وإن نسبة المحصنين في عمر سنة واحدة ضد السل والحصبة فقد كانت (٨٦٪، ٨٤٪) على التوالي لعام (٢٠٠٣). أما نسبة الولادات التي تتم بإشراف صحي، فقد كانت(٣٥٪) مقارنة مع (٦٣) على المستوى العالمي لعام ٢٠٠٥.

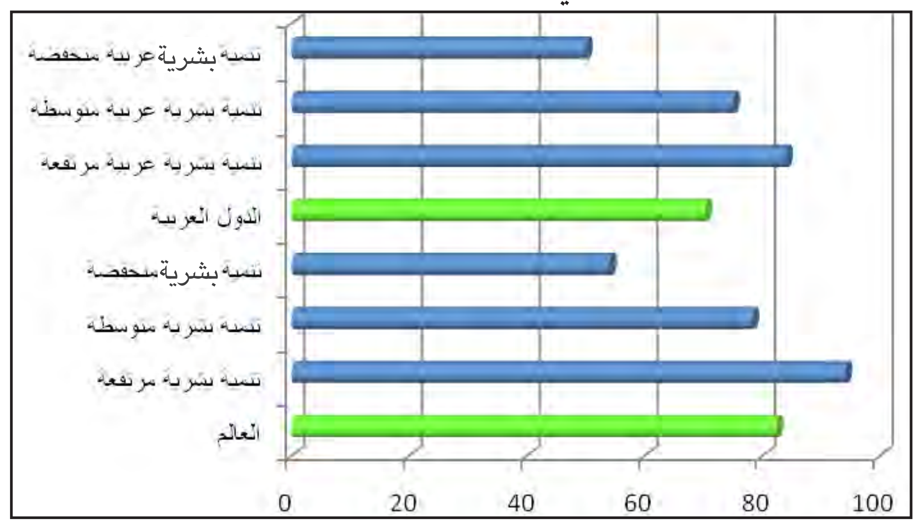
وقد تبين في تقرير التنمية البشرية العربية لعام (٢٠٠٣) أن الأمراض، والإعاقة يخفضان من معدل العمر الخالي من الإعاقة من (٥) إلى(١١) سنة، ويقل معدل العمر للنساء العربيات عن المعدل العالمي ويعود ذلك جزئياً لمعدل الوفيات العالي لدى النساء الحوامل. لقد بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (٥٨) وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي مقارنة بالمعدل العالمي وهو (٧٦) وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي. ولكن ما زال هناك تفاوت كبير بين الدول العربية وبين الأعمار المختلفة في كل منها. فهناك تفاوت ملحوظ

في نسـبة وفيات الأطفال دون الخامسـة، وتعد حـوادث الطرقات والتدخين من المسببات الهامة للوفاة.

## ٤ .٢ .٢ التعليم

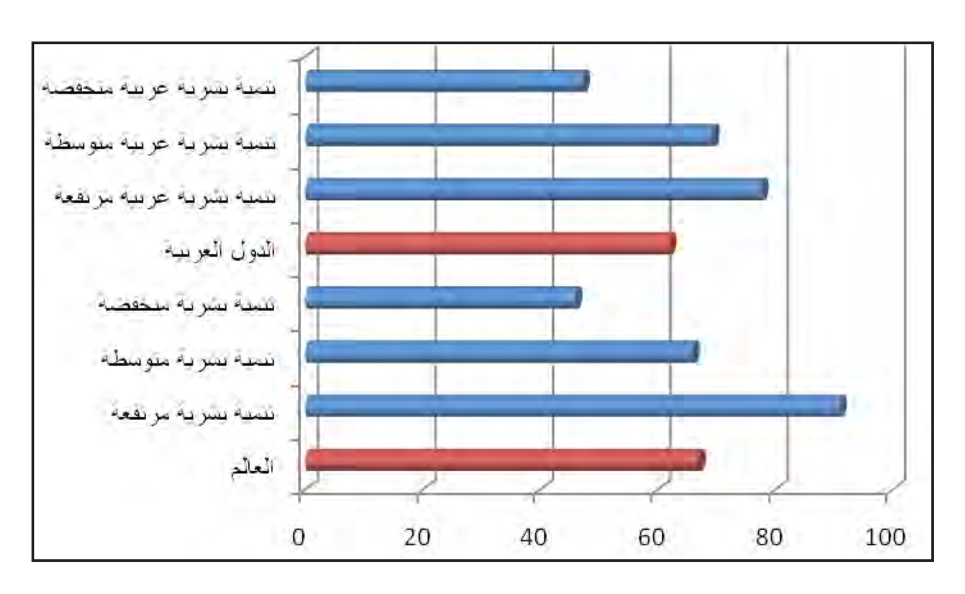
بلغت نسـبة الملمّين بالقراءة والكتابة في الوطـن العربي من البالغين من عمر (١٥) سـنة وأكبر (٢ ,٥٨٪) للفـترة (١٩٨٥- ١٩٩٤) وارتفعت إلى (٣ ,٧٠٪) للفـترة (١٩٩٥- ٢٠٠٥) وهي أقل من النسـبة العالمية والبالغة (٤ ,٨٢) ولكنها قريبة من نسبة الدول المتوسطة التنمية والبالغة (٣ ,٧٨٪).

أما نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة للبالغين من الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة، فقد ارتفعت من (٨ ,٧٤٪) للمدة (١٩٨٥- ١٩٩٤) إلى (٢ ,٨٥٪) للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٥) وهي قريبة جداً للنسبة العالمية البالغة (٥ ,٨٦٪).




**الشكل رقم (٣٢) نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (من عمر ١٥ وأكبر) لعام ٢٠٠٣م، وفق مستوى التنمية**

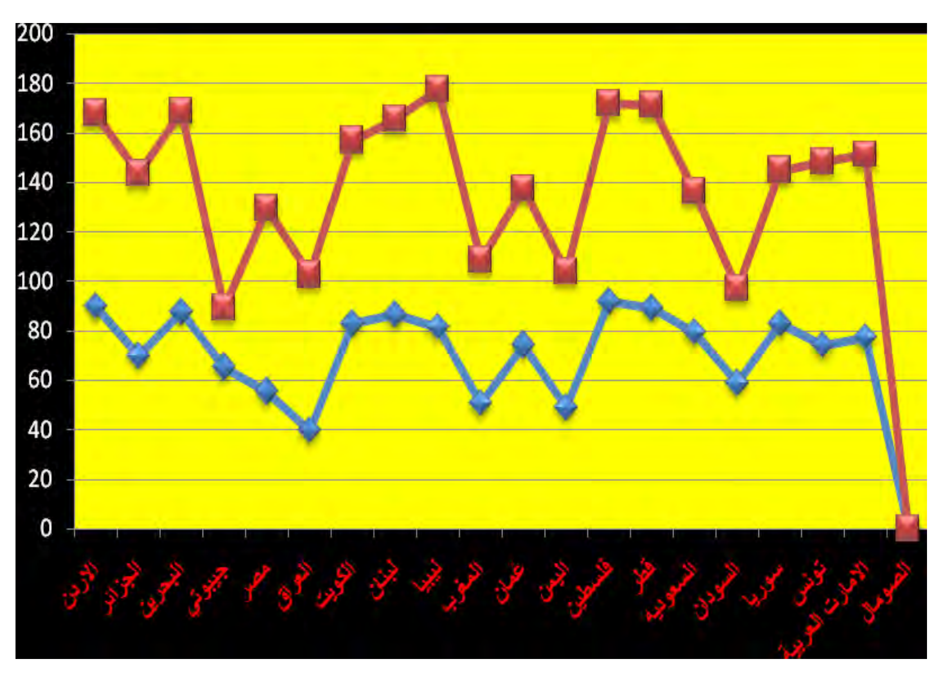
مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥م، ص ٢٦٧.



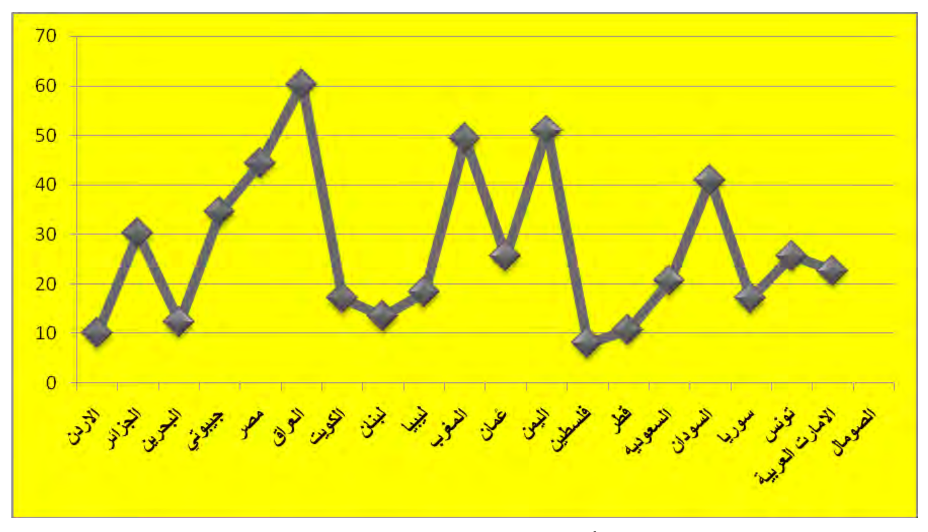

**الشكل رقم (٣٣) مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي لعام٢٠٠٣م، وفق مستوى التنمية**

مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥م، ص ٢٦٧.

وهناك زيادة في نسبة المتعلمين في الوطن العربي، فقد كانت نسبة الالتحاق في التعليم في مراحله الثلاثة (الابتدائي والإعدادي والثانوي) (٦٢٪) وهي أقل من النسبة العالمية (٦٧٪) و أقل أيضاً من نسب الدول وفق مستويات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة (٩١٪، ٦٦٪) على التوالي. كما بلغت نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي (٧, ٤٪).




شكل (٣٤) مجموع نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم بمستوياته الثلاثة لعام٢٠٠٢ـ٢٠٠٣م نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ( من عمر ١٥ فأكثر) لعام٢٠٠٢ـ٢٠٠٣م




الشكل رقم(٣٥) معدل الأمية بين البالغين (من عمر ١٥ وما فوق) ٢٠٠٣م

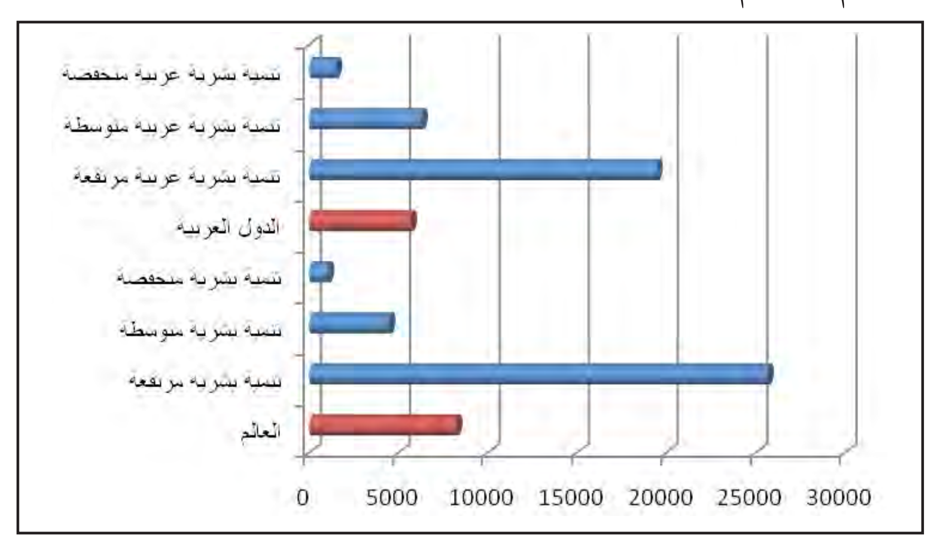
ويبلـغ عـدد الأميين في الوطن العـربي (٥٧,٧) مليـون أمي، ويتراوح معـدل الأمية للبالغـين (٪ من عمر ١٥ فأكثر) لعام ٢٠٠٣م، (٢٧٪)، وهي أعـلى عند الإنـاث منها عنـد الذكور، و تختلف هذه النسـبة بـين دولة عربية لأخـرى حيث تراوحـت بـين (١,٨٪) لقطـر إلى (٣,٦٠٪) للعراق. كما أن النسـبة التي تنفقها الدول العربية مجتمعة من دخلها على التعليم هي أعلى منهـا في الدول الناميـة الأخرى. مما أدى إلى انخفاض نسـبة الأمية من ٦٠٪ في عام ١٩٨٠م، إلى نحو ٤٣٪ في منتصف التسـعينيات. أما في الثمانينيات، فقد اسـتطاعت الدول العربية تحقيق ما نسبته (٣,٥١٪) من المعرفة بالقراءة والكتابة، وبزيادة قدرها (١١٪) عن العقد الذي سبقه (٨,٤٠٪) وارتفعت النسـبة بعد عقد آخر إلى (٥,٦١٪) وبزيادة قدرها (١٠٪). أما نسـبة تعليم الإنـاث، فتتراوح مـا بـين (٢٤٪) في العـراق إلى (٩,٨٥٪) في الأردن. كما تضاعـف معدل تعليـم المرأة ثلاث مرات منذ عام ١٩٧٠م. وعلى الرغم من كل هـذا فـما زال هناك ٦٥ مليـون عربي مـن البالغين والأميـين، ثلثاهم من النساء.

## ٤ .٢ .٣ المياه

يعـاني الوطن العربي من فقر في المياه وهناك (١٥) دولة من أصل (٢٢) دولة عربية تقع تحت خط الفقر في المياه (أقل من ١٠٠٠ متر مكعب للشخص في السـنة). وقد انخفضت نسبة الأرض الزراعية للفرد في الدول العربية من ٤,٠ هكتار عام ١٩٧٠م، إلى ٢٤,٠ هكتار عام ١٩٩٨م.

## ٤ . ٢ . ٤ الاقتصاد

بلـغ الناتج المحـلي الإجمـالي (٤ , ٥٤٣ , ١) بليـون دولار أمريكي لعام (٢٠٠٥) مقارنـة بالمجموع العالمي (٧ , ١٥٥ , ٤٤) بليون دولار، أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد فقد بلغ (٦٧١٦) دولاراً أمريكياً مقارنة مع (٩ , ٥٤٣) دولار على المسـتوى العالمي، أما معدل النمو السـنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد، فقد ارتفع من (٧ , ٠) للمدة (١٩٧٥ – ٢٠٠٥) إلى (٣ , ٢) في للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٥). تتسـم الـدول العربيـة بانخفاض مسـتوى الفقر المدقع فيهـا مقارنـة بجميع مجموعـات الـدول النامية الأخـرى. وبالرغم من ذلك مـا زال واحـد من بـين ٥ من العرب يقـل دخله عن دولاريـن في اليوم، وما زال فقر القدرات أكثر اسـتشراء بسـبب ارتفاع نسب الأمية وانحسار فرص التعليم والتعلم.

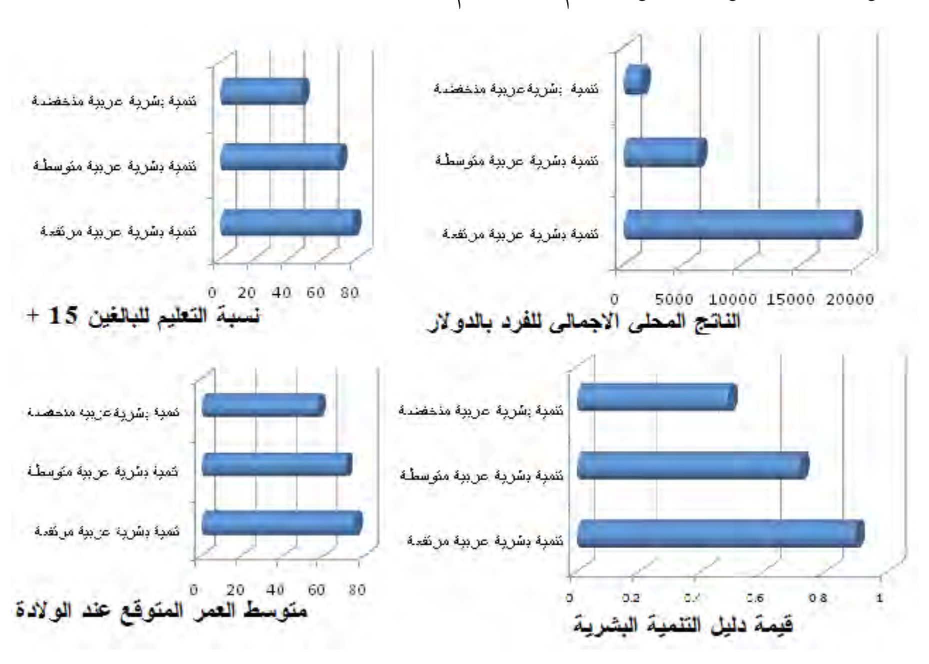



**الشكل رقم (٣٦) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار) لعام٢٠٠٣ م، وفق مستوى التنمية**

مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥ م، ص ٢٦٧

يتلقى الوطن العربي عام ٢٠٠٥م، مساعدات إنمائية (٠ , ٦١٢ , ٢٩) مليون دولار من المجموع العالمي (٩ , ٣٧٢ , ١٠٦) مليون دولار، وكان نصيب الفرد منها (٣ , ٩٤) مقارنة (٣ , ١٦) على المستوى الدولي، أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت عام (١٩٩٠م) (٩ , ٢٪) ارتفعت إلى (٣٪) عام (٢٠٠٥م) مقارنة بالمستوى العالمي (٣ , ٠٪) عام (١٩٩٠) والتي انخفضت إلى (٢ , ٠٪) عام ٢٠٠٥.

وقدر حجم البطالة في الدول العربية بما لا يقل عن( ١٢ ) مليون عاطل عن العمل في عام ١٩٩٥م، أو ما يوازي ١٥٪ من قوة العمل. وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات فمن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو (٢٥) مليوناً بحلول عام ٢٠١٠م.




**الشكل رقم (٣٧) مقاييس التنمية البشرية الرئيسة في الوطن العربي وفق مستوى التنمية العربية**

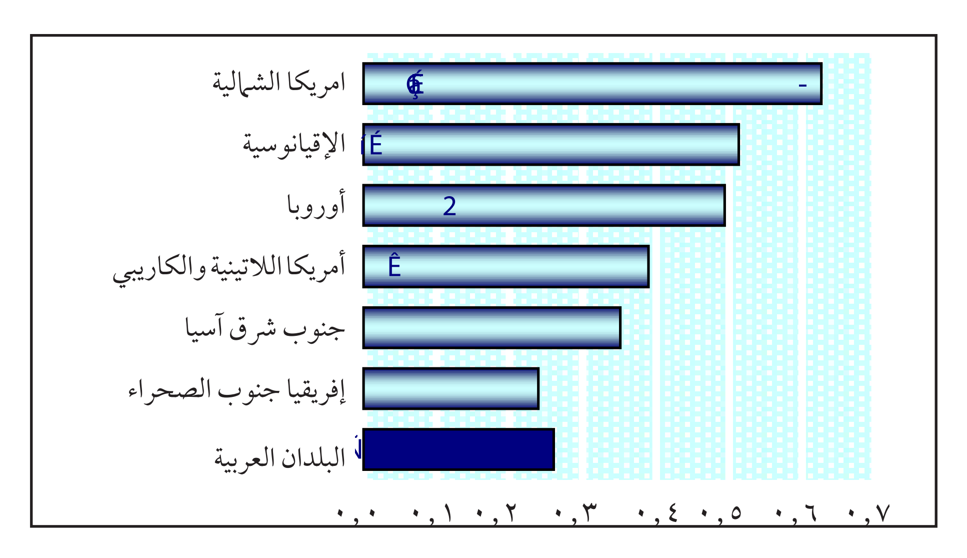
## ٤ .٢ .٥ البيئة

لقد كانت مساهمة الوطن العربي في انبعاث ثاني أكسيد الكربون (طن ثاني أكسيد الكربون لكل فرد) وبالمعدل (٥ , ٤) طن لكل فرد لعام (٢٠٠٤م) وهو أعلى من متوسط الدول متوسطة التنمية (٥ , ٢) طن للفرد وأقل من متوسط الدول مرتفعة التنمية (١ , ١٠) طن للفرد .

## ٤ .٢ .٦ عدم المساواة بين الجنسين في التعليم

بلغت نسبة الإناث البالغات عمر (١٥سنة) فأكثر الملمات بالقراءة والكتابة (٪٤ , ٥٠) في المدة (١٩٩٥-٢٠٠٥م) مقارنة مع(٧ , ٧٢٪) على المستوى العالمي، أما إلمام الشباب بالقراءة والكتابة (نسبة الإناث البالغات (١٥-٢٤) فقد كانت (٥٩ , ٧٩٪ ) للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٥م) مقارنة مع (٥ , ٨٢٪) على المستوى العالمي. أما صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي فقد كانت (٧٧٪ ، ٦٥٪ ، و٢١٪) على التوالي مقارنة مع(٨٥٪، ٦٤٪ و٢٥٪) على المستوى العالمي لعام (٢٠٠٥م). أما في المجال الاقتصادي، فقد بلغت نسبة الإناث عمر (١٥ سنة) وأكثر في النشاط الاقتصادي (٧ , ٢٦٪) لعام ٢٠٠٥ مقارنة مع (٥ , ٥٢٪) على المستوى العالمي.

ويحتل الوطن العربي أقل مستوى في العالم (فيما عدا جنوب الصحراء) معيار تمكين المرأة لقياس مساهمة المرأة التي يعكسها الدخل لكل فرد وحصة المرأة في المراكز المهنية، والتقنية، وحصتها في مقاعد مجالس الشعب.

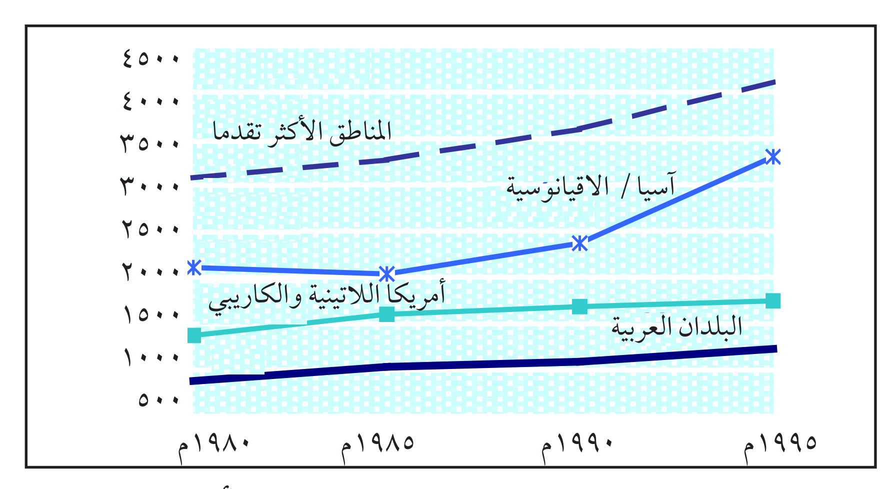



**الشكل رقم(٣٨) متوسط قيمة مقياس تمكين المرأة، مناطق العالم، ١٩٩٥م**

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢ عن بيانات البلدان مستمدة من تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٥ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، ١٩٩٥، متوسطات المناطق مرجحة بعدد السكان).

## ٤ .٢ .٧ المعرفة

تعد البنية المعرفية في الوطن العربي ضعيفة، فمعدلات البحوث منخفضة، ونوعيتها دون مستوى المنافسة على المستوى العالمي، ومستوى الجامعات العربية ضعيف، ووضع الترجمة بائس، وحتى موقع اللغة العربية في مجال البرمجيات الانترنت متدن. ناهيك عن انتشار الأمية بين الذكور والإناث، وكذلك حال الفجوة الرقمية بين الدول العربية نفسها وبينها وبين العالم، وتناقص مستوى تمويل التعليم والبحث العلمي مقارنة بالتسلح.



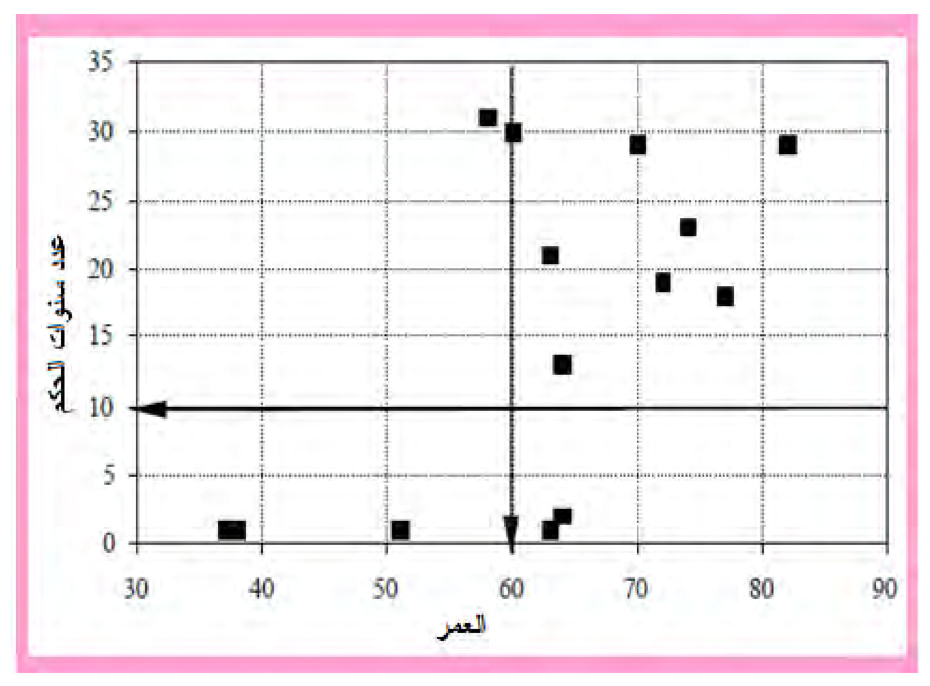

**الشكل رقم (٣٩) عدد طلبة التعليم العالي لكل مائة ألف من السكان، البلدان العربية ومناطق مختارة من العالم، ١٩٨٠– ١٩٩٥م**

المصادر: تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٢م، عن (اليونسكو، بالإنجليزية، ١٩٩٦ـ ١٩٩٨م).

## ٤ .٢ .٨ الحكم الصالح

يقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي أنان «لعل الحكم الصالح هو العامل الأهم الذي يمكن من محاربة الفقر، وتعزيز التنمية». ويعرف التقرير الحكم الصالح بأنه الحكم الذي «يعزز، ويدعم، ويصون رفاهية الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم، وفرصهم، وحرياتهم الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، ولا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً، إن غياب الحكم الديمقراطي والجيد الذي يحترم حريات الناس وحقوقهم يشكل عقبة رئيسية في وجه التنمية البشرية. كما أن غياب الشفافية وضعف حكم القانون، ووجود قوانين مقيدة لحريات الناس تشكل قيودا إضافية على التنمية البشرية. وغالبا ما يرتبط الأمن القومي بأمن النظام الشخصي، ويعزز قيام ثقافة اجتماعية في ربط المجتمع بالشخص

وبتسـويغ الحكـم بغيبيات، أو قدرات خارقة، أو بتسـويغ دينـي (بالطبع الله اختـار الزعيـم للمجتمع). وبناءً على ذلك توجه جهود مؤسسـات المجتمع الحساسة، والأمنية إلى أمن الحاكم وتصفية المعارضة أو تشويهها أو اختراقها، أو إضعافهـا، ووصمهـا في الغالـب باللاوطنيـة. أما خرق حقوق الإنسـان فظاهرة عادية في الوطن العربي، واسـتخدام التعذيـب وانتزاع الاعترافات. فالفسـاد، والديمقراطيـة المزيفـة، وضعـف التمكـين، واسـتخدام القـوة، والحواجز الأمنية بين المدن وفي الشـوارع خصائص جامعة في الوطن العربي (Al-badayneh, 2007). ويبـين الشـكل التالي مدة الحكـم وعمر الحاكم في الوطـن العـربي حيث يلاحظ أن مـدة الحكم أكثر من عشر سـنوات إلى نحو ثلاثين سنة، وأن عمر الحاكم ستون إلى نحو ثمانين سنة.



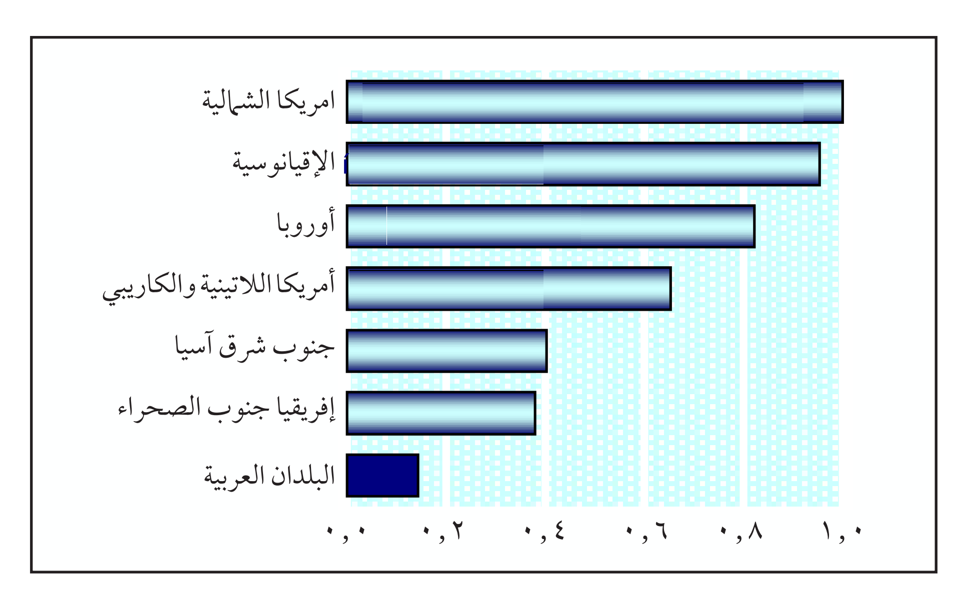

**الشكل رقم(٤٠) عمر الزعماء العرب ومدة البقاء في الحكم في عام ٢٠٠٠م**

المصدر: Fergany, 2002



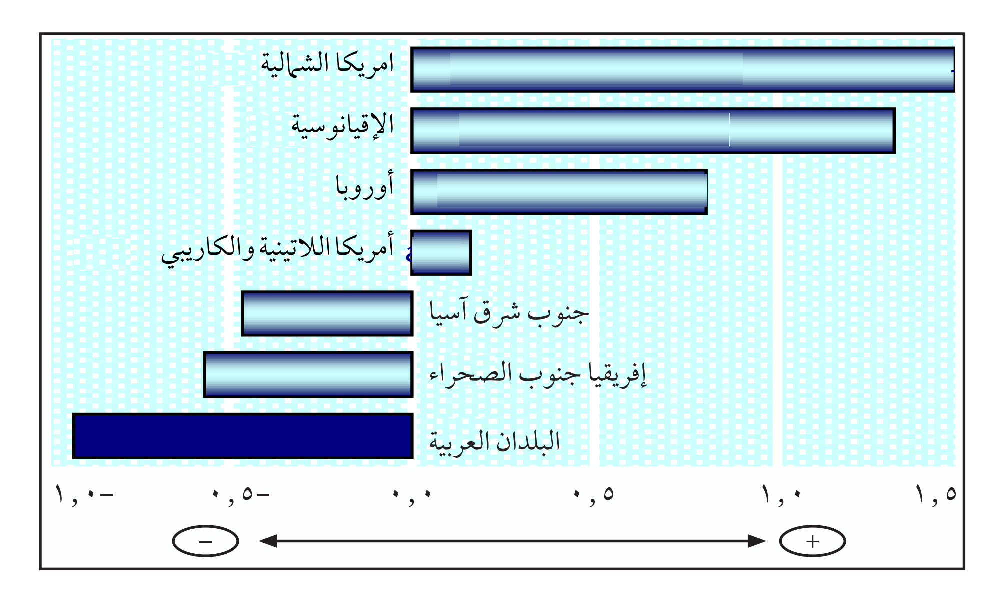

**الشكل رقم (٤١) أدلة التنمية البشرية الرئيسة في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى**

تُعـد التنميـة البشرية توسـيع خيـارات الناس في مجـال الحريـة، وإزالة مصـادر افتقـاد الحريـة كالفقر والجهـل والتخلـف والحرمان، والاسـتبداد، والغلو والتطرف. وتشـمل دساتير الدول العربية الكثير من الحقوق المدنية، والسياسية، ولكنها غالبا ما تخرق من خلال القوانين المانعة للمشاركة والحرية والديمقراطية، فالمشـاركة الشـعبية في البلدان العربية ما زالت هزيلة، حيث تغيـب الديمقراطية التمثيليـة الحقيقية في كثير من الأحيان وتقيد الحريات في أحيان أخرى. وعامة فإن مستوى ممارسة الحرية متدن في المنطقة العربية.




**الشكل رقم (٤٢) متوسط قيمة مقياس الحرية، مناطق العالم، ١٩٩٨م**

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية٢٠٠٢م، ص ٢٥ عن (بيت الحرية، بالإنجليزية، ١٩٩٩م)




**الشكل رقم (٤٣) متوسط قيمة مؤشرات «التمثيل والمساءلة»، مناطق العالم**

المصدر: على عبد القادر على، ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربي، ٢٠٠٢م.

## ٤ . ٢ . ٩ النواقص

لقد حدد تقرير التنمية البشرية العربية ثلاثة نواقص تعوق التنمية البشرية في الوطن العربي، وهي (نقص المعرفة ونقص تمكين المرأة ونقص الحرية). على الرغم من الاختلافات عبر المنطقة فإن هناك نواقص أساسية أكثر من النواقص الثلاثة تواجه جميع الدول العربية، وهي نقص التمكين ونقص الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ونقص المعرفة، ونقص الأمن.

## ٤ . ٢ . ١٠ نقص التمكين

يمثل الاستثمار الأقصى للقدرات الشخصية وتعظيم الخيارات جوهر التنمية البشرية، ولكي يتحقق ذلك لابد من التحرر من العوز، والتحرر من الخوف وهما أهم ركائز الأمن الإنساني، وعلى الرغم من تحقيق تقدم في بعض مجالات التنمية البشرية في الوطن العربي، إلا أن نقص التمكين عامة، ونقص تمكين المرأة على وجه الخصوص مازال من أكبر نقائص التنمية في الوطن العربي. ويمكن القول إن نقص التمكين في مجالات التنمية البشرية وخاصة العلمية والحريات وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، والعمل والحريات المدنية وتداول السلطة وغيرها صفة عامة للوضع القائم في الوطن العربي في مجال نقص التمكين.

نقص تمكين المرأة . لقد بينت تقارير التنمية الإنسانية العربية أن أهم ثلاثة نواقص تفتُّ في عضد التنمية الإنسانية العربية هي: نقص الحرية ونقص تمكين المرأة ونقص القدرات الإنسانية قياسا على الدخل. وإن التحقيق الأكمل لطاقات المرأة العربية شرط أساسي للتنمية الإنسانية، وإن التنمية الإنسانية المنشودة لا تتحقق إلا إذا أزيلت العوائق التي تحول دون

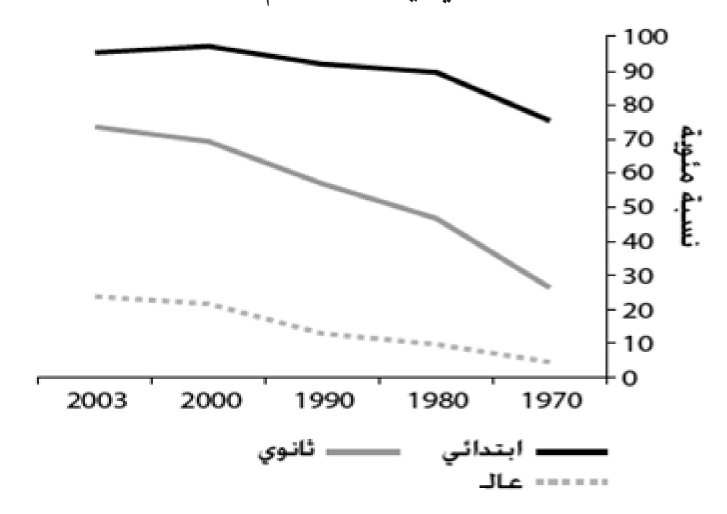
تمتع المرأة بحقوقها. تبقى نسبة استخدام طاقات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية الأكثر تدنياً في العالم. فما زالت المرأة العربية تحتل ٥ ,٣٪ فقط من مقاعد البرلمانات في الدول العربية مقارنة بنحو ١١٪ في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء و ١٢٪ في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وما زالت واحدة من كل امرأتين عربيتين لا تعرف القراءة، أو الكتابة، ويعاني المجتمع ككل من تجميد نصف طاقاته المنتجة.

إن واقع المرأة في الوطن العربي يتمثل في ارتفاع معدلات الخصوبة لدى النساء العربيات، ومعدلات الولادة، وبمعدل متوسط في المشاركة في سوق العمل، وفي الحياة السياسية. كما أن التعليم متوسط وبنحو (٤٠٪) متعلمات، والوضع مشابه في المشاركة السياسية في البرلمان والشؤون الحكومية. وأسهمت خصائص المرأة العربية: ارتفاع معدلات الأمية، والخصوبة، وزيادة المواليد بالإضافة إلى النظام الاجتماعي الجمعي في خفض معدلات المشاركة في سوق العمل وفي الحياة السياسية وفي انخفاض متوسط عمر السكان؛ حيث إن عمر نحو نصف النساء العربيات نحو (١٥) سنة فأقل؛ مما يرفع من معدلات الإعالة.

إن تعظيم خيارات المرأة في الوصول للتعليم، هو أحد أهداف السياسات الحكومية والاجتماعية في أغلب الدول النامية في العقود الأربعة الأخيرة. وهذا نابع من أن التعليم أساسي للتنمية الإنسانية والأمن الإنساني للمرأة. حيث يسهم التعليم في تحسين صحة المرأة، وإنتاجيتها، وزيادة احتمالية حصولها على العمل، ويرفع المكانة الاجتماعية لها، وتزداد الفائدة وتتضاعف عندما تفتح المدارس أبوابها للأولاد مثلما تفتحها للبنات. إن الفشل في الاستثمار في تعليم المرأة يخفض الفوائد المرجوة من تعليم الذكور وتتضاعف الخسارة في إنتاجية الدخل وشروط الحياة. ولقد بات واضحاً

أنّ العلاقــة القويــة الإيجابية ما بين التقدم في تعليم النســاء ومســتوى التنمية البشرية في المجتمع (King & Hill, 1993).

واقع تعليم النســاء. تتراوح معدلات التعليم للنســاء(في عمر ١٥ سـنة فأكثـر) في المجتمع العربي بـين (٢٤٪) في العراق إلى (٥ ,٨٥ ٪) في الأردن. وفي المـدة ١٩٩٠-٢٠٠٤م، اجتـازت ست دول عربيـة المعـدل الـدولي والبالـغ(٥ ,٧٦٪) وهـي: البحريـن، والأردن، والكويـت، ولبنان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة. فهناك (٣) نساء أميات من بين (٤). وتراوحت معدلات الأمية في ست دول عربية في عام ٢٠٠٥م، بين (١٠٪) - (٢٠٪) وهـي: البحرين، والأردن، والكويت، ولبنان، والإمـارات العربية المتحدة، وقطـر) (Hammoud 2005). وقـد وفرت الحكومـات العربية التعليم مجاناً للجميـع في المراحـل التـي سـميت إلزاميـة، مـع الاهتـمام في تعليـم الإناث وتوسيعه. كما زاد التعاون الدولي في مجال تعليم الإناث.




**الشكل رقم(٤٤) معدلات الالتحاق الإجمالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٣م**

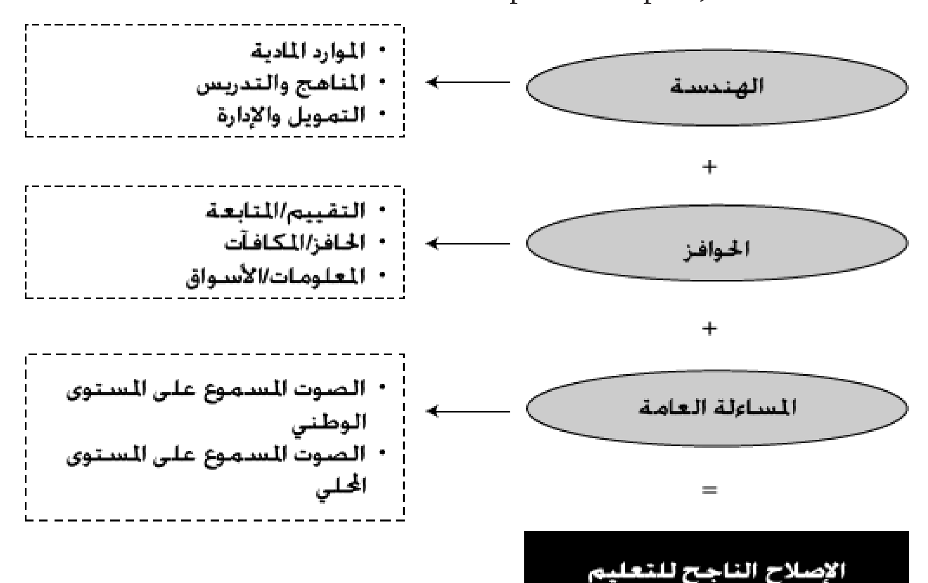
المصدر: تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٠٠٨م، ص ٤

ويتطلب إصلاح نظم التعليم في المنطقة العربية تمكين المرأة من تحقيق أمنها الإنساني في العمل ضمن أعمدة الإصلاح الثلاثة:

١ ـ هندسة التعليم والمتعلقة بوجود المدخلات الفنية.

٢ ـ الحوافز، والمتعلقة بتشجيع تحسين الأداء.

٣ ـ والمساءلة العامة، والمتعلقة بالتأكد من أن التعليم سلعة عامة (MENA Development Report, 2008).



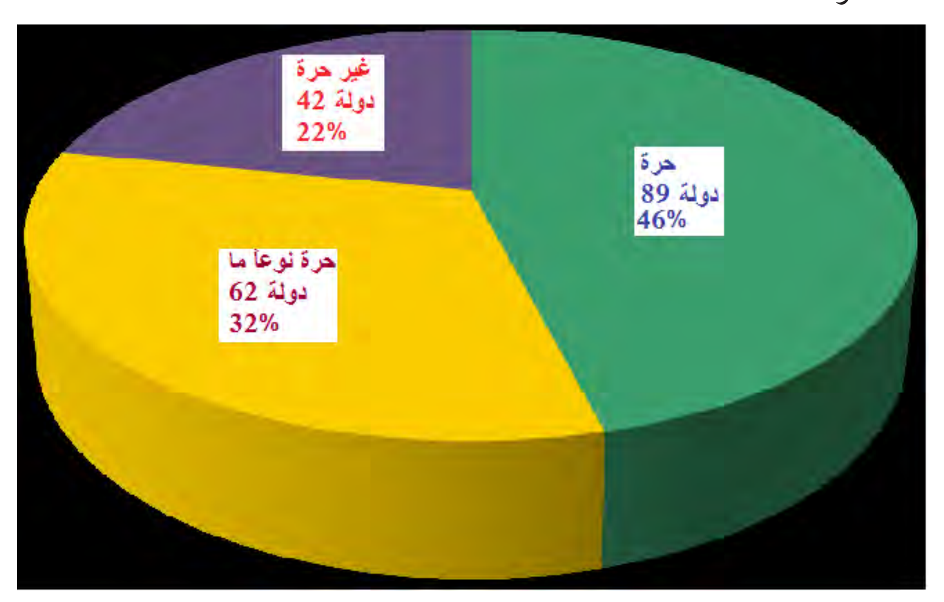

**الشكل رقم (٤٥) نظام إصلاح التعليم في الوطن العربي**

المصدر: تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠٠٨، ص ١٢.

تعادل النوع . قدر تعادل النوع في التعليم (gender parity) بنحو (٠,٦٩) في عام ٢٠٠٤م، وهذا من أقل المعدلات في العالم باستثناء جنوب وغرب إفريقيا. وقد وصلت خمس دول إلى معدل (٠,٩٠) فأكثر للفئة العمرية (١٥) سنة فأكثر وهي: الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والأردن، والبحرين.

## ٤ . ٢ . ١١ نقص الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان

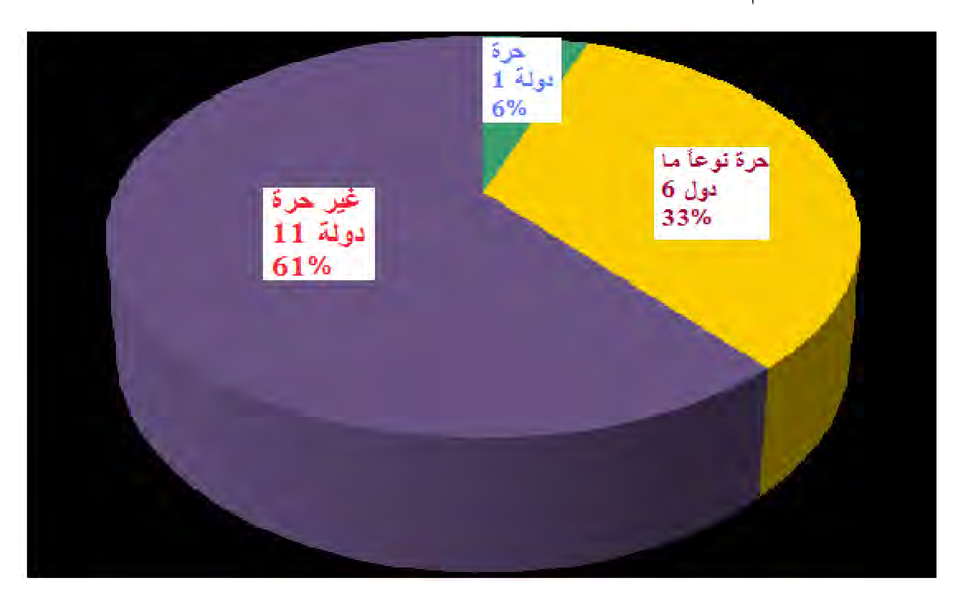
تتطلـب التنميـة البشرية بيئة آمنة من القسر والاسـتبداد والتسـلط،كي تصبح بيئة عادلة لا مكان للظلم فيها، وكما يرى أمارتيا صن « فإن المرء حتى لـو كان مـن أكثر الناس ثراء، إذا ما حيل بينه وبين التعبير بحرية عن رأيه، أو إذا حظرت عليه المشـاركة في الحوارات العامة، أو في اتخاذ القرارات العامة، فإنـه بذلك يصبح محروما من شيء يراه عن حق شـيئاً قيماً، وأن التنمية إذا ما حكمنا عليها على أساس تعزيز الحرية البشرية ، فلا بد من أن تتضمن إزاحة هذا الحرمان الـذي يعانيه المرء... والحرية تزهو بألف وجه من الجمال الفتان لا يعرفها العبيد مهما كانوا بحياتهم قانعين» فالحرية غاية ووسـيلة. ويلاحظ أنـه توجـد في العالم (٢٢٪) من الدول لا تعد حـرة مقارنة مع (٤٦٪) فقط تعد حرة.




**الشكل رقم (٤٦) الحرية في العالم لعام ٢٠٠٩ م**

المصدر: بيت الحرية ملف PDF بالايميل

أما في المنطقة العربية فإن (٦١٪) من دولها تعد غير حرة. وهناك تكبيل للعقول في الوطن العربي وخلق لثقافة الانصياع وثقافة الاستبعاد والاستعباد وعدم الإنصاف بين الجنسين وعدم المساواة في المواطنة وخرق حقوق الإنسان. وترتبط التنمية البشرية بحرية الإنسان، وبتعزيز القدرات الإنسانية التي تنعكس على تحقيق الإنسان للأشياء التي يرى أنها ذات قيمة (صن، ٢٠٠٤م)




**الشكل رقم(٤٧) الحرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٠٩م**

المصدر: بيت الحرية ملف PDF بالايميل

فالديمقراطية حصانة للأمن، فلم تحدث مجاعة في دولة ديمقراطية. فالناس في المنطقة العربية كانوا الأقل استمتاعا بالحرية على الصعيد العالمي. وتؤكد مجموعة المؤشرات للتمثيل والمساءلة هذا المستوى المتدني للحرية في المنطقة العربية، وتأتي الدول العربية في المرتبة الأخيرة وفق ترتيب لجميع مناطق العالم على أساس حرية التمثيل والمساءلة. وما زالت المشاركة

السياسـية في المنطقـة العربيـة دون المسـتوى المتحقـق في جميع مناطـق العالم. ومازالت السلطات العامة تسيطر على عمل منظمات المجتمع المدني.

كما أنّ أهمية الحرية في تبادل السلع لا تقل أهمية عن حرية تبادل الأفكار، وأن إعاقة حرية المشـاركة عامة، والمشـاركة في السـوق على وجه الخصوص إنما هي وسيلة لإبقاء الناس خاضعين للسخرة والعبودية. وأن البطالة ليست مجرد نقص في الدخل يمكن أن تعوضه الدولة وإنما هي مصدر إضعاف بعيد المدى للحرية والمبادرة والمهارات الفردية.

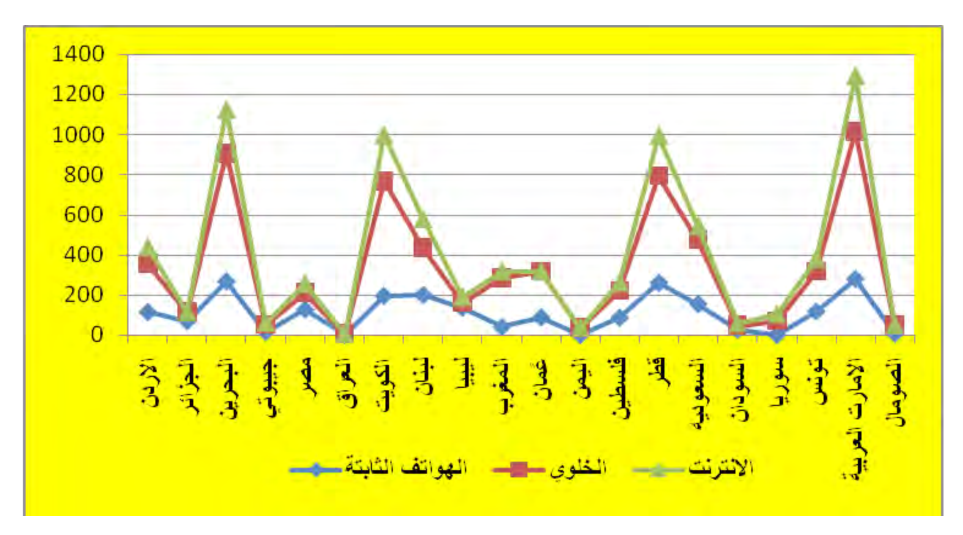
## ٤ .٢ .١٢ نقص المعرفة

يُعّد التعليم قوة مؤثرة، وحجر الزاوية لمستقبل المنطقة العربية، وتنميتها، وأمنهـا الإنسـاني، وتقدمهـا. والتعليم خيار إسـتراتيجي، وأولويـة وطنية، فبالتعليـم يُمكن التحرر من الخوف والتحرر مـن العوّز. وكذا محاربة الجهل والأمية والتخلف والفقر، وبه يُمكن تحسين النمو الاقتصادي، والتمكن من المنافسـة المحلية والدولية على مسـتوى الفرد والمجتمـع. ولقد خلص تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا (٢٠٠٨م) إلى أنّ الأنظمة التعليمية العربية يجب أن تسلك مسلكاً جديداً في الإصلاح (الطريق الذي لم يُسلك بعد) ولهذا المسّار سمتان:

١ ـ اتباع نهج جديد في إصلاح نظم التعليم يركز على الحوافز والمساءلة العامة وتأمين المدخلات اللازمة.

٢ـ سـد الفجوة بين المعروض من الأفراد المتعلمين وبين الطلب المحلي والخارجـي عـلى الأيدي العاملـة المتعلمـة. وبقيت نسـبة الإنفاق عـلى التعليم في المنطقة العربية وللمـدة من ١٩٦٥–٢٠٠٣م، هي

(٥٪) من إجمالي الناتج المحلي (GDP). ولا تتوافق مخرجات نظم التعليم في المنطقة العربية مع حاجات السوق، كما أن سوق العمل غير متطورة بما فيه الكفاية لاستيعاب قوة العمل المتعلمة. كما أن هذه النظم غير مؤهلة لإنتاج خريجين مهرة وذوي خبرة يمكن أن ينافسوا في سوق العمل الدولية، بالإضافة إلى تخريج متخصصين في الإنسانيات أكثر من المتخصصين في العلوم (MENA Development Report, 2008).



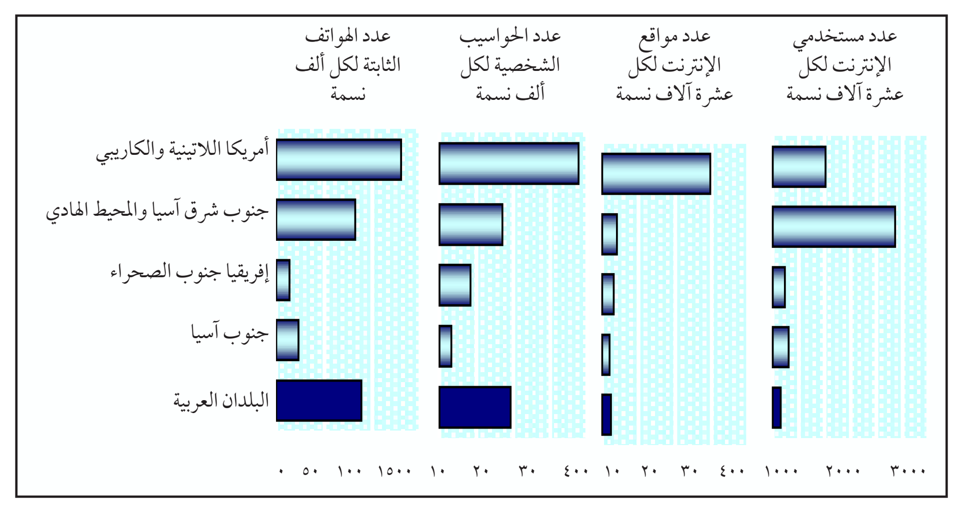

**الشكل رقم (٤٨) عدد الهواتف الثابتة والخلوية وعدد المشتركين في الانترنت لكل (١٠٠٠) نسمة للدول العربية للعام ٢٠٠٣م**

## ٤ .٢ .١٣ الفجوة الرقمية

تعنى الفجوة الرقمية إقصاء الناس في الدول النامية عن الاستفادة من الميزات المتقدمة لعصر المعلومات وإنتاج المعلومات والمعرفة والسيطرة على أدوات إنتاج المعلومات وتوزيعها والحرمان من الوصول للمعلومات وأدوات الاتصال (Al-badayneh, 2007). ويوفر عصر المعلومات فرصاً

للتواصـل الثقافي، والتعلم قليل التكلفـة، والتفاعل عن بعد، والاطلاع على خبرات الآخرين. كما أنه يوفر فرص عمل جديدة ومتجددة.

بلغ عدد مسـتخدمي الانترنـت لكل (١٠٠٠) شـخص عام (٢٠٠٤) ٥٥ والهواتـف (٩١) والجـوال (١٦٩) مقارنـة مع المسـتوى العالمي (١٣٨) لمسـتخدمي الانترنت، و (٢٧٦) للجوال و (١٩٠) للتلفون. وأن (٢,١٪) من المواطنين العرب فقط يمتلكون جهاز حاسوب (شكل٣٩).

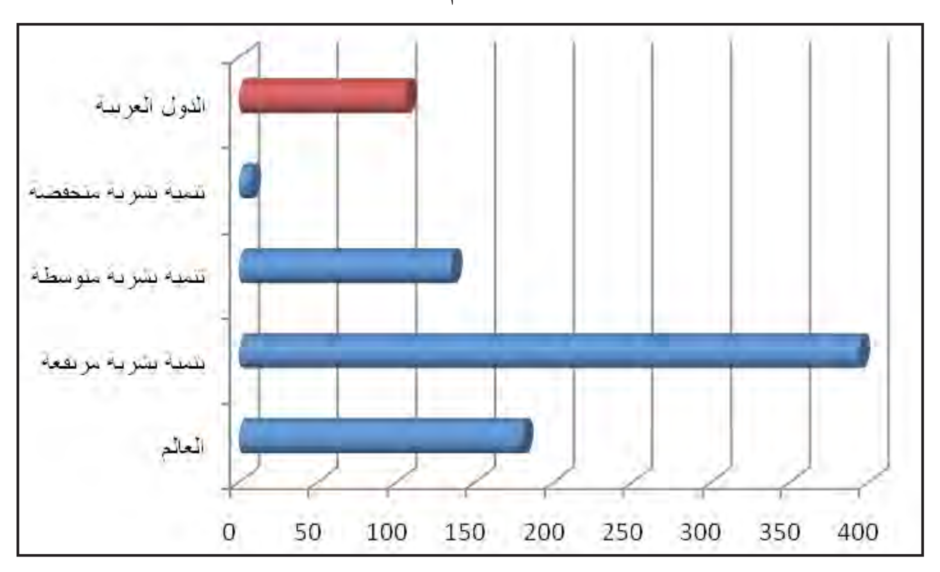



**الشكل رقم (٤٩) مؤشرات الفجوة الرقمية بين البلدان العربية ومناطق أخرى من العالم النامي**

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٢م، ص٧٢ عن (البنك الدولي، بالإنجليزية، ٢٠٠١م)

وفي المجـال التقنـي مازالت معـدلات اقتناء التقنية واسـتخدامها دون المسـتوى العالمي، حيث بلغ عـدد خطوط الهاتف الثابتة لـكل (١٠٠٠) من السكان (١٠٦) خطوط في عام (٢٠٠٥م) مقارنة مع المعدل العالمي (١٨٠) خطاً، أما وفق مسـتوى التنمية (المرتفعة، والمتوسطة، والمنخفضة) فقد كانت المتوسـطات (٣٩٤، ١٣٥، و٧) عـلى التـوالي. أما مشـتركو الهواتف الخلوية

للعام (٢٠٠٥م) فقد كانت (٢٨٤) خطاً لكل (١٠٠٠) من السكان مقارنة بالمستوى العالمي (٣٤١) خطاً، أما وفق مستوى التنمية(المرتفعة، والمتوسطة، والمنخفضة) فقد كانت المتوسطات(٧٤٣، ٢٠٩، و٧٤) على التوالي. وأخيرا بلغ مستخدمو الانترنت (لكل ١٠٠٠) من السكان للعام ذاته، فقد كان (٨٨) مشتركاً، مقارنة بالمعدل العالمي (١٣٨). أما وفق مستوى التنمية(المرتفعة، والمتوسطة، والمنخفضة) فقد كانت المتوسط (٣٨٥، ٧٣، و١٧) على التوالي. (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م).




**الشكل رقم (٥٠) عدد التلفونات لكل (١٠٠٠) من السكان**

مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م.

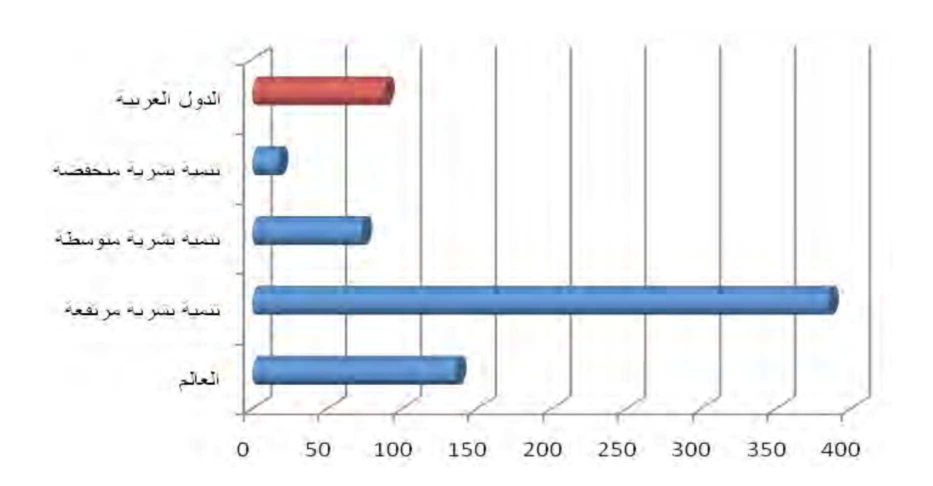
ويلاحظ أن الدول العربية تقع دون المستوى العالمي ودون جميع مستويات التنمية (مرتفعة، متوسطة ومنخفضة)، شكل (٥٠). أما عند مقارنة الوطن العربي في مشتركي الانترنت، فيلاحظ أنّ الدول العربية تقع أدنى من المستوى العالمي وأعلى من مستويات التنمية (المتوسطة والمنخفضة)، شكل (٥١).

إن مراحل اكتساب المعرفة تتطلب ست مراحل هي: النفاذ للمعلومات، وتنظيم المعلومات، واستخلاص المعلومات، وتنظيم المعرفة وتوليد المعرفة، الجديدة. أما صناعة المعرفة فتتطلب محتوى المعلومات، ومعالجتها، وتوزيعها.

| | النفاذ إلى المعلومات | تنظيم المعلومات | استخلاص المعرفة | تطبيق المعرفة | توليد المعرفة الجديدة |
|---|---|---|---|---|---|
| محتوى المعلومات | | | | | |
| معالجة المعلمات | | | | | |
| معالجة المعلمات | | | | | |

**الشكل رقم (٥١) مراحل تطور مراحل المعرفة**

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٣ ص ٧١ بتصرف

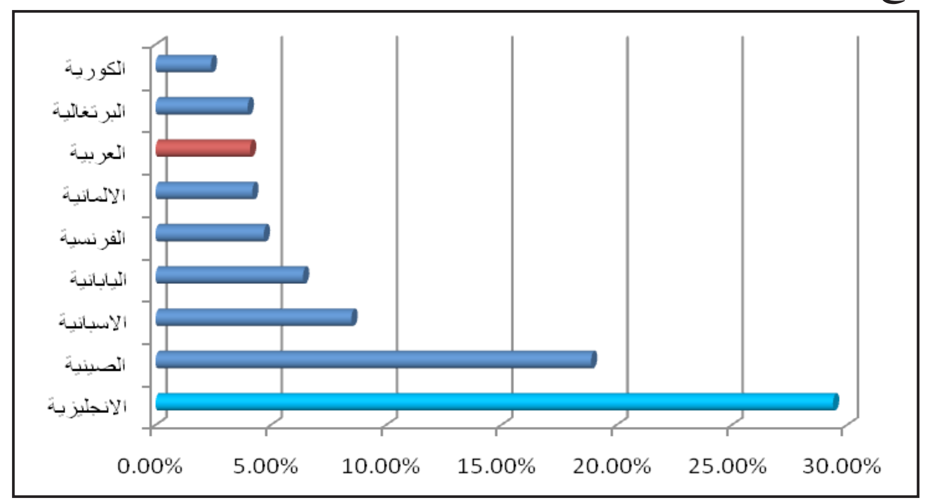



**الشكل رقم (٥٢) عدد المشتركين بالانترنت لكل (١٠٠٠) من السكان**

مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م

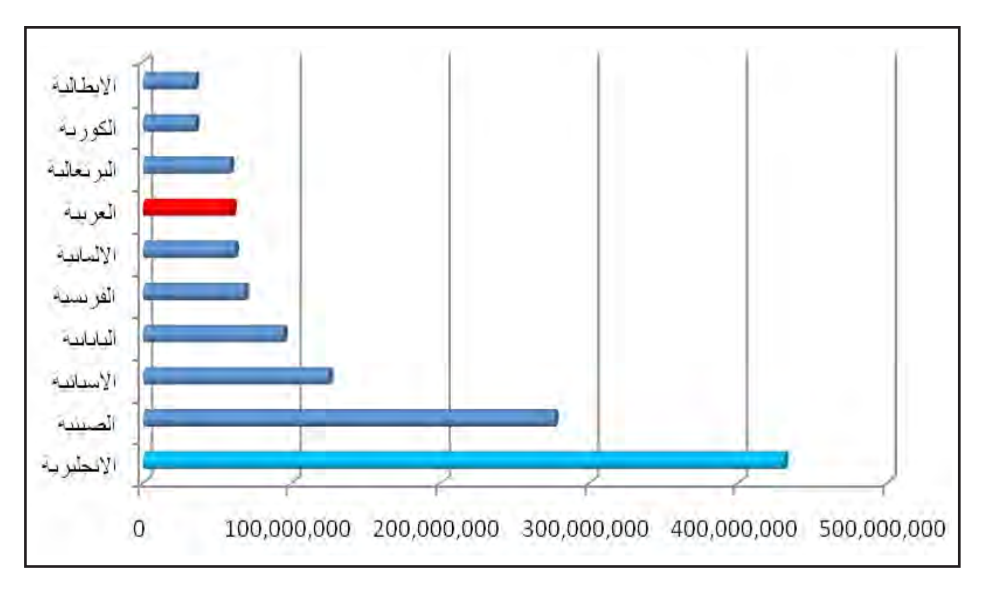
وتحتل اللغة العربية من حيث الاستخدام على الانترنت المرتبة السابعة (شكل٥٣)، في حين تحتل المركز الخامس دوليا من حيث الانتشار. ويشكل محتوى الانترنت تحدياً كبيراً مع تدني هذا المحتوى باللغة العربية. فمعظم المواد المتاحة على الانترنت متاحة باللغة الانجليزية، وهي لغة لا يتقنها إلا القليل في المنطقة. وستؤديّ قلة المواد المتوفرة على الانترنت باللغة العربية إلى حرمان المواطن العربي من المنافع المرجوة في عصر المعلومات. وهناك تفاوت معلوماتي شديد بين البلدان العربية، حتى تلك التي تتساوى في مستوى التنمية البشرية.

وتقدر نسبة استخدام اللغة العربية بين مستخدمي الانترنت بنحو (٤٪) مقارنة بالانجليزية (٢٩٪)، أما وفق لغة المستخدم فهناك (٥٩) مليون مستخدم عربي مقارنة بنحو (٤٣٠) مليون مستخدم انجليزي، أما وفق لغة الدخول للانترنت فهناك نحو (١٧٪) دخول باللغة العربية مقابل (٧٣٪) دخول ياباني، وتحتل اللغة العربية المرتبة الأولى في النمو على الانترنت حيث بلغ نموها (٢٠٦٣٪) مقابل الصينية (٢٠٢٠٪).



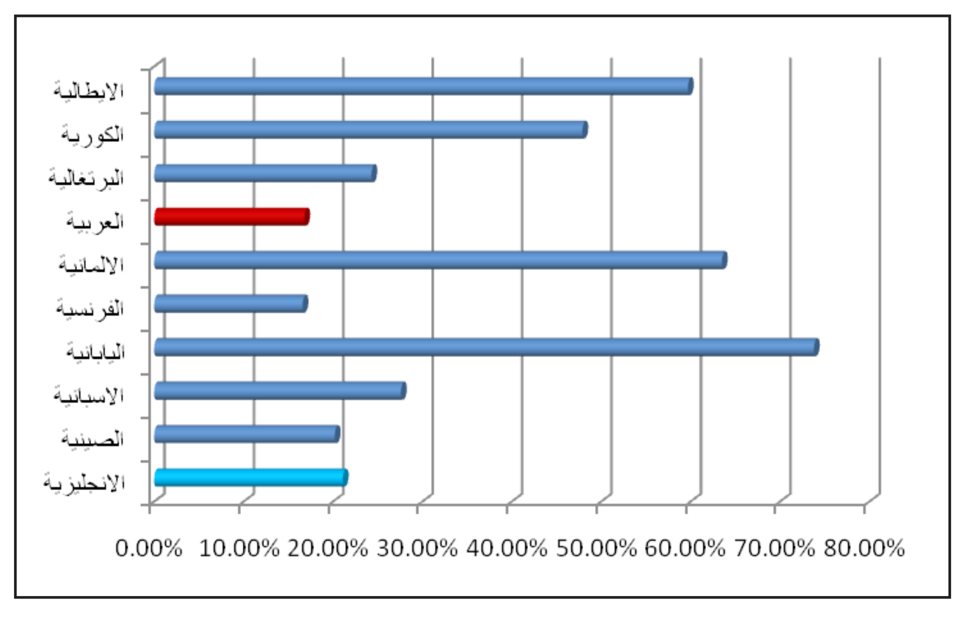

**الشكل رقم (٥٣) نسبة مستخدمي الانترنت وفق اللغة**

مصدر البيانات: http://www.internetworldstats.com/stats7.htm



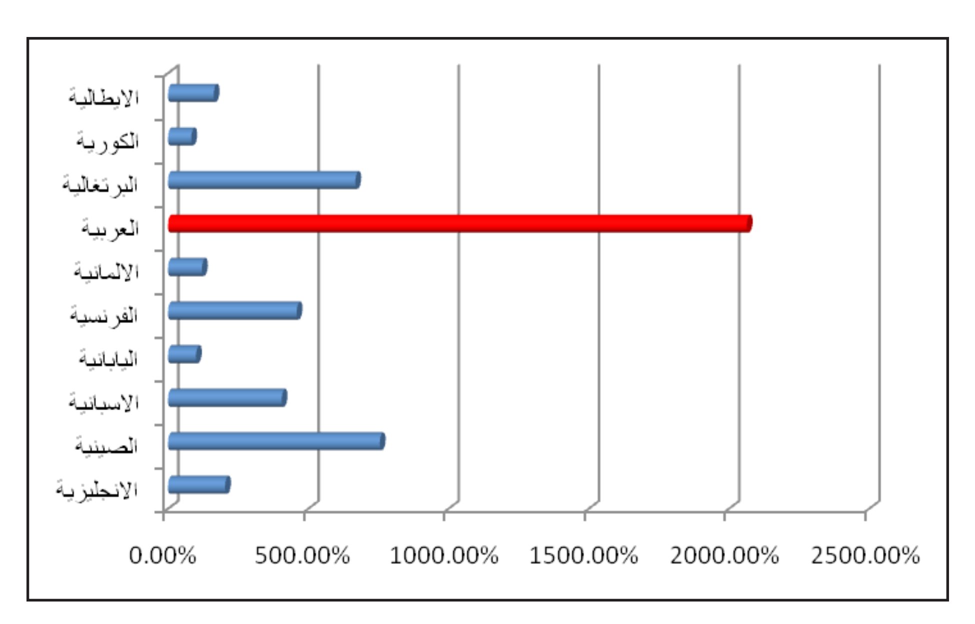

**الشكل رقم (٥٤) عدد مستخدمي الانترنت وفق اللغة**

مصدر البيانات: http://www.internetworldstats.com/stats7.htm




**الشكل رقم (٥٥) نسبة الدخول إلى الانترنت وفق اللغة**

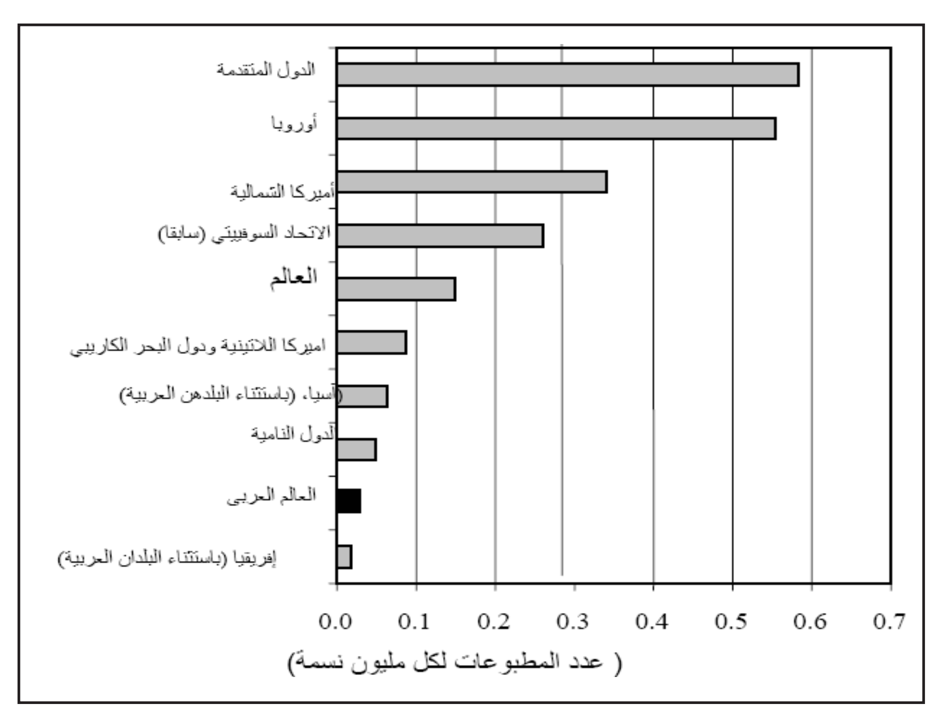
مصدر البيانات: http://www.internetworldstats.com/stats7.htm




**الشكل رقم (٥٦) نسبة نمو استخدام اللغة على الانترنت وفق اللغة**

مصدر البيانات: http://www.internetworldstats.com/stats7.htm

أما في قطاع الترجمة فيقدر شوقي جلال أن عدد الكتب المترجمة منذ عصر المأمون إلى الآن بنحو (١٠٠٠٠) كتاب وهو ما تترجمه أسبانيا في عام (جلال، ١٩٩٩م، ص ٧٨). ولقد أظهر تقرير التنمية البشرية العربية لعام (٢٠٠٣م)، أن زيادة في عدد الكتب المترجمة من (١٧٥) كتاباً عام (١٩٧٠م) إلى (٣٣٠) كتاباً عام (١٩٧٥م) . وهناك (٤ , ٤) كتب لكل مليون شخص في الوطن العربي مقارنة (٩٢٠) كتاباً في اسبانيا (شكل٤٧). أما المنشورات العلمية فقد ارتفعت من (١١) منشوراً في عام (١٩٨١) إلى (٦٢) منشوراً في عام (١٩٩٥م) (تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٣م).




**الشكل رقم (٥٧) عدد المطبوعات لكل مليون نسمة**

المصدر: كتاب اليونسكو ١٩٩١م

## ٤ . ٢ . ١٤ نقص الأمن

### الأمن الإنساني

إن أول من استعمل مفهوم الأمن الإنساني تقرير التنمية لبرنامج الأمم الإنمائي لسنة ١٩٩٤م، حيث عرف الأمن الإنساني بالتحرر من الخوف والتحرر من العوز. وقد ميز التقرير بين سبعة أشكال من الأمن الإنساني: الاقتصادي، والغذائي، والصحّي، والبيّئي، والشخصي، والجماعي، والسياسي. ويُعنى الأمن الإنساني بسلامة الإنسان، وبحرياته الأساسية. ويُعنى الأمن الإنساني بالظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة، وبتواصل الحياة اليومية، وبضمان كرامة البشر. ويمثل «العوز» و«الخوف» عدم الأمن

الإنسـاني، ومقاومتهـا تتطلـب آليتين همـا «الحمايـة» و»التمكين» (شـورو، ٢٠٠٥م).

يُعنـى الأمن الإنسـاني بمقدار الأمـان والحرية التي يتمتع بها الإنسـان. ولقد ركز اتجاه التنمية البشرية في الأمن الذي قاده «محبوب» الحق «وأمارتيا» صـن بالإضافـة إلى برنامج الأمم المتحـدة الإنمائـي (UNDP) في نقل تركيز التنمية من النمو والإنتاج إلى نوعية الحياة البشرية وثرائها. وجاء هذا الاتجاه ليجيب عن الأسئلة التالية:

١ـ لمن الأمن؟

٢ ـ الأمن لأي قيم؟

٣ ـ الأمن من أي تهديدات؟

٤ ـ الأمن بأية وسائل؟

أمّا إجابة حق فكانت:

الأمـن البشري لا يتعلق بأمن الدولة والحكومـات، ولكنه يتعلق بأمن الأفـراد والنـاس، أمن «الأفراد» وليـس أمن«الدول»، أمـن «الناس» وليس أمن «الأرض أو الحدود».

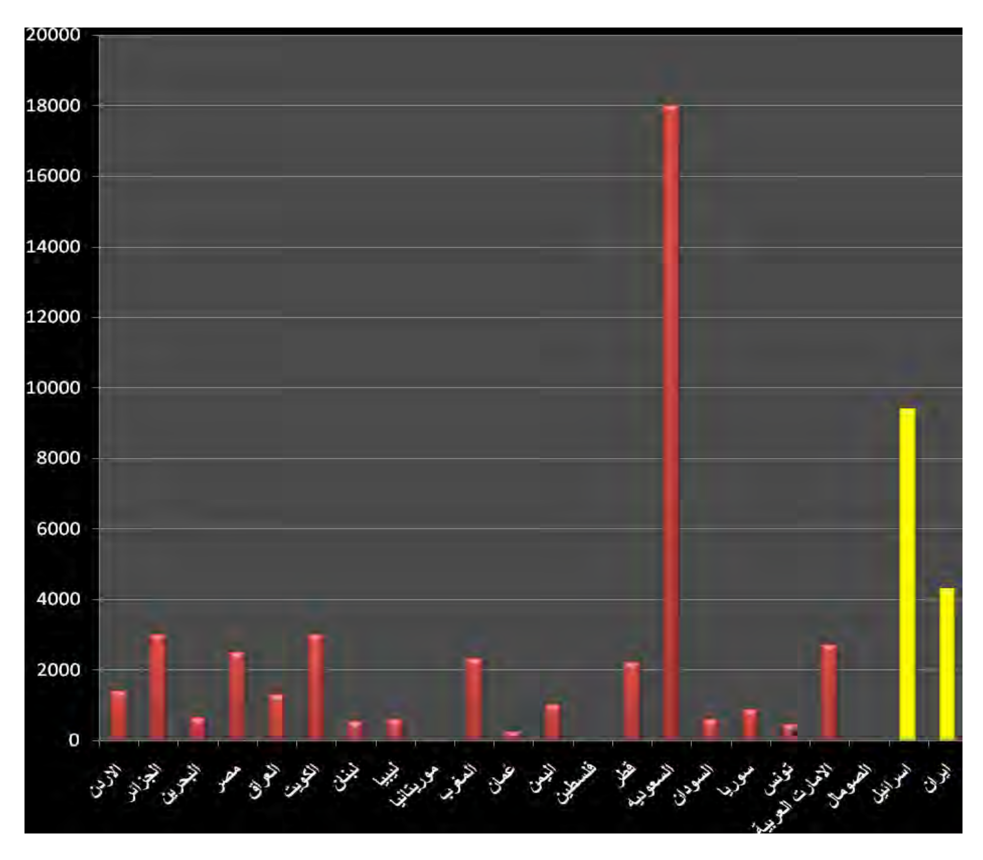
أما القيم فهي قيم أمن الفرد، أمان الفرد، والسيادة الوطنيّة، والاستقلال الوطني، والرفاهية للجميع، والأمن للجميع في بيوتهم، وأعمالهم، وحياتهم.

أما التهديدات فهي: المخدرات، والأمراض، والإرهاب، والفقر.

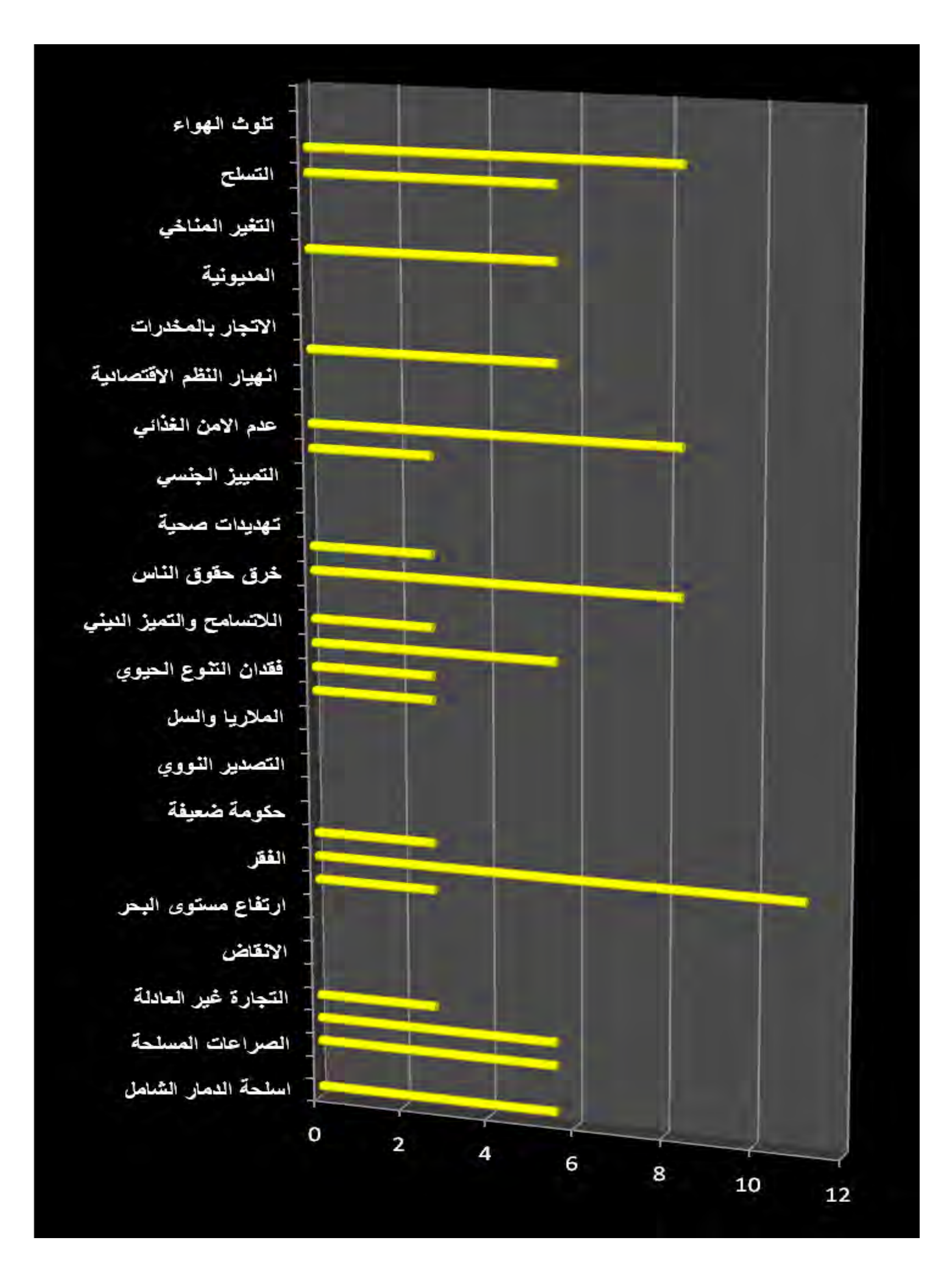
وأمـا مـا يمكن عملـه فهـو التنميـة المسـتندة إلى ـ العدالة والاسـتدامة والعمومية والمشاركة ـ لا الحروب (UNDP Report, 1994).

أما وفق التسـلح فقد بلغ إجمالي الإنفاق على التسلح (٣٣٠, ٤١) مليار دولار، كان أعلاها في السـعودية (١٨) مليار دولار وفي الكويت (٣) مليار والإمـارات (٧, ٢) مقارنة بإسرائيـل (٤, ٩) مليار، وإيـران (٣, ٤) مليار دولار.

وفي دراسـة اليونسـكو حـول موضوعـات الأمـن الإنسـاني احتلـت موضوعات أسـلحة الدمار الشـامل والصراعات المسلحة والعنف وضعف الديمقراطيـة، وخرق حقوق الإنسـان وعدم الإنصاف والفسـاد والتسـلح والتحضر أعلى الاستجابات لدى العينة العربية.

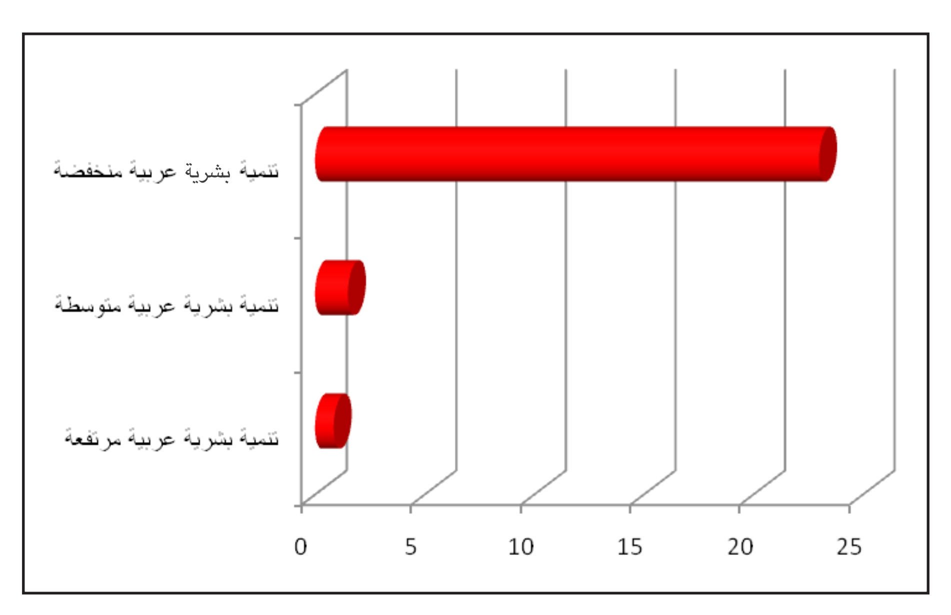



الشكل رقم (٥٨) الإنفاق على التسلح في الوطن العربي وإسرائيل وإيران



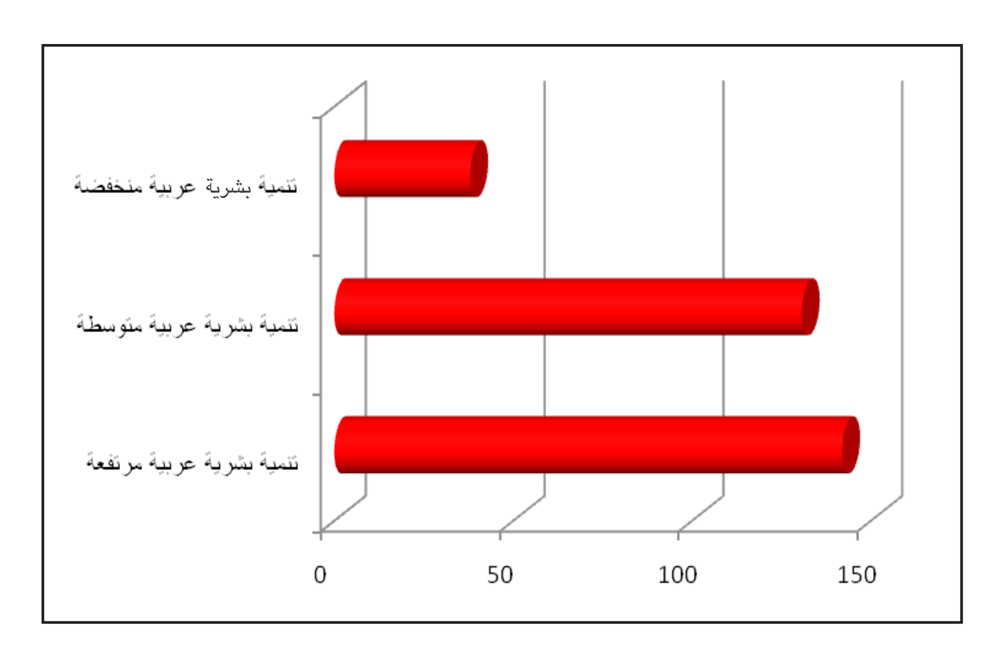

**الشكل رقم (٥٩) إجابات العينة العربية على موضوعات الأمن الإنساني**

البيانات UNESCO, 2008 on line HSQ

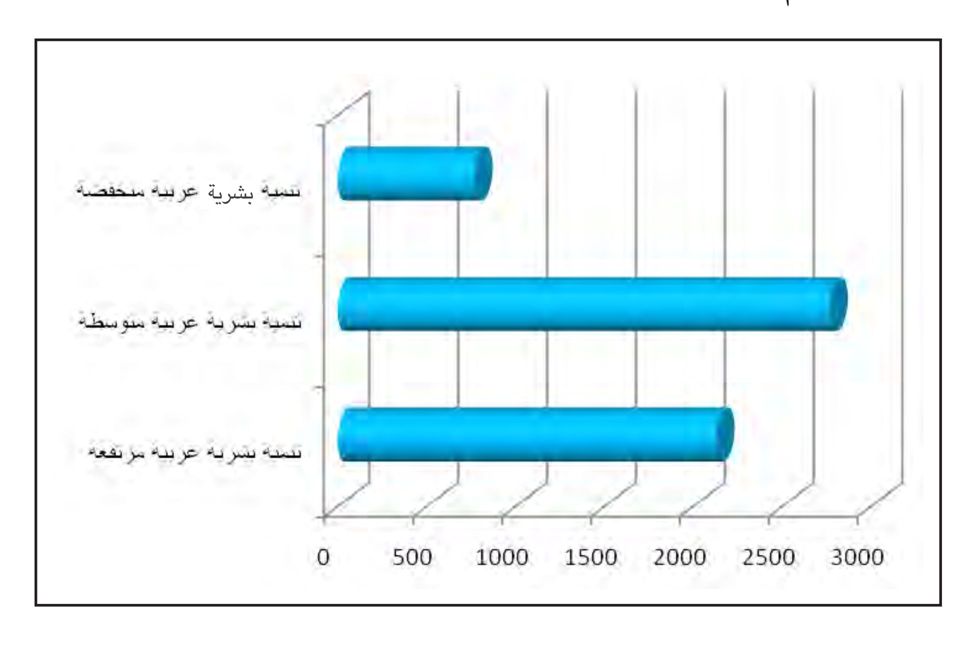



**الشكل رقم (٦٠) معدلات جرائم القتل العمد وفق مستو ى التنمية البشرية**

ويلاحـظ ارتفاع معدلات نزلاء السـجون في الدول العربية المرتفعة في مسـتوى التنمية البشرية، ويمكن رد ذلك إلى نقص الحرية في الوطن العربي، وإلى قلة الإمكانات في الدول العربية منخفضة التنمية، حيث إن بناء السجون يتطلب كلفة مالية كبيرة. كما يلاحظ أن إجمالي الإنفاق على التسـلح ينخفض في الدول العربية منخفضة التنمية، ويزداد في الدول متوسطة التنمية.




الشكل رقم (٦١) معدلات نزلاء السجون وفق مستو ى التنمية البشرية




الشكل رقم (٦٢) أجمالي الإنفاق على التسلح وفق مستو ى التنمية البشرية

# الفصل الخامس

# الإرهاب: التعريف والمشكلة

# ٥ . الإرهاب: التعريف والمشكلة

## المقدمة

لقد أصبح الإرهاب هماً عالمياً، ومهدداً كونياً. وتعاني دراسات الإرهاب من شح في البيانات ومصداقيتها، ومن تعريف مقبول من الناحية النظرية، فمازالت مقولة: «إن الإرهابي في نظر شخص ما، قد يكون مكافحاً (مقاتل من أجل الحرية) في نظر شخص آخر» (Gold, 2004; Crenshaw, 2001)، فالإرهاب مشكلة كونية، وأي شخص يمكن أن يكون ضحية له، فهو سلوك غير معلوم الحدوث، وخطير، ويهدد الجميع (Kihnadze, 2007). يشمل مصطلح الإرهاب العديد من الأفعال، والجماعات المتباينة، ذات الأهداف والأصول المتباينة كذلك، يقع الإرهاب في الدول الغنية مثلما يقع في الدول الفقيرة، ويقع في الدول الديمقراطية مثلما يقع في الدول الدكتاتورية، ولا يوجد سبب واحد فقط للإرهاب ولا حتى مجموعة معينة من الأسباب، هناك عدد من الظروف المسبقة والرواسب المسَّبقّة لظهور أشكال معينة من الإرهاب.

## ٥ .١ تاريخ الإرهاب

لقد لاحظ كاياوجلو (Kayaoglu, 2008) تطور الإرهاب بذكر أن أول حالات مسجلة لجماعات إرهابية، وأفعال إرهابية، حدثت في القرن الأول، وأول ما عرف عن حركات الإرهاب ما سمي المتعصبون (Zealots) في القدس(Laqueur, 1999)، وهذه مجموعة يهودية أخذت اسمها من الخنجر القصير، الذي استخدمته في ارتكاب جرائم القتل، ولقد كانت هذه الجماعة

فاعلة خلال الاحتلال الروماني للشرق الأوسط، ولقد كانت هذه المجموعة ترفض الحكم الروماني علانيةً، وترفض دفع الضرائب (Teymur, 2003). ولقد ظهرت مجموعة السفاكون (Assassins) في القرن الحادي عشر في الشرق الأوسط، وهي مجموعة إرهابية استخدمت العنف وشكلت جزءاً من تاريخ الإرهاب ( Hurwood, 1970)، لم يكن مسموحاً للسفاكين الهروب بعد أن يقتلوا أعداءهم، وذلك لخلق مزيد من الخوف، ولقد خلقت حالتهم القاسية سمعة «الحشاشين» بين أعدائهم ( Akyol, 2000)، وكانوا يقومون بعمليات إرهابية ( انتحارية)، تكلفهم حياتهم، وتعد هذه بدايات الإرهاب الانتحاري ( Hurwood, 1970;  Laqueur, 1999). كما وتعد الثورة الفرنسية من الثورات الدموية في التاريخ، ولكي يطبق النظام الجديد، كان هناك آلاف الضحايا خلال الثورات، ولقد استخدم مصطلح الإرهاب عام (١٧٩٥م) للدلالة على منطقة الرعب من الحكومة الثورية ( White, 1998).

ولقد كان الفوضويون الروس ( Archists ) ناشطين في القرن التاسع عشر، فقد تمكنوا من الانقلاب على القيصر الاسكندر الثاني عام (١٨٨١م) معتقدين أن قتل الارستقراط سيدمر الحكومة، وهذا المعتقد ساعد على تطوير الإرهاب، واستخدامه بنجاح في تغيير السياسات ( Yaroslonsky, 1937)، وبعد هجمات (١١/ ٩) أصبح العالم أكثر وعياً لتهديد الإرهاب.

الإرهاب نوع من أنواع العنف (السياسي، البنائي، والثقافي) ويظهر نتيجة عدم العدالة على المستوى المحلي، أو الدولي. إن أول تعريف معياري للإرهاب كان قد أخذ من القانون الدولي عام (١٩٧٣م) إلى أنه يتكون من «جميع الأفعال الإجرامية الموجهة نحو الدولة التي تعمد إلى أو تحسب (تخطط إلى خلق حالة من الذعر في عقول مجموعة معينة من الناس، أو جماعة من الناس، أو عامة الناس»(Sommier, 2003, 473).

وفي روسـيا في محاولة أميلجنـاوف (V. Emeljanov) في كتابه الإرهاب والجرائم ذات الأنماط الإرهابية (Terrorism and Crimes with Patterns)، حـدد أربـع حقائـق مميـزة للإرهـاب وهـي: خلـق خطـر حقيقـي مهـدداً (Menacing)، عـدداً غـير محـدد مـن الضحايـا؛ والخاصية عامـة لارتكابه؛ والحافز المتعمد لحالة الخوف؛ والاكتئاب، والقلق، ليس من أجل خلق حالة خوف، ولكن لغايات أخرى؛ وأخيراً ينفذ بطريقة، فيها عنف اجتماعي مؤذي موجـه نحو أفراد معنيين، أو ممتلكات، وينتج أثر نفسي، قصد منه التأثير على سلوكيات مستهدفة أخرى، فالإرهاب ينفذ في عامة، بأفعال مؤذية اجتماعياً، أو محـددة بقصد إرعاب السـكان، او الجماعات، إنه يقصـد التأثير المباشر، أو غير المباشر، في القرار أو السياسة أو منع قرار من النفاذ.

وفي القانـون الفـدرالي الـروسي فـإن الإرهـاب يشـمل: التفجـيرات، والتخريب، واستخدام أو التهديد باستخدام المفرقعات التفجيريـة النوويـة، والإشـعاعـات، والكيماويـات والمتفجرات البيولوجيــة، والتدمير واجتياز المركبات، أو المنشآت.

## ٥ . ٢ مفهوم الإرهاب

ولقد قدم سـميد وجونجمان(Schmid & Jongman, 1988) اقتباساً لـ (١٢٠) تعريفـاً للإرهاب، غالبية هذه التعاريف متشـابهة في مكوناتها، ولقد تبين أن الأكاديميين والسياسـيين يعرفـون الإرهاب بطرق مختلفة ( Schmid & Jongman, 1988)، وتجمـع غالبيـة التعاريف على أن الإرهاب فعل عنف لتحقيـق هـدف سـياسي، بأسـلوب مخيـف ومرعـب وموجه نحـو المدنيين بشـكل مباشر وغير مباشر. وقد تكون دوافع الإرهاب سياسـية، أو تجارية،

أو أيدولوجيـة، أو تحويليـة، أو البحث عن السـلطة، أو المصالـح، أو تحقيق الذات. ولقد لخص شميد خصائص الإرهاب بما يلي:

١ ـ استخدام الضعف ضد الأفراد.

٢ـ التهديد بالعنف.

٣ ـ الإنتاج المتعمد للرعب (الخوف للمجموعة المستهدفة).

٤ ـ استهداف المدنيين والأبرياء وغير المسلحين.

٥ ـ هدفه الإذلال واستخدام القوة والحصول عليها، والدعاية.

٦ـ استخدم طرقاً وتكتيكات استراتيجية لكسب الصراع.

٧ ـ إيصال العنف لاكبر شريحة مستهدفة.

٨ ـ الطبيعة الجرمية وغير الأخلاقية للفعل.

٩ ـ الصبغة السياسية للفعل.

١٠ ـ ستخدام الحرب النفسية في التأثير (Schmid, 2004, 403-404).

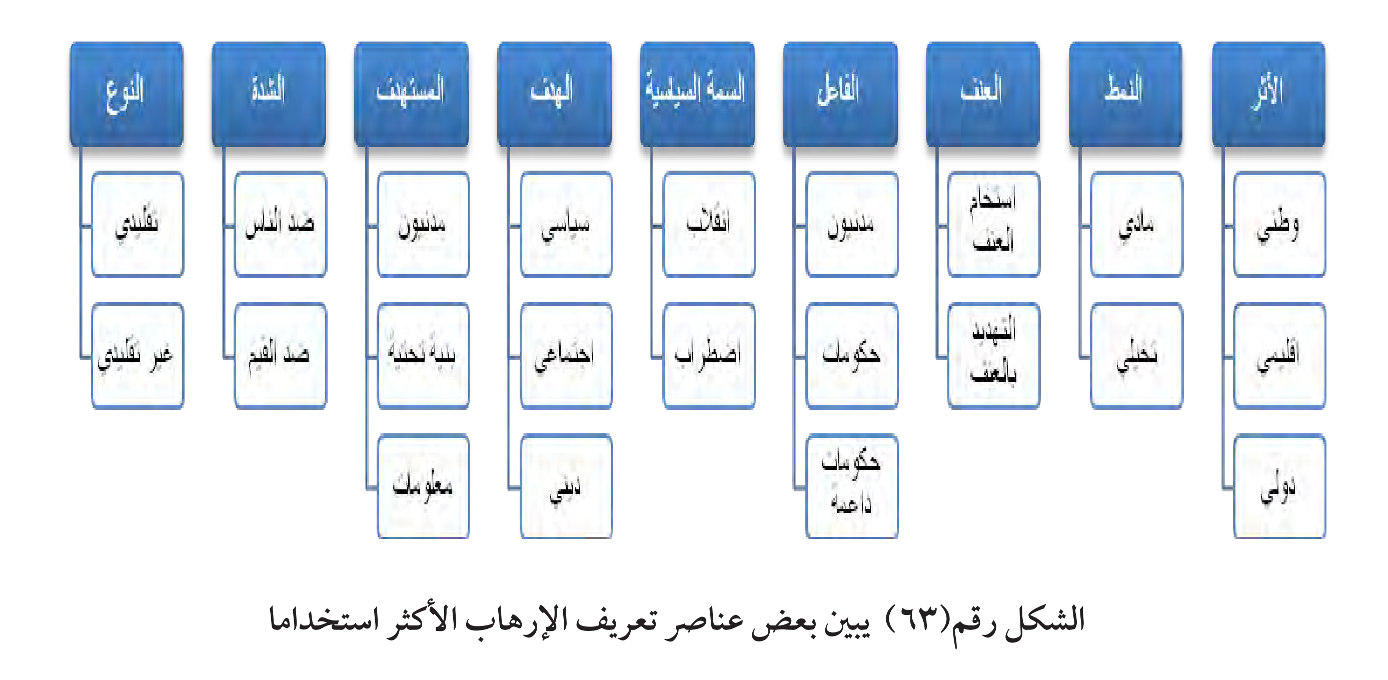
الإرهـاب فعل يجب أن لا يخلط بالأشـكال الأخرى مـن العنف، حتى لا يصبـح المصطلـح غامضـا. والإرهاب يمكـن أن يكون محليـا أو دوليا أو حكوميا أو سياسـيا. ومع تباين أشـكال الفعل يبقى الجوهـر واحداً. يرجع الإرهـاب إلى التهديـد باسـتخدام العنـف أو اسـتخدامه مـع نيـة التخويف (Intimidating) أو إجبـار المجتمعـات، أو الحكومـات، ويمكن أن يقوم به فرد أو جماعة وغالباً ما يكون مدفوعاً بأهداف أيدولوجية أو سياسية.

أن فعل الإرهاب فعل خاص في هذا السـياق حيث انه يضم مسـتهدفاً محـدداً (target) مـن الجمهور العريـض(public)، بينما غالبيـة أفعال العنف

تستهدف كياناً (entity) واحداً لإيذائه أو تدميره. الإرهاب فريد في المستهدف الفعلي انه يهاجم الخدمات كممر للتأثير في جمهور عريض وواسع وأحيانا متنوع. الإرهاب فعل قصدي أو تهديد بفعل عنف لإحداث خوف أو تخويف لدى الضحية أو الجمهور للفعل أو التهديد (Stohl, 1988:3). وضمن هذا التعريف فان مكونات الفعل القصدي والعنف والخوف والضحية والجمهور كلها تسهم في تفرد (uniqueness) الإرهاب. كما أن ضحايا الإرهاب ليسوا مختلفين عن الجمهور المستهدف، العنف يصيب الضحايا والإرهاب يصيب الضحايا والجمهور المستهدف.

## تعريف مكتب التحقيقات الجنائية(الأمريكي)(FBI)

«الاستخدام غير القانوني للقوة (force) أو العنف ضد الأشخاص أو الشركات لتخويف أو إجبار الحكومة أو السكان المدنية أو أية جهة من أجل أهداف اجتماعية أو سياسية». وهو « هجوم بدافع سياسي مسبق ضد المعلومات، نظم الحاسب، أو برامج الحاسب، أو البيانات. الذي نتج عنه عنف ضد أهداف من قبل مجموعات فرعية وطنية أو عملاء سريون». والشكل التالي يبين عدداً من العناصر التي تدخل في تعريف الإرهاب، والأكثر شيوعاً في تعاريف الإرهاب، حيث شملت تعاريف الإرهاب أثر الإرهاب ونمطه واستخدام العنف أو التهديد به، والدافع السياسي أو الأيدولوجيا والشدة والنوع.




الشكل رقم(٦٣) يبين بعض عناصر تعريف الإرهاب الأكثر استخداما

والإرهـاب هو اسـتخدام القـوة أو العنـف واقعياً أو تخيليـاً أو التهديد بهما في مجال محلي أو اقليمي أو دولي ضد مدنيين (ضحايا) ومجتمع مسـتهدف غـير مباشر لإرهابهـم بقصد تحقيق أهداف سياسـية أو اجتماعيـة أو دينية أو اقتصادية.

## ٣. ٥ خصائص الإرهاب

من أهم خصائص الإرهاب التي عليها إجماع كبير مايلي:

١ـ الإرهـاب فعـل قصـد منه خلـق الرعـب. (Merari & Friedland, 1985; Wilkinson, 1990) وهـذا لا يعنـي أن المشـاعر الأخـرى كالغضـب والعـدوان لا ترتبط بالإرهـاب، أو لا يؤدي إلى خلقها الإرهاب.

٢ـ الجمهور المستهدف من الإرهاب يتجاوز ضحايا الإرهاب المباشرين (Bandura, 1990; Crenshaw, 1995; Quinton, 1990 ; Schmid, 1984) العنـف الإرهـابي رمـزي في طبيعتـه، وأن الأهـداف غـير المقاتلـة للإرهاب يتم اختيارها لتوسـيع قاعدة الإرهاب والرعب عند الناس.

٣ـ تهـدف الجماعـات الإرهابيـة إلى تحقيـق أهـداف (Schmid, 1984) وهذه الغايات قد تكون أيدولوجية أو دينية أو اجتماعية (JenKins, 1975).

# الجدول رقم (٣) عناصر تعريف الإرهاب

| عناصر للتعريف في قواعد بيانات الحوادث الارهابية | هيئة راند (RAND) | المعهد التذكاري لمنع الإرهاب | الإرهاب الدولي: خصائص حوادث (هيئة ITERATE) | وزارة الخارجية الأمريكية | تكنولوجيا الاتصال: البحوث الأساسية والتطبيقات (هيئة كوبرا COBRA) | الإرهاب في أوروبا الغربية، بيانات الحوادث (هيئة TWEED) | خدمات الاستخبارات العالمية (Pinkerton) | هيئة (TRITON) استخبارات وبحوث الإرهاب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العنف، القوة | | × | × | × | × | × | × | |
| سياسية | | × | × | × | × | | × | |
| الخوف، تأكيد الرعب | | | × | | × | × | × | |
| التهديد | | | × | | × | | × | |
| (آثار نفسية) (ومتوقعة) ردود الفعل | × | | × | | | | | |
| التفريق بين الضحية/الهدف | | | × | | | × | | |
| عمل هادف، معتزم، منهجي، عمل منظم | × | × | × | × | × | × | × | |
| طريقة المكافحة، استراتيجية، تكتيك | | | | × | | | × | |
| "معهودة جدا"، انتهاك القواعد المقبولة، بدون قيود إنسانية | | | | | | | | |
| القسر، الابتزاز، استقراء الامتثال | × | | | | | × | × | × |
| جانب الدعاية | × | | | | | × | | |
| استبداد في القول، غير شخصي، طابع عشوائي، عدم التحيز | | | | | | | | |
| مدنيون، غير محاربين، محايدون، غرباء كضحايا | | × | | × | × | | | |

| ر للتعريف في . بيانات دث الإرهابية | هيئة راند (RAND) | المعهد التذكاري لمنع الإرهاب | الإرهاب الدولي: خصائص حوادثه (هيئة ITERATE) | وزارة الخارجية الأمريكية | تكنولوجيا الاتصال: البحوث الأساسية والتطبيقات (هيئة كوبرا / COBRA) | الإرهاب في أوروبا الغربية: بيانات الحوادث (هيئة TWEED) | خدمات الاستخبارات العالمية (Pinkerton) | هيئة (TRITON) استخبارات وبحوث الإرهاب |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ويف | | | | | | | × | |
| . الجماعة، مة كمرتكب للجريمة | | × | × | × | | | | × |
| ب الرمزي؛ ن إرشادي رين | | × | × | × | × | × | | |
| قابلية الإحصاء، التكهن به؛ توقع ع العنف | | | | | | | | |
| ، طابع خفي رار: متكرر ملة طابع العنف | | × | | × | × | | | |
| مي | | | | | | | × | × |
| ب من ف ثالثة | | | | | | × | | |

المصدر: شميد، ٢٠٠٤م، ص ٥٢

# ٥ .٤ أسباب الإرهاب

تعتمد سياسات مكافحة الإرهاب على فهم الأسباب الكامنة أو الدافعة إليـه، إن الجماعـات الإرهابيـة لا تعمل بمعزل عـن البيئة التـي تتواجد فيها، وخاصة الاقتصادية منها، والإرهاب يستثمر المصادر النادرة والمتاحة في البيئة (Ganier,2009).

لقد صنف بجورجو (Bjorgo, 2005) أسباب الإرهاب في أربع فئات هي:

١ـ الأسباب البنائية (Structural Causes) وتشمل جملة من الأسباب منها: عدم التوازن السكاني، والعولمة، والحداثة والمجتمعات المتحولة، وزيادة الفردية، والحرمان النسبي، وهذه الأسباب تؤثر في حياة الناس بطريقة يصعب على الناس استيعابها.

٢ـ الأسباب المسَّهلة أو المسَّرعة (Facilitator) أو (Accelerator) التي تجعل الإرهاب ممكناً أو جاذباً، دون وجود محركين رئيسين، من مثل ثورة الإعلام والأخبار، والاتصالات، وتكنولوجيا السلاح، وضعف سيطرة الدولة على حدودها ....الخ وحتى الإرهاب الدولي أصبح ممكناً بسبب سهولة تطبيق طرق الإرهاب العادية.

٣ـ الأسباب الدافعة (Motivational Causes) وهي الخبرات الحزينة الفعلية التي يخبرها الناس على المستوى الشخصي التي تدفعهم للتصرف إن الإيدولوجين والقادة السياسيين قادرون أحياناً على تحويل الأسباب من المستوى البنائي إلى مستوى الدافعية وتحريك الناس للفعل، ودور الايدولوجيا هنا إقناع الناس بالأحداث حولهم وضرورة قيام الناس بالتصرف (الإرهاب)، ويمكن النظر إلى الأسباب الدافعية على أنها أعراض للأسباب الأساسية البنائية.

٤ ـ الأسباب القادحة (Triggering Causes) وهي مجموعة الأسباب الظرفية واللحظية أو الاستفزازية، الكوارث السياسية، أو الفعال المشينة المرتكبة من قبل العدو أو الأفعال الثأرية، حتى محادثات السلام قد تثير مجموعات مناهضة للسلام للقيام بأعمال إرهابية. (Bjorgo, 2005).

## ٥ .٥ الإرهاب والجريمة المنظمة

ينظر إلى الإرهاب والجريمة المنظمة على أنهما شكلان من أشكال الجريمة، وغالبا ما يكون اهتمام الجريمة المنظمة بالربح الاقتصادي بالطرق غير المشروعة مع التركيز على الاتجار بالسلاح، والمخدرات والجنس، في حين أن الإرهاب يستهدف جمهوراً عريضاً باستخدام العنف أو التهديد باستخدامه لتحقيق هدف سياسي أو أيدولوجي(بوفنكيرك وابو شقرة،٢٠٠٤م).

### ٥ .٥ .١ التنظيم الإرهابي

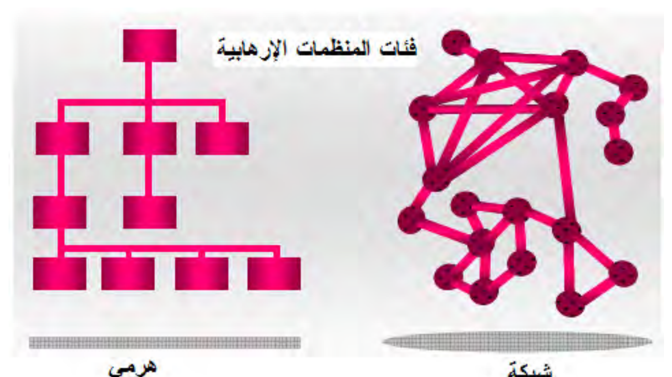
تتباين التنظيمات الإرهابية في بنيتها التنظيمية، وأشكالها، إلا أنّ هناك تركيزاً على الجماعات المستضعفة والمهمشة، والمقصاة، والشباب. وتتركز التنظيمات الإرهابية في أنموذج الشبكة، أو الأنموذج الهرمي. وتمثل الخلية (Cell) أصغر جزء على المستوى التكتيكي للمنظمة الإرهابية، وعدد الأفراد في الخلية الواحدة عادة ما يتراوح بين (٣-١٠) أفراد. وتعد الخلية والفعل الأساس التكتيكي للمنظمة الإرهابية، ويعود السبب في هذا النوع من التنظيمات إلى الأمن. إن تكوين خلية جديدة أو فقدان خلية قائمة لا يؤثر في كشف هوية بقية الخلايا، أو تحديد بقية الخلايا جغرافيا أو مكانياً أو تحديد أفعالها. إن وظائف التقسيم هذه داخل بناء المنظمة الإرهابية يجعل من الصعوبة بمكان للعدو (adversary) الدخول (الولوج) إلى كامل المنظمة. فالأفراد في خلية ما لا يعرفون بوجود الأفراد في الخلايا الأخرى، ومن ثم لا يكشفون معلومات عن الخلايا الأخرى في حالة وقوعهم في الأسر.

ويمكن تنظيم الخلايا الإرهابية بناءً على علاقات الأسرة، أو علاقات العمل وفق التوزيع الجغرافي، أو وظيفة أو مهمة معينة، كما يمكن تكوين

خلايـا متعددة الوظائف، ويبقى أعضـاء الخلية في تواصل مباشر مع بعضهم البعض لتقديم الدعـم العاطفي، ودعم الإجراءات الأمنية، وقائد الخلية هو الوحيد الذي ينسق ويتواصل مع بقية الخلايا ومع القادة في المستويات العليا من التنظيم. ويمكن للجماعة الإرهابية أن تشـكل خلية واحدة، أو عدداً من الخلايـا التي تعمـل في منطقـة جغرافية واحـدة. وهناك طريقتان أساسـيتان في البنـاء التنظيمـي للجماعـة الإرهابيـة همـا: الهرمـي والشـبكة، ويمكن أن تسـتخدم المجموعة الإرهابية أحد هذيـن الأنموذجين أو أنموذج خليط من الأنموذجين(US Army TRADOC G2 Handbook, (2007)).

## ٥ . ٥ . ٢ البناء الهرمي

منظـمات ذات البناء الهرمي هي تلك المنظـمات المحددة عموديا خطوط السلطة والسيطرة والمسؤولية. وتتدفق المعلومات والمعلومات الاستخبارات هبوطاً وصعوداً بشكل عمودي إلى القنوات التنظيمية وإلى السلاسل الأفقية، ويمتاز هذا النوع من التنظيمات بتحديد كبير للوظائف لخلايا المرؤوسين من مثـل الدعـم والعمليات والاسـتخبارات. وعـادة ما يكون قائـد الخلية على معرفة بالخلايا الأخرى أو الاتصال.




**الشكل رقم(٦٤) نمط البناء التنظيمي لجماعات الإرهاب**

المصدر: .US Army TRADOC G2 Handbook, (2007 3-6)

## ٥ .٥ .٣ بناء الشبكة

تميل المنظمات الإرهابية إلى استخدام نظم تنظيمية عامة من الشبكات. فالجماعات التي تقوم على دافع ديني، أو أيديولوجي، أو على قضية واحدة، تنقصها الأجندة السياسية، أو الوطنية، ولا تحتاج الى نظام هرمي لتنسيق أعمالها، ويمكنها الاعتماد على نظام زئبقي من التنظيم (loose)، يمكن أن تنتمي إلى مجموعات، أو أفراد من مناطق مختلفة، ويتم الإعلان عن الأهداف والمستهدفين، ويتوقع من الأفراد والخلايا أن يستخدموا المرونة والمبادرة في تنفيذ الأعمال ضمن هذه المعطيات.

تعتمد فعالية أنموذج الشبكة على اشتراك جميع الخلايا بايدولوجية واحدة وأهداف مشتركة ومصالح متبادلة. وتوزع الشبكة المسؤوليات الخاصة بالعمليات وخطط الجاهزية للوظائف الرئيسة. ولا تتواصل الخلايا أو تنسق مع الخلايا الأخرى إلا للتنسيق الخاص بعملية معينة، ولتجنب التنسيق غير الضروري أو اعتماد الأوامر للأعمال، وهذا يمكّن قادة المجموعة الإرهابية من إنكار المسؤولية لفعل إرهابي ما وزيادة أمن العملية.

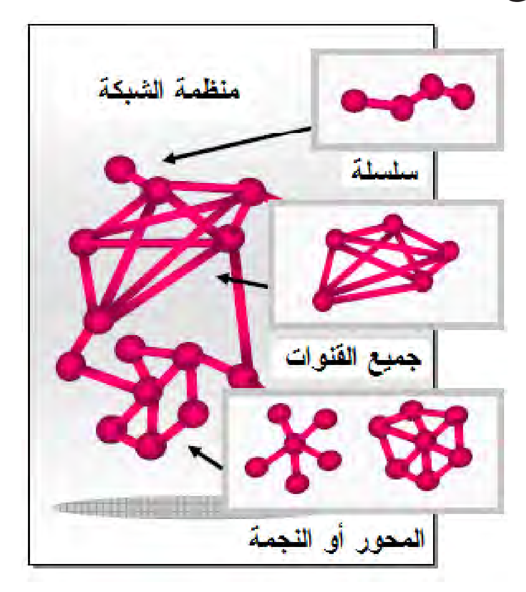
أنواع البناء التنظيمي. هناك ثلاثة أنواع رئيسة للبناء التنظيمي للشبكة وتعتمد على طريقة ارتباط العناصر بالبناء وهي: السلسة (chain)، والمحور(hub)، وجميع القنوات (all channels).

١ ـ السلسلة: ترتبط كل خلية مع العقدة (node) التي تليها وبشكل تسلسلي، وتكون الاتصالات بين العقد من خلال تمرير المعلومات بواسطة القناة، وهذا النمط شائع في منظمات الاتجار بالبشر والبضائع وغسل الأموال.

٢ـ المحور والنجمة: تتواصل الخلايا مع الخلية المركزية، وليس بالضرورة

أن يمثل القائد أو صانع القرار هذه الخلية، ومن التصاميم المعروفة تصميم العجلة، حيث العقد خارجية وتتصل مع واحدة أو أكثر بالإضافة إلى التواصل مع المحور، وهذا النوع شائع في المنظمات المالية والاقتصادية.

٣ـ جميع القنوات: تتصل جميع العقد مع بعضها البعض، وتأخذ الشبكة شكلاً سطحيا، وليس عموديا. ولا يوجد تسلسل هرمي، ويتم توزيع الأوامر والسيطرة داخل الشبكة.




**الشكل رقم (٦٥) تنظيم الشبكة**

المصدر: US Army TRADOC G2 Handbook, (2007)3-6

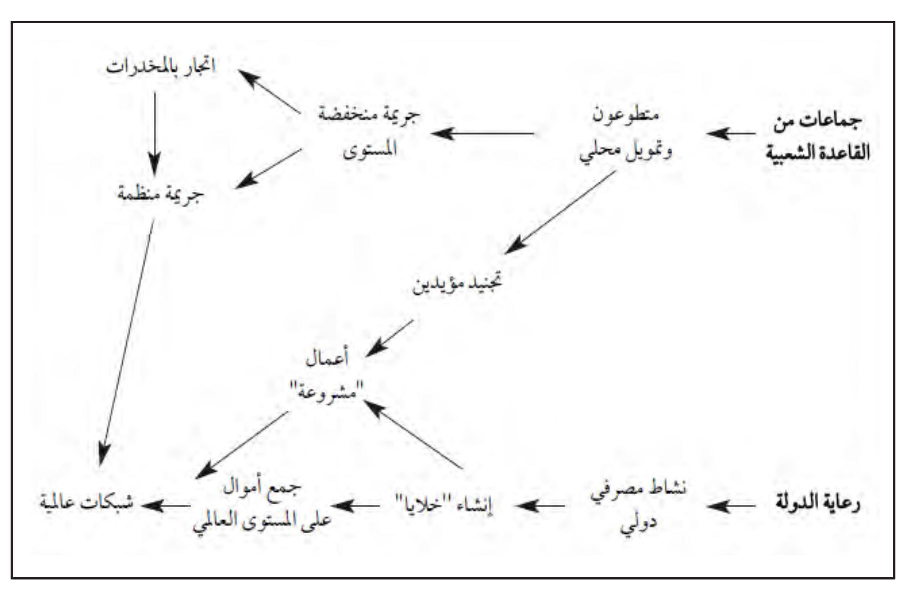
الانتماء الأيدولوجي: هناك طريقة زئبقية التنظيم في الانتماء إلى الشبكات الإرهابية، حيث الاعتماد على النية الأيدولوجية، وتعمل الخلايا بشكل مستقل، وبين هذه الخلايا جوامع مشتركة أهمها الأيدولوجيا، ويمكن تكوين جماعات صغيرة.




**الشكل رقم (٦٦) الشبكة الايدولوجية**

المصدر:US Army TRADOC G2 Handbook, (2007)3-6

تمويـل الإرهاب: يتخذ تمويل الإرهاب أشـكالا كثـيرة ومتنوعة، مثله في هـذه الحالـة مثـل الجريمة المنظمـة. ويعتمد على الأنشـطة المشروعة وغير المشروعة لتأمين المال اللازم لفعالياته، سواءاً كان ذلك محليا أو دوليا أو عابراً للحـدود الوطنية، واقعيا أم افتراضيـا. وغالباً ما تكون كلفة العمل الإرهابي ضئيلة جدا مقارنة مع تكلفة محاربة الإرهاب. ومن المصادر الرئيسـة للعمل الـذي تحصل عليـه الجماعـات الإرهابية خاصة المسـتقل منهـا (non-state) الاتجار بالأسـلحة والمخـدرات والجريمة المنظمة. وتقـدر الأمم المتحدة أن تجـارة المخـدرات تنطوي على نحـو (٤٠٠) مليـار دولار سـنويا. كما تتلقى الجماعات الإرهابية دعما حكوميا وتعمل بشكل مستقل، وهناك أنواع أخرى تعمل تحـت مظلة الحكومة وتتلقى دعما حكوميا مبـاشرا مقابل تنفيذ أجندة لتلك الحكومة، والشكل التالي يبين تطور تمويل الإرهاب (وارد، ٢٠٠٤م).




**الشكل رقم (٦٧) تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات**

المصدر: وارد، ٢٠٠٤م، ص ٢٧

تهدف الجريمة المنظمة إلى كسب المال وتحقيق الربح، أما الجماعات الإرهابية فالدافع سياسي (القوة/ السلطة) من مثل استبدال شكل من الحكومات بآخر، وإنفاق الأموال أكثر من غسل الأموال. فما تحققه الجماعات الإرهابية من الأعمال المشروعة ليس بحاجة إلى غسل، وإنما تقوم بتوزيعها داخل الخلايا النائمة.

ويمكن تصنيف مصادر التمويل للإرهاب في ثلاث فئات هي:

١ـ الأعمال المشروعة، مثل تحويلات المقيمين في الخارج، والضرائب، والتبرعات، والجمعيات والهيئات الخيرية، والإحسان والهبات الخيرية.

٢ ـ الإيرادات غير المشروعة، من مثل رعاية الدولة للجماعات الإرهابية، وتحويل الأصول وتحويل الأموال، والضرائب.

٣ـ الأنشطة الإجرامية، مثل الاغتصاب والنهب والابتزاز والسلب أو ما

تسمى أحيانا «ضريبة حرب» وسرقة البطاقات، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والاختطاف والتهريب (نابوليوني، ٢٠٠٤م).

الإرهـاب والاتجار بالمخـدرات. انطلقت نظرية التلاقـي بين الإرهاب والمخـدرات أو ما سـمي الإرهاب المتصل بالمخدرات منـذ عقد الثمانينيات، عندمـا تبـين ان الاتجـار غـير المـشروع بالمخـدرات كان لاسـتخدامها لدعم الجماعـات الإرهابيـة وبعض الحكومات الداعمة للإرهـاب لتحقيق أهداف سياسية. ففي الوقت الذي ينظر فيه المتاجرون بالمخدرات لأنفسهم على أنهم مجرمون، يسـعد الإرهابيون بتسمية أعمالهم بالسياسية، وعندما يلتقي الاثنان يحصـل الإرهابيـون عـلى منافع الاتجـار بالمخـدرات دون خسـارة لمكانتهم، ويتحالف تجار المخدرات مع الإرهاب لتقويته شوكتهم (Ehrenfeld, 1990). وللإرهاب وتجار المخدرات عدو مشـترك هو الدولة وأجهزة إنفاذ القانون، ويعملان بخفاء وسرية، والميل لترويع الناس باستخدام العنف، ويركزان في التجنيد على الجماعات المستبعدة والهامشية من السكان، ويتشوقان إلى القوة. وتقـدر الأمم المتحدة أن تجارة المخدرات تنطوي على نحو ٤٠٠ مليار دولار سنويا (Anderson, Cavanagh, &Lee, 2000).

الإرهاب والاقتصاد. في العصر الرقمي ينسـاب النـاس والثقافة والمال والاقتصاد والإرهاب عابرا الحدود الوطنية، وتشكلت بيئة اقتصادية كونية، وأصبـح الإرهاب كونيا كذلـك. فمثلا تكبد اقتصاد نيويورك خسـائر جراء هجـمات ١١ أيلـول ٢٠٠١م، بلغـت ٨٣ مليار دولار، بالإضافـة إلى فقدان (١٢٥٠٠٠٠) وظيفـة في مدينة نيويورك في الربـع الأخير من عام ٢٠٠١م، وتبين ان تجارة التجزئة، والخدمات المالية والسياحية قد كانت أكثر القطاعات المتضررة(New York City Partnership, 2001). أما قطاع التأمين فقد سدد نحـو ٥٠ مليـار جراء الهجمات على مركز التجـارة الدولية. هذا بالإضافة إلى

المزيد من الإفلاس وتسريح العمال والتخلف في تسديد القروض (Hillman, 2002). والجدول التالي يبين التكاليف الاقتصادية المقدرة نتيجة الهجمات على مركز التجارة العالمي نيويورك ١١ أيلول ٢٠٠١م.

**الجدول رقم (٤) التكاليف الاقتصادية المقدرة نتيجة مهاجمة مركز التجارة الدولية بمليارات الدولارات**

| | |
|---|---|
| التكاليف التي تكبدها الفرد والأسرة | ٧,٨[أ] |
| خسائر العمال بأجر، مدينة نيويورك | ٣,٤[ب] |
| تكاليف التأمين | ٣٠-٥٠[ج] |
| خسائر مرتبطة بالأسفار، خصوصا السفر الجوي | ٧[د] |
| خسائر في قطاع السياحة | |
| مدينة نيويورك: خسائر الفنادق وقطاع الأعمال الخاصة | ٣,٥[هـ] |
| مدينة نيويورك: الخدمات المالية | ٤,٢[و] |
| مدينة نيويورك: مبيعات التجزئة | ٧,٦[ز] |
| تكاليف بسبب زيادة الأمن | ١٠[ح] |
| المرافق والمعدات | |
| مدينة نيويورك: خسائر رأسمالية مادية | ٢١,٦[ط] |
| مدينة نيويورك: عملية التطهير | ١٤[ي] |
| مدينة نيويورك: (ضرائب) اقتصادية | ١٦[ك] |
| تكاليف مرافق أساسية | ٣,٧[ل] |
| خسائر في إيرادات الضرائب في مدينة نيويورك ٢٠٠٢-٢٠٠٣ | ٣[م] |
| "حماية" حكومية مضمونة (شركات الطيران) | ١٥[ن] |
| المجموع | ١٤٦,٨-١٦٦,٨ |

المصدر: وارد، ٢٠٠٤م، ص ٢٣

ولقد قدر رئيس البنك الـلي جيمس ولفنسـون أن عـشرات الأطفال سـيموتون سـنويا، ونحو عشرة ملايين شـخص يحتمل أنهم يعيشـون تحت خـط الفقر حيث يعيشـون عـلى دولار أمريكي واحد يوميا بسـبب الهجمات (Chronicle, 2001).

**الجدول رقم (٥) عدد الحوادث الإرهابية وعدد الإصابات وفق أهم المنظمات**

| | عدد الحوادث | عدد الإصابات | معدل النجاح اللوجيستي (النسبة المئوية) |
|---|---|---|---|
| الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) | ٥٦١ | ٢٣٩٧ | ٧٢,٥ |
| منظمة أيلول الأسود (جماعة فلسطينية) | ١٥١ | ٢٥٧ | ٣١,٨ |
| جبهة الباسك العسكرية (ETA) (إسبانيا) الجبهة العسكرية | ١٤٤ | ١٦٨ | ٨٣,٣ |
| منظمة الجهاد الإسلامي (IJO) (لبنان) | ١٣١ | ١٢٨٨ | ٨٦,٣ |
| حزب العمال الكردستاني (PKK) | ١٠٦ | ٤٣ | ٩٦,٢ |
| الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (PELP) | ٩٩ | ٦٩٤ | ٧٣,٧ |
| القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FALN) | ٩١ | ١٧٩ | ٨٦,٨ |
| جيش التحرير الوطني، كولومبيا | ٩١ | ٢١٧ | ٨٤,٦ |
| الممر الساطع (SL) (بيرو) | ٨٨ | ١٢٧ | ٨٨,٦ |
| الجيش السري الأرميني لتحرير أرمينيا (ASALA) (تركيا) | ٨٠ | ١٨٥ | ٨٠ |

المصدر: International Terrorism: Attributes of Terrorist Events Database (ITERATE), compiled by Peter Hemming

## ٥ .٥ .٤ تطور الإرهاب الفضائي (Cyber terrorism)

من أهم سمات عصر المعلومات ثلاثُ، هي:

١ ـ تغيرات كمية في مقدار المعلومات المتدفقة ونوعيها، فبفعل تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات، فإن الصور والمعلومات تغطي المعمورة كافة بسرعة ودقة.

٢ ـ إرسال المعلومات إلى العديد من الأطراف (البشر والمعدات) فالمعلومات توجه الصاروخ والصحفي يرسل التقرير، والبث المباشر من مكان الحدث.

٣ ـ وجود الشبكات (Networking) حيث يتم تداول المعلومات بين جميع الأطراف من مثل البريد الإلكتروني، الجوال، ... الخ (كوهين،٢٠٠١م).

يمكـن النظر إلى تطور الإرهاب التخيـلي من خلال طريقة الوصول إلى التقنية التخيلية واسـتخدامها من قبل الإرهابيين. لقد قدم شـميت وراثميل (Schmitt & Rathmell) رؤيتين لتطور الإرهاب التخيلي:

رؤيـة شـميت (Schmitt). ميـز شـميت بـين العمليـات المعلوماتيـة والهجمات على شبكات الحاسب حيث بين أن:

١ـ «العمليـات المعلوماتيـة تتكون مـن أي أفعال تخيليـة وغير متلازمة وتهدف إلى اكتشاف أو تغيير (alter) أو تدمير أو عرقلة (disrupt) أو تحويل البيانات المخزنة على الحاسب وانتقائها من قبل الحاسوب أو بثها من خلال شبكة الحاسب». ويمكن أن تكون نظم الحاسوب دفاعية أو هجومية.

٢ ـ الهجـمات عـلى شـبكات الحاسـب تعـد عمليـات معلومـات هجوميـة(offensive) وإعاقـة، ونكرانـاً، وتدهـوراً، وتدمـير المعلومـات الموجـودة عـلى الحاسـبات والشـبكات أو الحاسـبات والشبكات ذاتها (Murphy, 1999:5).

رؤيـة راثميل (Rathmell, 1997:3-4). حدد راثميل (Rathmell) ثلاث فئات من حرب المعلومات التي يمكن استخدامها من قبل المجموعات وهي:

المجموعـة الأولى: تطبيق أسـاليب جديدة في فعاليات تقليدية وهذا يشـمل نشـاطات مثل: تجمع اسـتخباري أو اتصالات، أو غسـل أموال، أو دعاية، وتنغمس هذه الجماعات في هذه الأفعال من أجل البقاء.

المجموعـة الثانيـة: تطبيق أسـاليب قديمـة في فعاليات جديدة وهذا يشـمل عنفاً مادياً ضد نشـاطات معلوماتية لجهة مسـتهدفة. وزيادة اعتمادية هـذه المجموعـات عـلى النشـاطات المعلوماتيـة وتمكينهـا مـن رفـع (Leverage) إمكاناتها المحدودة.

المجموعـة الثالثة: تطبيق أسـاليب جديدة في فعاليات جديدة، وهذا يشـمل أسـاليب هجوم رقمي ضد نشاطات المعلومات لجهة مستهدفة وهذا شكل من أشكال حرب المعلومات.

## ٥ . ٥ . ٥ تقنية الحاسب كمُسهل للإرهاب التخيلي

يمكن اسـتخدام الحاسـب كمسـهّل للإرهاب التخيلي وذلك من خلال تأمين أهداف المجموعات الإرهابية والدعاية السياسية، والتجنيد، والتمويل، والاتصالات، والتنسـيق، وجمع المعلومات الاستخبارية، والتخفي (الغفلية) في النشـاطات، والعمليات الإرهابية. كما أن خصائص الانترنت مثل سـهولة الاستخدام وتوسيع نطاق المجتمع المستهدف من العوامل التي تزيد استخدام الحاسب كمسهّل للإرهاب.

## ٥ . ٥ . ٦ تقنيـة الحاسـب كمكون من أسـلحة الإرهاب التخيلي أو المستهدفين

إنّ انغـماس المجموعـات الإرهابيـة في هجـمات اقتصاديـة وأمنيـة وضد السلامة. كما يمكن أن تهدد البناء المعلوماتي والبناء الحساس، ويمكن أن تشمل التهديدات تهديـد الاتصالات، والخدمات عامة، والمواصلات، والمؤسسـات الماليـة، والعابـرة للحدود الوطنيـة، والأفراد والمؤسسـات والأمـن والناس. (Flemming & Stohi, 2001).

## ٥ . ٥ . ٧ تصنيف الحوادث الإرهابية

يمكن تصنيف الحوادث الإرهابية في أربع فئات:

١ ـ الهجوم على المعلومات.

٢ـ الهجوم على البنية التحتية المعلوماتية.

٣ـ التسهيل التقني للهجوم.

٤ـ جمع الدعم المالي. (Ballard, Hornik & Mckenzie, 2002)

## ٥. ٥. ٨ تعريف مركز حماية البنية التحتية الأمريكي للإرهاب الافتراضي (USA NIPC)

هو سلوك إجرامي من أجل استخدام الحاسبات والإمكانات والاتصالات ونتج عنه عنف، تدمير وتخريب، تقطع في الخدمات لخلق خوف من خلال خلق فوضى وتشويش، وعدم تيقن لدى السكان بهدف التأثير على الحكومة أو السكان للامتثال لا حبذا سياسية أو إخبارية أو إيديولوجية.

## ٥. ٥. ٩ تعريف مركز خدمات الأمن الاستخباري الكندي للإرهاب الافتراضي(CSIS)

درجة استخدام الأساليب التخيلية (cyber-techniques) في التجسس (espionage) والتخريب (sabotage)، أو الإرهاب ((terrorism (Bronskill, 2001p. A3)).

ويمكن تعريف الإرهاب التخيلي بأنه أي فعل إرهابي يستخدم نظم المعلومات أو التقنية الرقمية ومعداتها وبرمجياتها وناقلاتها وحاوياتها وشبكاتها كأداة أو كهدف بدوافع سياسية أو اجتماعية أو عقائدية.

## ٥. ٥. ١٠ الأساطير وواقع الإرهاب التقليدي والتخيلي

الجدول التالي يبين عدداً من الأساطير المتعلقة بواقع الإرهاب التقليدي والبيئة التخيلية الخاصة بالإرهاب الإلكتروني.

## الجدول رقم (٦) الأساطير والواقع التقليدي والواقع الإلكتروني

| الأسطورة | الواقع التقليدي | الواقع الالكتروني (التخيلي/ الافتراضي) |
|---|---|---|
| الأسطورة ١: الإرهاب عشوائي وليس محدد الاتجاه. | الإرهاب ليس عشوائياً، ومدفوع بأهداف محددة جيدا. الطبيعة الرمزية للإرهاب تنزع لمفاقمة نظرة السمعة غير المنطقية للإرهاب. | الإرهاب الإلكتروني سيستمر في غزوات هادفة وتهديدات إرهابية وعنف في البيئة التخيلية. إنّ زيادة الجمهور المعتمد على هذه البيئة يضيف أهمية لتكوين نسل جديد من وحوش الإرهاب. |
| الأسطورة ٢: الإرهاب لا يعرف حدوداً ولا يحترمها. | إن تاريخ الإرهاب قد امتاز بالحملات المخططة للإرهاب الدولي. الجماعات الإرهابية الناجحة تفهم أهمية خدمة المؤسسات الداعمة وتجنب عزلها بأفعال غير ضرورية من العنف. | في عالم الإرهاب الالكتروني، سيستمر الإرهابيون في اختيار أعدائهم ومستهدفيهم. المواطن العادي يصبح أكثر وعيا لها ويشعر بالتهديد. علما أن الجماعات الإرهابية تبقى على اتصال بدوائرها فان جماعات ناشئة ستجد لها مكانا في البيئة التخيلية وتوسع حدود الإرهاب. |
| الأسطورة ٣: الإرهاب مرادف لمصطلح الموت والدمار الشامل. | العمليات الإرهابية التي تؤدي إلى دمار شامل حالات خاصة. الحكومات والجماعات الإرهابية استغلت هذه الأسطورة كل لصالحه. | إن طبيعة الإرهاب الالكتروني يعمل في بيئة جديدة طور لها وسائل العمليات الإرهابية. كان دائما لدى الإرهابيين المقدرة على التدمير الشامل ولكن لم يختاروا ذلك. |
| الأسطورة ٤: الإرهاب نشاط محصور في الفاعلين غير الحكوميين وهدفه خلق فوضى. | إن الاعتقاد بأن الجماعات غير الحكومية المتمردة الوحيدة التي تلجأ للإرهاب قد أدت إلى سياسات غير مناسبة في مكافحة الإرهاب. الإرهاب نوع من العنف يستخدم فاعلين متمردين حكوميين وغير حكوميين. تبقى طبيعة الإرهاب كما هي فقط الأهداف هي المختلفة بغض النظر عن مصادرها. يهدف العنف من قبل الدولة إلى إحلال النظام. | كل من الفاعلين الحكوميين والمتمردين سينقشون محرابهم الخاص في حقبة الإرهاب الإلكتروني. إن هدف الإرهاب يختلف عن طبيعته. الإرهاب يخدم عدة أهداف. الإرهابيون سيستغلون الأنماط الجديدة من التقنيات ضمن البيئة الالكترونية وتحقق أي هدف لديهم. |

| الأسطورة ٥: جميع الإرهابيين مجرمون أو مجانين. | يأتي الإرهابيون من خلفيات اقتصادية وتاريخية وسياسية واجتماعية واسعة. يمكن أن يكون الإرهابي شخصاً مجنوناً أو مجرماً ولكن الإرهاب يمكن أن ينبعث من مجموعة من الظروف المعقدة. | في عالم الإرهاب الالكتروني فإن الجماعات الإرهابية ذات الأجندة السياسية المحددة ستستمر في السيطرة. |
|---|---|---|
| الأسطورة ٦: الحكومات دائما تعارض الإرهاب غير الحكومي. | تجد الحكومات من المفيد دعم الإرهابيين غير الحكوميين. يأخذ الدعم أشكالا متنوعة وقد يكون الإرهاب محليا أو دوليا. وعلى الرغم من انه ينظر للإرهاب بأنه سلاح الضعيف إلا أن العديد من اللاعبين الرئيسين يدعمون وينخرطون فيه. | الإرهاب الالكتروني يدعم من الحكومات بالطريقة ذاتها التي يدعم فيها الإرهاب التقليدي مادامت الحكومات بقيت تعتقد أن نتائج الإرهاب لمصالحها. |
| الأسطورة ٧: إن مصدر الإرهاب السياسي الحديث يمكن أن يوجد في شر شخص واحد أو أثنين من الفاعلين. | إن تكرار أن شيطاناً معيناً أو مجموعات شيطانية هي مصدر الإرهاب ما هي إلا ممارسة سياسية ليس لها وجود في الواقع. الإرهابيون ليسوا فقط عرباً أو غرباً، يساريون أو يمينيون. إن التركيز فقط على المجموعة غير المرغوبة. الإرهاب ليس عملية وصم ولكنه عمليات عنف مرتبطة بالمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. | إن الإرهاب الالكتروني سيعامل كأسوأ نوع من الإرهاب مادام غير معلوم الطبيعة. وسيستخدم لربطه بمجموعات مثل الإسلام أو الأصوليين مما يجعله أكثر رعبا. الفاعلون الشياطين سيصورون على أنهم إرهابيون فضائيون والعكس بالعكس. |

الكشف المبكر عن الحملات الإرهابية. قدمت سيرسلودي (٢٠٠٤م) أنموذجاً في الكشف المبكر عن الإرهاب يعتمد على تحديد العوامل الدافعة والشروط المسبقة لتصعيد الصراع أو لوقف التصعيد، ولقد حدد ستة وثلاثون مؤشرا للكشف المبكر وهي كما في الجدول التالي.



مرفق

المؤشرات الستة والثلاثون للكشف المبكر عن الحملات الإرهابية

**الأسباب الأصلية**

١ - افتقاد الديمقراطية.
٢ - انتهاكات حقوق الإنسان.
٣ - نُظم غير مشروعة.
٤ - دعم النظم غير المشروعة.
٥ - التفاوت الكبير أو المتزايد في التوزيع.
٦ - الخبرة التاريخية بشن الصراعات العنيفة.
٧ - الدعم للجماعات التي تستخدم وسائل إرهابية.
٨ - هشاشة الديمقراطيات العصرية.
٩ - الدول المنهارة أو الملاذات الآمنة خارج سيطرة الدولة.

**العوامل المعجلة**

١ - حملة مكافحة للإرهاب تحدث كثيرا من الضحايا من أجل المطالبة بالثأر.
٢ - إذلال الجماعة أو أنصارها.
٣ - التهديد.
٤ - محادثات سلام.
٥ - انتخابات.
٦ - تواريخ رمزية.

**عوامل مثبطة**

١ - حملة مكافحة معتدلة باستخدام وسائل مشروعة.
٢ - افتقاد زعماء قياديين أو موارد أساسية أو أراض بسبب التراجع.
٣ - تنازلات لمطالب سياسية من الجماعة.
٤ - تغطية مسؤولة من وسائط الإعلام.

**الأسباب التقريبية**

١ - استراتيجية مناهضة تسبب تصاعد الصراع.
٢ - توقعات الجماعة المؤيدة (خصوصا أشخاص المهجر).
٣ - الدعم المتناقص أو المتزايد.
٤ - تدني تغطية وسائط الإعلام.
٥ - جماعات منافسة "ناجحة".
٦ - مشاكل التماسك الداخلي للجماعة.
٧ - الاستراتيجية الخاصة بالصورة الشخصية لزعيم الجماعة.
٨ - وقف تصعيد الصراع غير الشديد.
٩ - تصعيد الصراع السياسي العنيف.
١٠ - عنصر فاعل جديد في سيناريو الصراع القائم.
١١ - حالة ما بعد الصراع.

**العوامل الدافعة**

١ - تقييمات لخطورة الهجمات.
٢ - استعدادات لوجستية.
٣ - نزع الشرعية عن العدو.
٤ - اختفاء أشخاص هامين.
٥ - تزايد الاهتمام بالأهداف المحتملة.
٦ - زيادة في العنف الداخلي.

**الشكل رقم (٦٨) مؤشرات الكشف عن الإرهاب**

المصدر سيرسلودي، ٢٠٠٤م، ص ٨٧

## ٥. ٥. ١١ الإرهاب: المشكلة

تقع غالبية قواعد البيانات المعنية بالإرهاب في الولايات المتحدة. وكانت مؤسسة راند(RAND) و اتريت (ITERATE) هي الأفضل من حيث الشمولية، وفي أوروبا هناك قاعدة بيانات الحوادث (TWEED)، وهناك قاعدة بيانات تريتون (TRITON). بلغ عدد الحوادث الإرهابية للمدة ١٩٦٨ـ ٢٠٠٤م، وفق وزارة الخارجية الأمريكية (١٥٥١٣) وعدد الضحايا (١٧٢٥٦) والإصابات (٥٣٣٩٥) مقارنة مع قاعدة بيانات راند (١٠٦٦٢) و (١٤٧٠٧) و (٤٧٣٤١) على التوالي. أما في الوطن العربي فقد بلغ مجموع الحوادث الإرهابية للمدة (١٩٧٠-١٩٩٧م) بلغ (٤٤٦٥) مقارنة (١٤١٠) حادث للمدة (١٩٩٨-٢٠٠٦م).

**الجدول رقم (٧) عدد الحوادث الإرهابية وعدد الضحايا والإصابات وفق قواعد بيانات كل من وزارة الخارجية الامريكية ومؤسسة راند للمدة ١٩٦٨- ٢٠٠٦م**

| السنة | | U.S. DOS | | | RAND\|MIPT | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنة | الحوادث | الضحايا | الاصابات | الحوادث | الضحايا | الاصابات |
| ١٩٦٨ | ١٥٠ | ١٢٤ | ٢٢٠ | ١٣٢ | ٣٢ | ١٩١ |
| ١٩٦٩ | ١٨٩ | ٥٥ | ٢٠٠ | ١٥٥ | ١٢ | ١١٠ |
| ١٩٧٠ | ٣٠٠ | ١٢٨ | ٢٢٠ | ٢١٥ | ١٠٥ | ١٦١ |
| ١٩٧١ | ٢٤١ | ٣٥ | ٢٣٠ | ١٥٠ | ٦٦ | ٩١ |
| ١٩٧٢ | ٥٢٨ | ١٤٧ | ٤٢٠ | ١٧١ | ١٩١ | ١٦٦ |
| ١٩٧٣ | ٣٢٣ | ١٢٠ | ٥٥٠ | ١٩٣ | ٧٢ | ٥٠٤ |
| ١٩٧٤ | ٤٢٩ | ٣٠٤ | ١,٠٨٠ | ٢٣٧ | ٢٢٩ | ٦٩٠ |
| ١٩٧٥ | ٣٤٩ | ٢٥٨ | ٧٠٠ | ٢٢١ | ١٠٢ | ٥٥٦ |
| ١٩٧٦ | ٤٦٨ | ٤٠٦ | ٩٢٠ | ٣٢٥ | ٣٤٦ | ٨٠٥ |
| ١٩٧٧ | ٤٢٨ | ٢٤٥ | ٤٦٠ | ٢٤٢ | ٨٠ | ٢٩٩ |

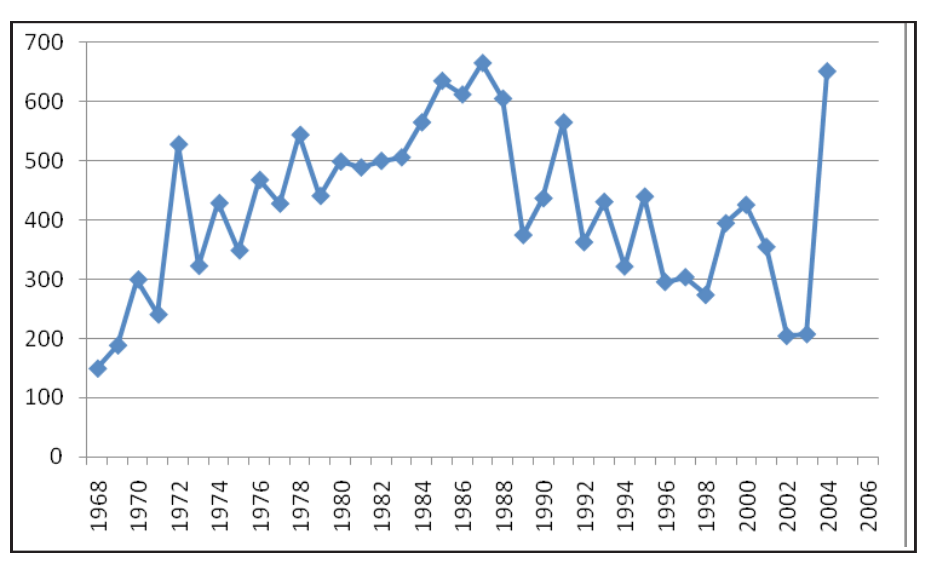
| ١٩٧٨ | ٥٤٤ | ٤٣٨ | ٦٨٠ | ٢٤٢ | ٢٦٣ | ٤٠٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٩ | ٤٤١ | ٦٨٦ | ٥٨٠ | ٢٧١ | ٢٩٠ | ١,٠٦٠ |
| ١٩٨٠ | ٤٩٩ | ٤٨٦ | ١,٠٦٠ | ٢٦٨ | ١٥٦ | ٣٣٢ |
| ١٩٨١ | ٤٨٩ | ١٦٤ | ٧٧٠ | ٣١٨ | ٣٢٩ | ١,١٨٧ |
| ١٩٨٢ | ٥٠٠ | ١٢٩ | ٧٥٠ | ٣٨٤ | ١٨٨ | ٦٣٧ |
| ١٩٨٣ | ٥٠٦ | ٦٤١ | ١,٢٧٣ | ٣١٧ | ٥٨٩ | ١,٠٤٥ |
| ١٩٨٤ | ٥٦٥ | ٣٢٩ | ١,٠٠٠ | ٣٢٦ | ١٨٢ | ٥٠٢ |
| ١٩٨٥ | ٦٣٥ | ٨١٦ | ١,٢١٧ | ٤٣٨ | ٦٨٨ | ١,٢٥٥ |
| ١٩٨٦ | ٦١٢ | ٥٩١ | ١,٧٠٨ | ٣٧٩ | ٣٤٦ | ١,٢٢١ |
| ١٩٨٧ | ٦٦٥ | ٦٢٣ | ٢,٢٧٢ | ٣٥٥ | ٣٥٨ | ١,٢١٩ |
| ١٩٨٨ | ٦٠٥ | ٦٤٣ | ١,١٣١ | ٣٧٧ | ٥٩٣ | ١,٨٦٩ |
| ١٩٨٩ | ٣٧٥ | ٤١١ | ٤٢٠ | ٣٦٧ | ١٧٠ | ٥٠٧ |
| ١٩٩٠ | ٤٣٧ | ٢١٨ | ٦٧٥ | ٣٠٢ | ١٢١ | ٣٦٦ |
| ١٩٩١ | ٥٦٥ | ١٠٢ | ٢٤٢ | ٤٣٦ | ١٧٥ | ٢٨٤ |
| ١٩٩٢ | ٣٦٣ | ٩١ | ٦٣٦ | ٣١٠ | ١٥٤ | ٧٥١ |
| ١٩٩٣ | ٤٣١ | ١٠٩ | ١,٣٩٣ | ٣٢٠ | ٤٦٤ | ٢,٨٠٦ |
| ١٩٩٤ | ٣٢٢ | ٣١٤ | ٦٦٣ | ٣١٦ | ٤٢٥ | ١,٠٨٧ |
| ١٩٩٥ | ٤٤٠ | ١٧٧ | ٦,٢٩١ | ٢٧٣ | ٤٥٩ | ٦,٥٠٤ |
| ١٩٩٦ | ٢٩٦ | ٣١٤ | ٢,٩١١ | ٢٤٦ | ٥٥١ | ٢,٩٥٧ |
| ١٩٩٧ | ٣٠٤ | ٢٢١ | ٦٩٣ | ١٨٣ | ٢٥٨ | ٨٨٤ |
| ١٩٩٨ | ٢٧٤ | ٧٤١ | ٥,٩٥٣ | ١٦١ | ٤٤٤ | ٥,٣٤٨ |
| ١٩٩٩ | ٣٩٥ | ٢٣٣ | ٧٠٦ | ١٢٥ | ٦٥ | ١٢١ |
| ٢٠٠٠ | ٤٢٦ | ٤٠٥ | ٨٠٠ | ١٠٦ | ٤٧ | ٩٥ |
| ٢٠٠١ | ٣٥٥ | ٣,٢٩٥ | ٢,٢٨٣ | ٢٠٥ | ٣,١٨٤ | ٣,٣٧٣ |
| ٢٠٠٢ | ٢٠٥ | ٧٢٥ | ٢,٠١٣ | ٢٩٨ | ٩٧٠ | ٢,٩٥٧ |

| ٢٠٠٣ | ٢٠٨ | ٦٢٥ | ٣,٦٤٦ | ٢٧٦ | ٤٧٠ | ١,٧٦٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٤ | ٦٥١ | ١,٩٠٧ | ٦,٧٠٤ | ٣٩٥ | ٧٣٢ | ٢,٠٢٣ |
| ٢٠٠٥ | | | | ٣٠٨ | ٥٥٠ | ٨٦٤ |
| ٢٠٠٦ | | | | ١٣٧ | ٢٥١ | ٣٤٣ |
| المجموع | ١٥٥١٣ | ١٧٢٥٦ | ٥٣٣٩٥ | ١٠٦٦٢ | ١٤٧٠٧ | ٤٧٣٤١ |

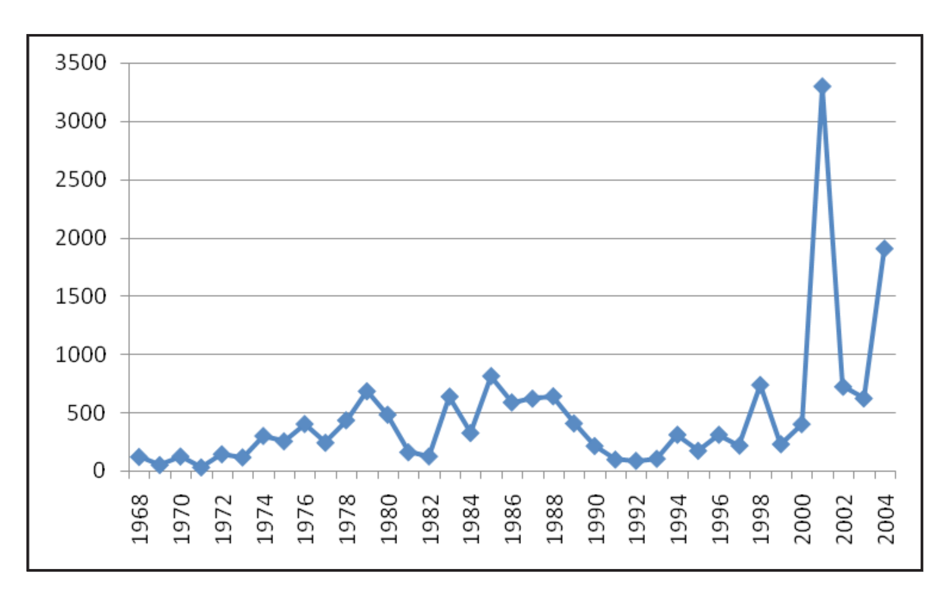
المصدر:

http://www.johnstonsarchive.net/terrorism/intlterror.html

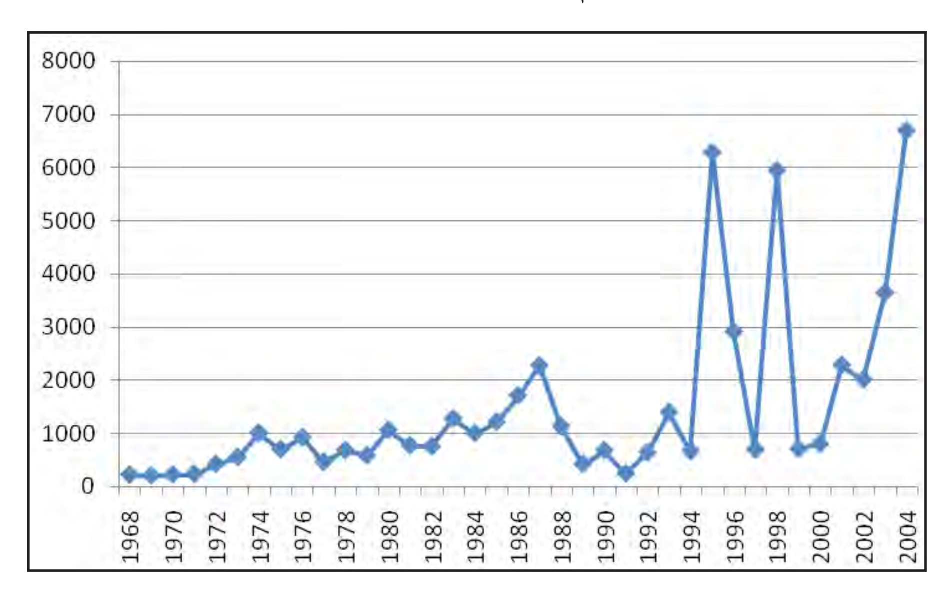
ويلاحظ من الأشكال التالية تذبذب إحصائيات الإرهاب بين الانخفاض والارتفاع، وقد يكون مرد ذلك هو الخطط الدولية لمكافحة الإرهاب على المستوى العالمي ، وانتقال العمليات الإرهابية إلى العمليات النوعية التي تتطلب وقتاً طويلاً في الإعداد. كما يلاحظ زيادة في عدد الإصابات في السنوات الاخيرة.




الشكل رقم (٦٩) عدد الحوادث (U.S. DOS)

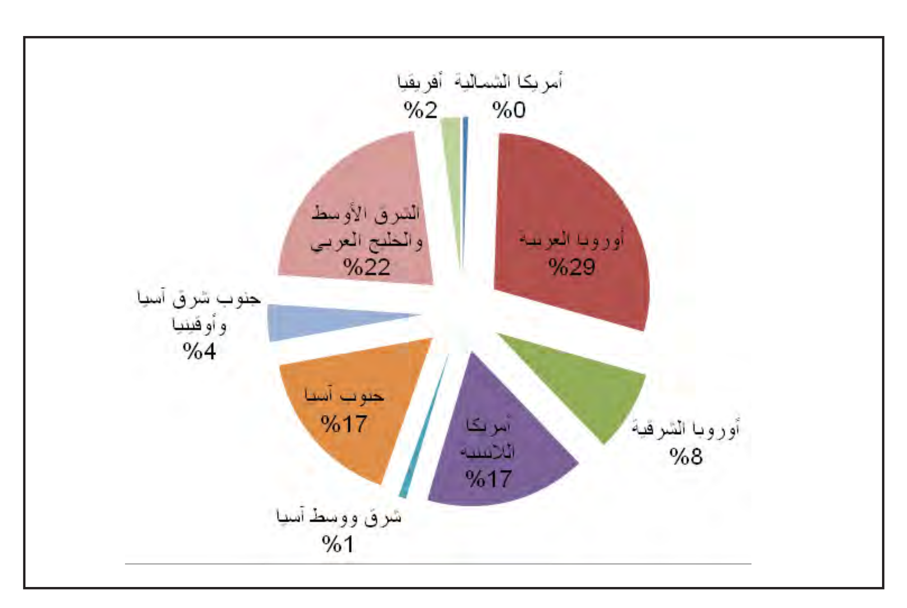



**الشكل رقم (٧٠) عدد الضحايا (U.S. DOS)**




**الشكل رقم (٧١) عدد الاصابات(U.S. DOS)**

ويلاحظ من الشكل التالي أن الشرق الأوسط قد احتل (٢٢٪) من الحوادث الإرهابية للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٣م) مقارنة بأوروبا الشرقية (٢٩٪).

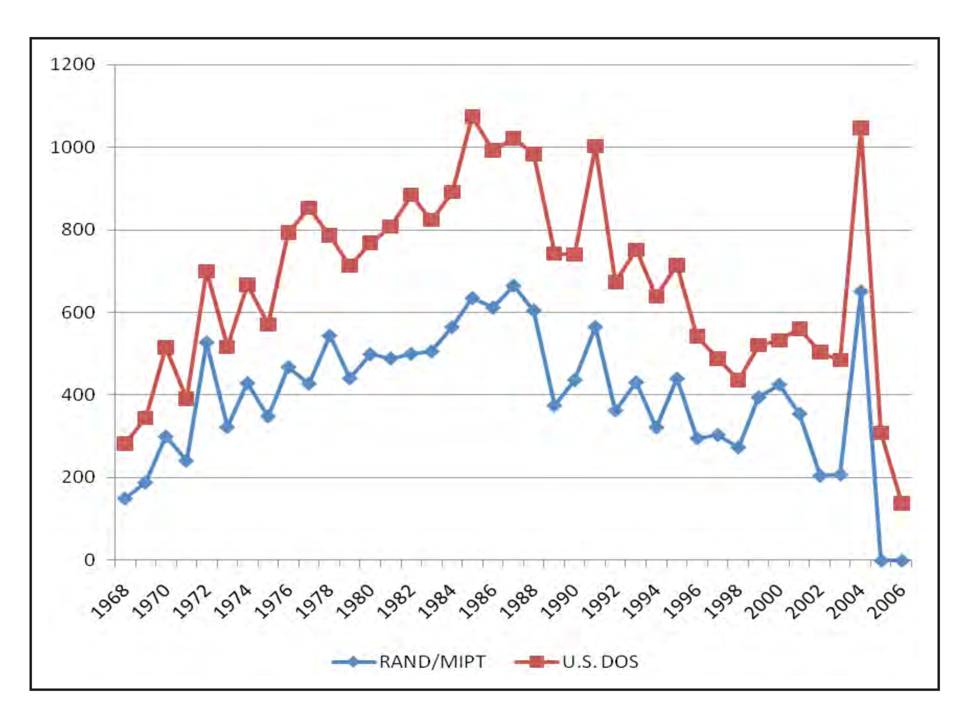



**الشكل رقم (٧٢) الحوادث الإرهابية وفق المنطقة (١٩٩٧-٢٠٠٣م)**

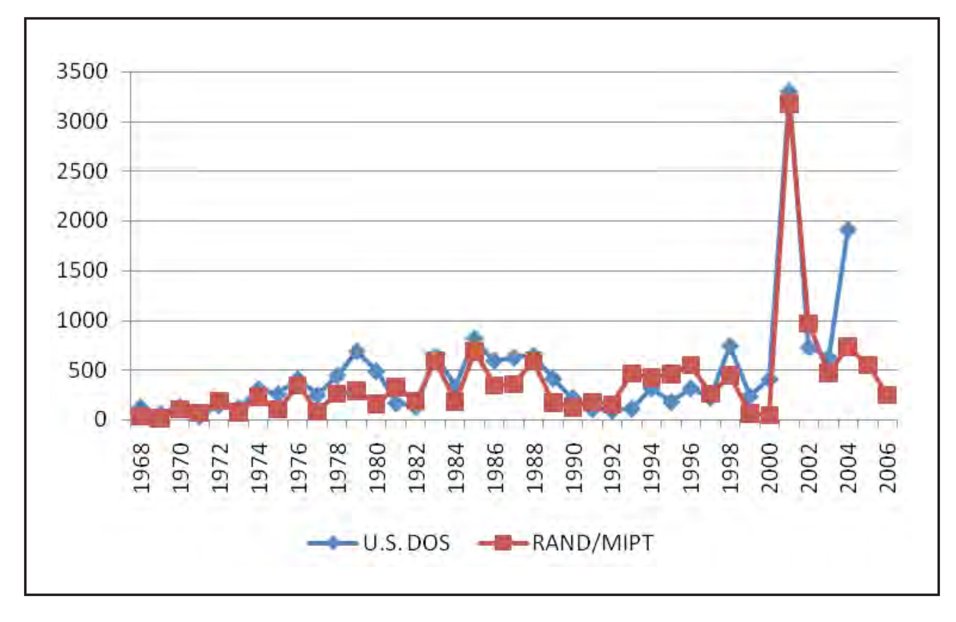
مصدر البيانات : شميد، (٢٠٠٤م) ص ٥٩ عن المعهد التذكاري الوطني لمدينة أوكلاهوما المعني بمنع الإرهاب، ٢٠٠٣م.

وتبين الأشكال التالية مقارنة بين قاعدة بيانات وزارة الخارجية الأمريكية وقاعدة راند في عدد الحوادث الإرهابية، والإصابات والضحايا. ويلاحظ ان عدد الحوادث أكثر في قاعدة وزارة الخارجية بينما تشابه النمط عام لهذه الحوادث.

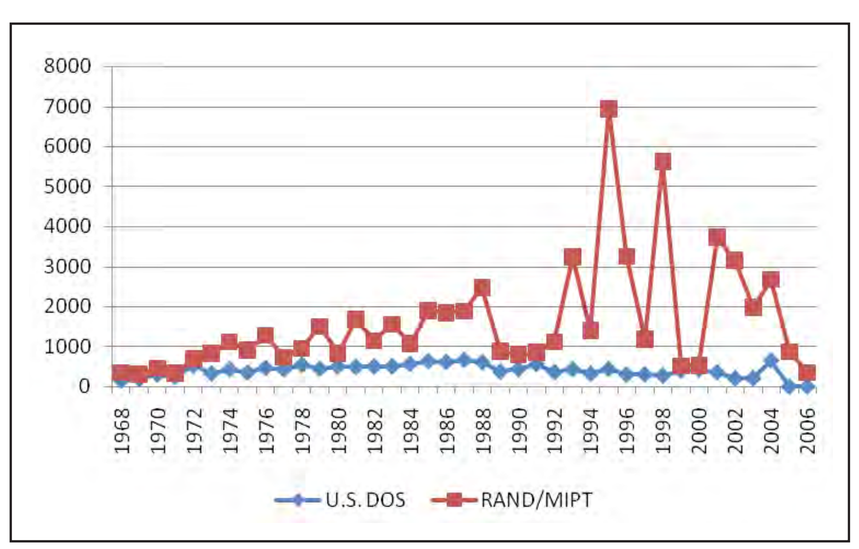
بينما اقتربت الأرقام وكذلك النمط عام في عدد الضحايا لدى القاعدتين، أما عدد الإصابات فقد كان أعلى وفق قاعدة وزارة الخارجية الأمريكية.




الشكل رقم (٧٣) عدد الحوادث




الشكل رقم (٧٤) عدد الضحايا




الشكل رقم (٧٥) عدد الجرحى

## ٥ .٦ الإرهاب في الوطن العربي

لا توجد قاعدة معلومات تُعنى بالإرهاب في الوطن العربي، ولا بد من اعتماد قواعد البيانات الأجنبية لكونها المتاحة، وحتى على مستوى الدولة تعامل مثل هذه الإحصائيات إن وجدت بتكتم كبير. وهناك مشكلات كثيرة في رصد الحوادث الإرهابية تعود لمعايير التصنيف لحوادث الإرهاب. ويلاحظ ارتفاع الحوادث الإرهابية في كل من الجزائر ولبنان والعراق ومصر.

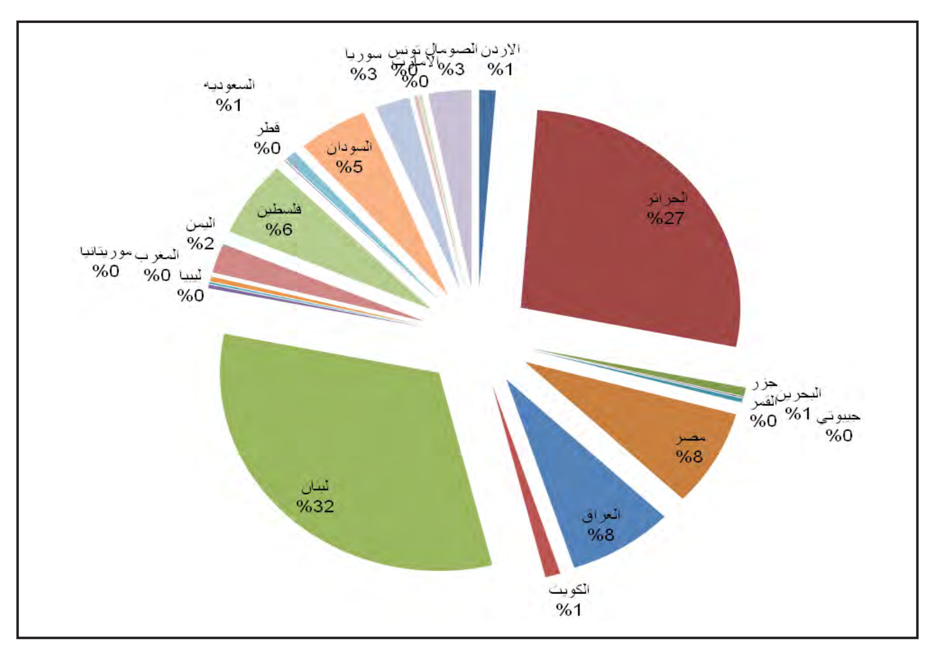
الجدول رقم (٨) عدد حوادث الإرهاب، والإصابات والوفيات في الوطن العربي للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٧م

| Country | Terrorist incidents | Terrorist Fatalities | Terrorist Injuries | البلد |
|---|---|---|---|---|
| Kuwait | ٧١,٠٠ | ٣٣,٠٠ | ٧١,٠٠ | الكويت |
| Qatar | ٦,٠٠ | ٧,٠٠ | ١٢,٠٠ | قطر |
| UAE | ١٦,٠٠ | ١١٧,٠٠ | ٢٥,٠٠ | الامارات |

| Country | Terrorist incidents | Terrorist Fatalities | Terrorist Injuries | البلد |
|---|---|---|---|---|
| Bahrain | ٤١,٠٠ | ١٥,٠٠ | ٢٢,٠٠ | البحرين |
| Libya | ١٥,٠٠ | ٢٧,٠٠ | ٢,٠٠ | ليبيا |
| Oman | ٠٠. | ٠٠. | ٠٠. | عُمان |
| KSA | ٦٠,٠٠ | ٢٢٠,٠٠ | ١٠٢٨,٠٠ | السعودية |
| Jordan | ٧٨,٠٠ | ٨٠,٠٠ | ١٥٦,٠٠ | الأردن |
| Lebanon | ١٩٠٥,٠٠ | ٣٠٢٣,٠٠ | ٧٦٩٣,٠٠ | لبنان |
| Tunisia | ٢٠,٠٠ | ٨٠,٠٠ | ١٢١,٠٠ | تونس |
| Algeria | ١٦٦٨,٠٠ | ٨٥٢٧,٠٠ | ٦٩٨٨,٠٠ | الجزائر |
| Syria | ١٥١,٠٠ | ٥٥٨,٠٠ | ٦٣٤,٠٠ | سوريا |
| Egypt | ٤٨٥,٠٠ | ٨٧٦,٠٠ | ١٠٩٨,٠٠ | مصر |
| Morocco | ٣٢,٠٠ | ٢٦٤,٠٠ | ١٧٦,٠٠ | المغرب |
| Comoros | ٥,٠٠ | ١,٠٠ | ٢,٠٠ | جزر القمر |
| Mauritania | ٨,٠٠ | ٢٧,٠٠ | ٢٠,٠٠ | موريتانيا |
| Sudan | ١٤٧,٠٠ | ١٤١٦,٠٠ | ٦٠٢,٠٠ | السودان |
| Djibouti | ١٩,٠٠ | ٢٦٩,٠٠ | ١٤٧,٠٠ | جيبوتي |
| Yemen | ١٦٠,٠٠ | ١٦٤,٠٠ | ٢٣١,٠٠ | اليمن |
| Somalia | ٣٦٠,٠٠ | ٨٦١,٠٠ | ١١٢٤,٠٠ | الصومال |
| Iraq | ٢٣٩٩,٠٠ | ١٣٨٨٣,٠٠ | ٢٥٩٩٠,٠٠ | العراق |
| Total | ٧٦٤٦ | ٣٠٤٤٨ | ٤٦١٤٢ | الاجمالي |

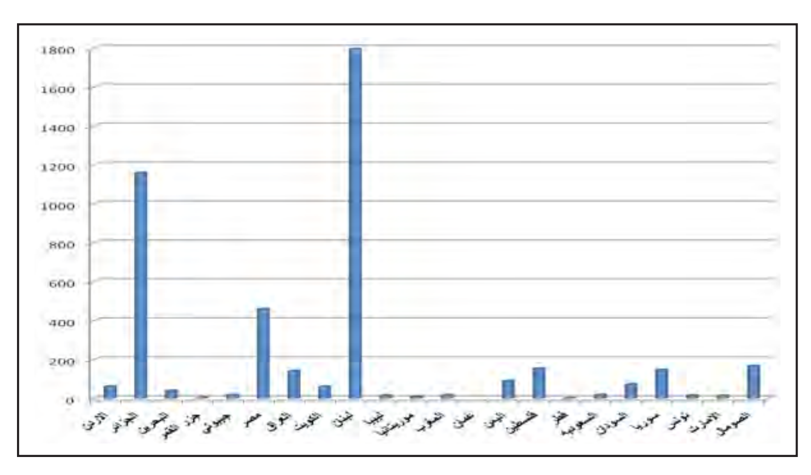
Data source: National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START) A Center of Excellence of the U.S. Department of Homeland Security. Data available for each state at: http://209.232.239.37/gtd1/browse.aspx?what=location

http://www.start.umd.edu/




الشكل رقم (٧٦) عدد الحوادث الإرهابية في الوطن العربي للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٦م)

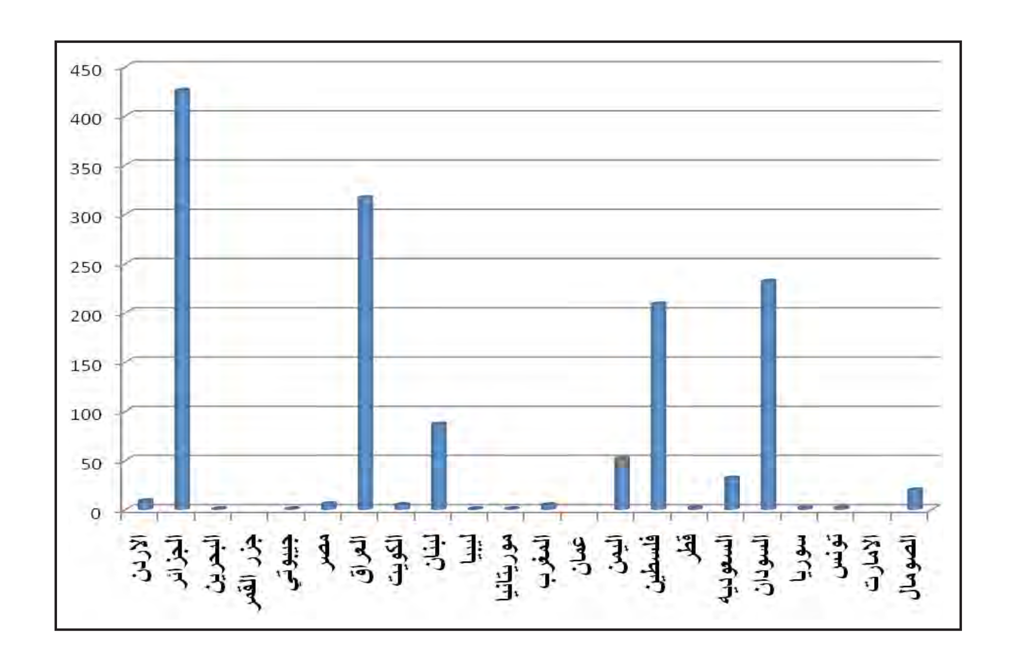
مصدر البيانات: http://www.start.umd.edu/




الشكل رقم (٧٧) الإرهاب في الوطن العربي للفترة (١٩٧٠-١٩٩٧م)

http://www.start.umd.edu/

ويلاحظ ارتفاع حوادث الإرهاب في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٧م) في كل من الجزائر ولبنان ومصر. أما المدة من (١٩٩٨-٢٠٠٦م) فقد ارتفعت هذه الحوادث في الجزائر، والعراق، ولبنان وفلسطين والسودان.




الشكل رقم (٧٨) الإرهاب في الوطن العربي للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٦م)

http://209.232.239.37/gtd1/browse.aspx?what=location

# الفصل السادس

# المنهجية

# ٦ .المنهجية

## ٦ .١ بيانات الإرهاب

يفتقر المجتمع العربي إلى وجود بيانات موثوقة، ودقيقة، وصادقة، وثابتة، ومتجانسة في كافة المجالات، وفي مجال الجريمة والإرهاب خاصة، ولذا فإن أية محاولة لدراسة الجريمة، والإرهاب على مستوى المجتمع العربي، لابد أن تعوّق بهذه المشكلات، ويلاحظ أن البيانات الحكومية العربية في مجال الإرهاب نادرة، وغير دقيقة، ومبخسة، وأحيانا غير موجودة، ولا تعكس الواقع الحقيقي لها، وقد تكون هذه النزعة سمة عامة في الدول النامية. ولمثل هذه الحالة خطورة بالغة في زيادة الإرهاب، وعدم وضع الخطط والبرامج الإصلاحية المناسبة لمعاجته، خاصة وأن مثل هذه الخطط تتطلب رصداً للمصادر الاجتماعية، والاقتصادية والمعلوماتية.

كما يفتقر الوطن العربي لقاعدة بيانات عن الإرهاب. ويُعد وجود قاعدة بيانات عن الإرهاب مطلباً أساسياً لقياس مستوى الأمن العربي، والخوف من الإرهاب، وقياس مستوياته وأنواعة، وأسبابه. ويمكن أن تفيد قاعدة بيانات الإرهاب في المجالات التالية:

١ ـ اكتشاف الانماط الحقيقية للإرهاب.

٢ـ تحليل اتجاهات الإرهاب.

٣ ـ كشف أسباب الإرهاب.

٤ ـ مقارنة جرائم الإرهاب.

٥ ـ الكشف المبكر عن الحملات الإرهابية.

٦ ـ العواقب الناجمة عن الإرهاب ( الاقتصادية والسياسية).

٧ ـ رسم السياسات.

٨ ـ تجنيد الإرهابيين.

٩ ـ بيان مدى نجاح سياسات مكافحة الإرهاب.

١٠ ـ ايجاد علاقات بين الإرهاب والمشكلات الاجتماعية الأخرى مثل الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي والاتجار بالبشر، والمخدرات....إلخ (شميد، ٢٠٠٤م) (Frey & Luechinger, 2003).

## ٦ .٢ الإرهاب في الوطن العربي

عرفت المادة ٢ من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الجريمة الإرهابية:

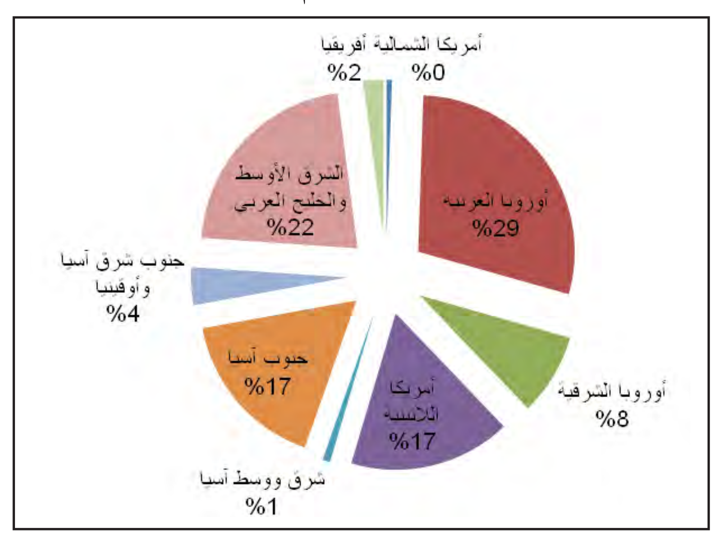
«هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها فى الاتفاقية التالية عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها:

- اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٤/ ٩/ ١٩٦٣م.
- اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٦ / ١٢/ ١٩٧٠م.
- اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة فى ٢٣/ ٩/ ١٩٧١م. والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال١٠ / ٥/ ١٩٨٤م.
- اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في ١٤/ ١٢/ ١٩٧٣م.

- اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة فى ١٧/ ١٢/ ١٩٧٩م.
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣م وما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

لا توجد قاعدة معلومات تُعنى بالإرهاب في الوطن العربي، ولا بد من اعتماد قواعد البيانات الأجنبية لكونها قواعد متاحة، وعلى مستوى الدولة تعامل مثل هذه الإحصائيات إن وجدت بتكتم كبير. وهناك مشكلات كثيرة في رصد الحوادث الإرهابية تعود لمعايير التصنيف لحوادث الإرهاب. وتبين الأشكال التالية واقع الإرهاب في الوطن العربي اعتماداً على قواعد بيانات أجنبية.

ويلاحظ من الشكل التالي أن الشرق الأوسط قد احتل (٢٢٪) من الحوادث الإرهابية للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣م) مقارنة بأوروبا الشرقية (٢٩٪).




**الشكل رقم (٧٩) الحوادث الإرهابية وفق المنطقة (١٩٩٧-٢٠٠٣م)**

مصدر البيانات : شميد، (٢٠٠٤م) ص ٥٩ عن المعهد التذكاري الوطني لمدينة أوكلاهوما المعني بمنع الإرهاب، ٢٠٠٣م.

## ٦ .٢ .١ مصادر البيانات

### ١ ـ التنمية البشرية

اعتمدت بيانات هذه الدراسة على المصادر الآتية:

١ ـ تقارير التنمية البشرية الدولية ( ١٩٩٠-٢٠٠٩م)

٢ ـ تقارير التنمية البشرية العربية (٢٠٠٢-٢٠٠٩م)

### ٢ـ الدول العربية موضوع الدراسة

شملت الدراسة الدول التالية: الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وسوريا، والصومال، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن، وموريتانيا .

### ٣ ـ مستوى التنمية في الدول العربية

تم تصنف الدول العربية وفقاً للتصنيف الدولي للدول، ووفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية على النحو التالي:

١ ـ تنمية بشرية عالية، فقيمة الدليل (٨,٠ فأعلى)، وشمل: الإمارات، والبحرين، وقطر، والكويت

٢ـ تنمية بشرية متوسطة، فقيمة الدليل (٥,٠ـ ٧٩٩,٠) وشمل: الأردن، والسعودية، وتونس، والجزائر، وسوريا، والعراق، وعُمان، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، السودان

٣ـ تنمية بشرية منخفضة، فقيمة الدليل ( أقل من ٥,٠) وشمل: العراق، وموريتانيا، واليمن، وجز القمر، وجيبوتي، والصومال. وهذا وفق دليل التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥م.

## ٦ .٢ .٢ البيانات للإرهاب

قواعد بيانات الإرهاب الدولية

تقع غالبية قواعد البيانات المعنية بالإرهاب في الولايات المتحدة. وكانت مؤسسة راند(RAND) و اتريت (ITERATE) هي الأفضل من حيث الشمولية، وفي أوروبا هناك قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية(TWEED) والمهنية بأوروبا الغربية، وهناك قاعدة بيانات تريتون (TRITON) وهي استخبارات البحوث الإرهابية ذات الطابع التقني والعملي.

استخدمت بيانات هذه الدراسة في الإرهاب عن جميع الدول العربية للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٧م) وتم تويلها إلى ملف (SPSS) من قاعدة بيانات الإرهاب الدولية والمعروفة باسم (GTD Database Terrorism Global)، وهي مصدر متاح (مفتوح) وتتكون من قاعدتين (GTD2,GTD1) تتضمن معلومات عن الحوادث الإرهابية في العالم منذ عام ١٩٧٠م، وبياناتها محدثة حتى عام ٢٠٠٦م، كما تشمل معلومات عن الإرهاب المحلي والدولي، وتشمل نحو (٨٠٠٠٠) حادثة إرهاب، وتشمل معلومات عن كل حادثة إرهاب من مثل وقت الحادثة، ومكان حدوثها، والأسلحة المستخدمة، وخصائص الضحايا والمصابين وانواع الخسائر، وخصائص الجناة...الخ. ويقوم على إدارة هذه القاعدة مركز (START) (Response and Terrorism of Study Terrorism to). و تمتاز قاعدة (GTD) بالشمولية، وتشمل معلومات عن (٢٧٠٠٠) حالة تفجير، (١٣٠٠٠) حالة اغتيال، و(٢٨٠٠) حالة اختطاف، كما وتشمل معلومات عن أكثر من (١٢٠) متغيراً، ويقوم عليها (٧٥) جامع بيانات بـ(٦) لغات، ويشرف عليها (١٢) خبيراً في الإرهاب، وفيها أكثر من (٢) مليون مقالة اخبارية ونحو(٢٥٠٠٠) مصدر جديد تمت مراجعتها لجمع البيانات للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٤م) لوحدها. ويمكن الوصول اليها من خلال

الرابط (LaFree & Dugan, 2006) http:www. Strat.umd.edu.

ويقوم البحث في مركز ستارت (START) على ثلاث مجموعات عمل هي:

**مجموعة العمل (WG1(1**

وتعمل على: تكوين الجماعات الإرهابية وتجنيدهم

وتنطلق مجموعة العمل (١) من أن الإرهاب وسيلة متاحة لعدد من اللاعبين (حكومات، حكومات فرعية، أفراد) الذين يؤمنون باستخدام الإرهاب لتحقيق أهدافهم.

- وعلى الفرق بين الإرهاب التاريخي والمعاصر
- والتركيز على المنظمات الإرهابية التي تشكل تهديداً ( مثل القاعدة)

**مجموعة العمل (WG2(2**

وتعمل على: الجماعات الإرهابية : البقاء والديناميات.

وهذه المجموعة تمثل بحثاً متعدد الحقول يركز على فهم ديناميات الجماعة الإرهابية ويقوم عمل هذه المجموعة على :

١ ـ المجموعة الإرهابية تمثل الرأس ( apex) في هرم القاعدة، هذا الهرم فيه شريحة عريضة من الداعمين والمتعاطفين.

٢ ـ تشمل قاعدة الهرم المتعاطفين مع الإرهاب الذين يتفقون معه في الأهداف حتى لو اختلفوا في طريقة التنفيذ أو قد يعارضون إلحاق الأذى بالمدنين، أما المستويات العليا من الهرم فترتبط مع التعبئة (mobilization) بما في ذلك دعم العنف وزيادة الالتزام بأفعال الإرهاب

٣ـ بقاء المجموعات الإرهابية يعتمد على ارتباطها مع القاعدة الكبرى للهرم من أجل التغطية، والمعلومات، والخبراء، والدعم، والتجنيد.

٤ـ التنافس بين الجماعات الإرهابية وبين الجماعة الإرهابية والقاعدة للحصول على الدعم.

**مجموعة العمل WG3(3)**

وتعمل على: الاستجابة الاختيارية للتهديدات والهجمات الإرهابية

وتشمل هذه المجموعة دراسة إدراكات الناس للاستجابة للحوادث الإرهابية والتعافي من الحوادث الإرهابية مع التركيز على الإرهاب المحلي كما تم استخدام البيانات التي تقرها وزارة الخارجية الأمريكية (DOS .S.U) وتتوافر من خلال الرابط http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/ ومؤسسة (MIPT /RAND)، ويمكن الوصول إليها من خلال الرابط: http://www.rand.org/ise/projects/terrorismdatabase/ حيث تتوافر معلومات من ١٩٦٨-٢٠٠٦م، ويمكن الوصول إليها من خلال الرابط: http://www.johnstonsarchive.net/terrorism/intlterror.html. أمّا على مستوى الحوادث وفق الدولة فقد تم استخدام البيانات المتوافرة على قاعدة GTD: http://209.232.239.37/gtd1/browse.aspx?what=location

والجدول التالي يبين أهم قواعد البيانات في الإرهاب.

**الجدول رقم (٩) أهم قواعد البيانات المعنية بالإرهاب**

| المصدر | النطاق | الفترة | عدد الحوادث |
|---|---|---|---|
| هيئة راند RAND | دولي | ١٩٦٨-١٩٩٧ | ٨٥٠٩ |
| الإرهاب الدولي: خصائص حوادثه (هيئة ITERATE) | دولي | ١٩٦٨-٢٠٠٠ | ١٠٨٣٧ |
| وزارة الخارجية الأمريكية | دولي | ١٩٨٠-٢٠٠١ | ١٠٠٢٦ |
| تكنولوجيا الاتصال: البحوث الأساسية والتطبيقات (هيئة كوبرا COBRA) | دولي | ١٩٩٨-١٩٩٩ | ١٠٤١ |
| الإرهاب في أوروبا الغربية: بيانات الحوادث (هيئة TWEED) | وطني (أوروبا) | ١٩٥٠-١٩٩٩ | ١٠٤٩٨ |
| معهد (MIPT) لمنع الإرهاب | وطني ودولي | ٢٠٠١-٢٠٠٢ | ٢٢٦١ |
| هيئة (Pinkerton) للاستخبارات العالمية | وطني ودولي | ١٩٧٠-١٩٩٧ | ٧٠٢١٥ |
| هيئة (TRITON) استخبارات وبحوث الإرهاب | وطني ودولي | منتصف ٢٠٠٠ - منتصف ٢٠٠٢ | ٢٤٥٢ |

المصدر: شميد، ٢٠٠٤م، ص ٥١

### ٦ .٢ .٣ فهرس السلام الدولي

استخدم في هذا الفهرس (٢٣) مؤشرا لقياس السلام وأثر غيابه في المجتمع. وقسمت إلى ثلاث مجموعات هي: مقاييس الصراعات المحلية او الدولية، ومقاييس السلامة والأمن في المجتمع، ومقاييس العسكرة. (لمزيد من التفاصل يرجى الاطلاع على الروابط التالية).

http://www.visionofhumanity.org/gpi/home.php

ترتيب فهرس السلام الدولي

http://www.visionofhumanity.org/gpi/results/rankings.php

فهرس السلام الدولي لعام ٢٠٠٩

http://www.visionofhumanity.org/images/content/GPI-2009/2009-GPI-WorldMapMono-20090603.pdf

## ٦ .٣ الإنفاق العسكري في العالم

وقد تم اعتماد أرقام الإنفاق العسكري في العالم من خلال الرابط:

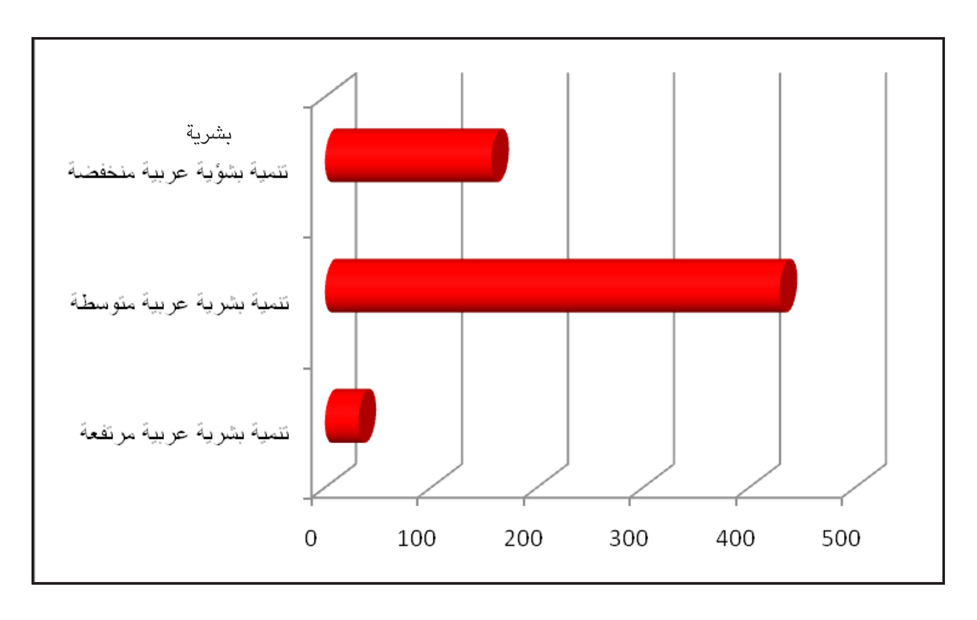
http://www.google.com/search?sourceid=navclient&aq=t&ie=UTF-8&rlz=1T4RNWN_enJO307JO307&q=military+expenditures+arab+world

# الفصل السابع

# التنمية البشرية والإرهاب

## ٧ . التنمية البشرية والإرهاب

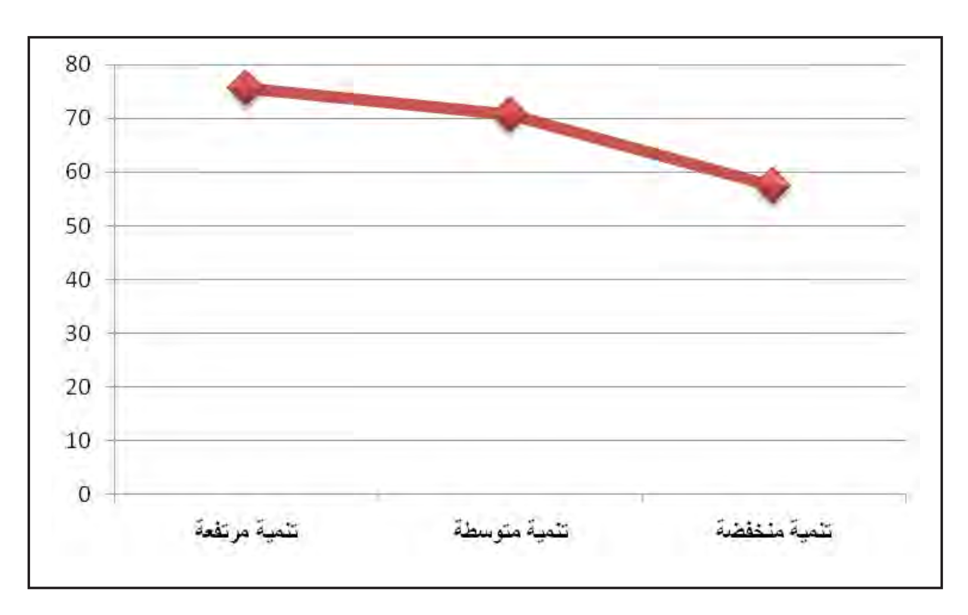
الإرهـاب: بلغ عـدد الحـوادث الإرهابيـة في الوطن العـربي (٥٨٧٥) حادثـة منهـا (٤٤٦٥) في المـدة (١٩٧٠-١٩٩٧م) ومنهـا (١٤١٠) حادثة في المـدة (١٩٩٨-٢٠٠٦م). وعند توزيع الحوادث الإرهابية وفق مسـتوى التنميـة العربية يلاحظ أنهـا تنخفض عند الدول المرتفعة في مسـتوى التنمية البشريـة. أما معـدلات جرائم القتل فقد كانت الأعلى في الدول العربية ذات المستوى المنخفض من التنمية البشرية (شكل٤٨).



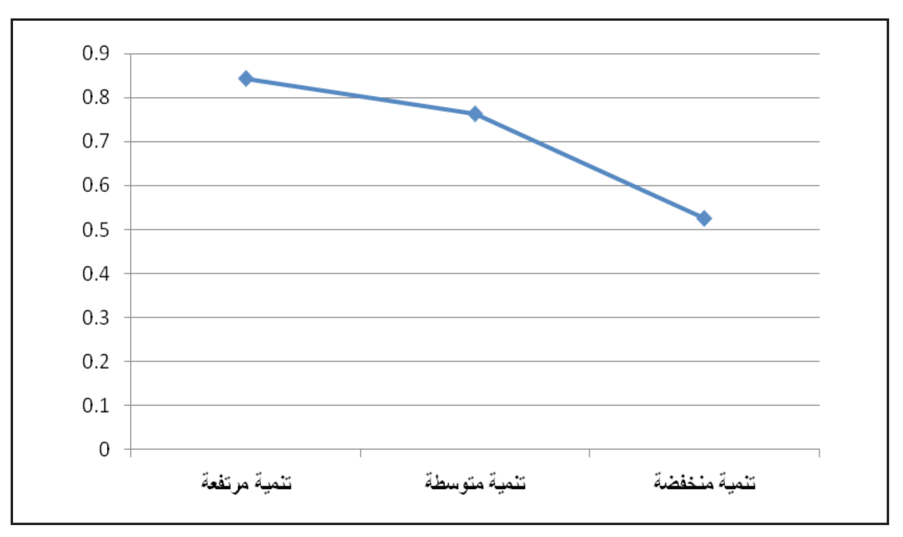

**الشكل رقم (٨٠) عدد الحوادث الإرهابية وفق مستوى التنمية البشرية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٦م**

## ٧ .١ التنمية البشرية والإرهاب

يظهـر الجدول التـالي الفروق في أدلـة التنمية البشريـة في الوطن العربي التـي تعـزى إلى مسـتوى التنميـة (مرتفعـة، ومتوسـطة، ومنخفضـة). ففي متغـير العمر المتوقـع عند الولادة تبـين وجود فروق ذات دلالـة إحصائية ( ف= ١٣٢, ١٦ والفا = ٠٠٠, ٠). ولقد وصل الفرق في متوسط العمر بين الدول ذات التنمية المرتفعة والمنخفضة (١٨) عاما. كما وصل هذا الفرق إلى (١٣) عاما بين متوسط العمر في الدول ذات التنمية المتوسطة والمنخفضة.

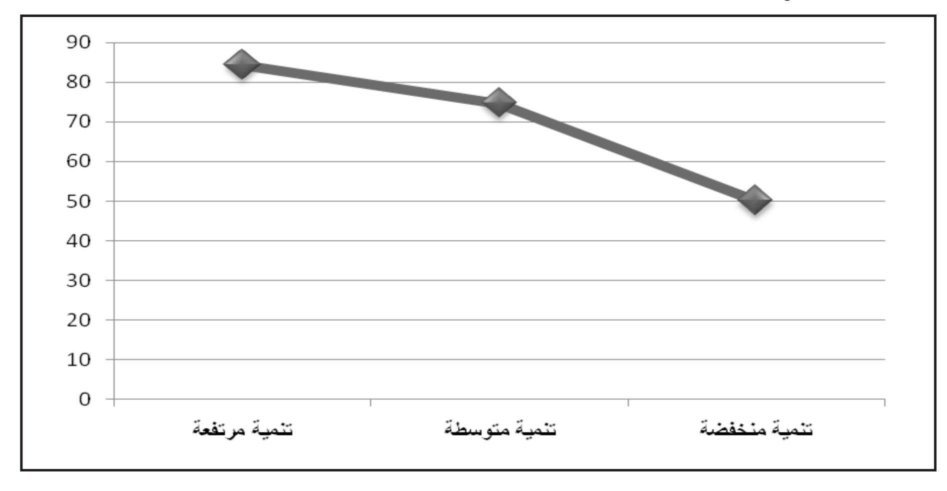



**الشكل رقم (٨١) الفروق في متوسط العمر المتوقع عند الولادة وفق مستوى التنمية**

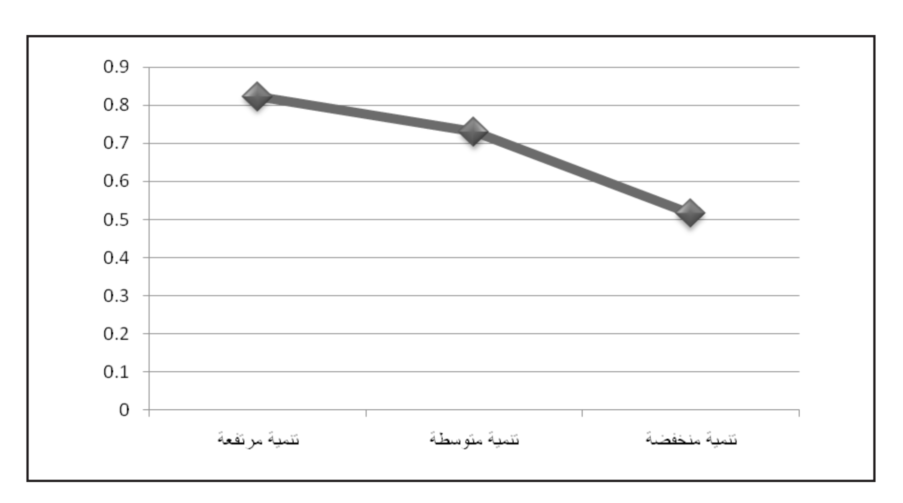



**الشكل رقم (٨٢) الفروق في دليل العمر المتوقع عند الولادة وفق مستوى التنمية**

أما متغير الإلمام بالقراءة والكتابة لمن هم في عمر (١٥) سنة فأكثر فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ( ف= ٨,٩٤٩ والفا = ٠,٠٠٢). وقد وصل الفرق في متوسط النسبة بين الدول ذات التنمية المرتفعة والمنخفضة (٣٤٪). كما وصل هذا الفرق إلى (٢٤٪) في المتوسط بين الدول ذات التنمية المتوسطة والمنخفضة.

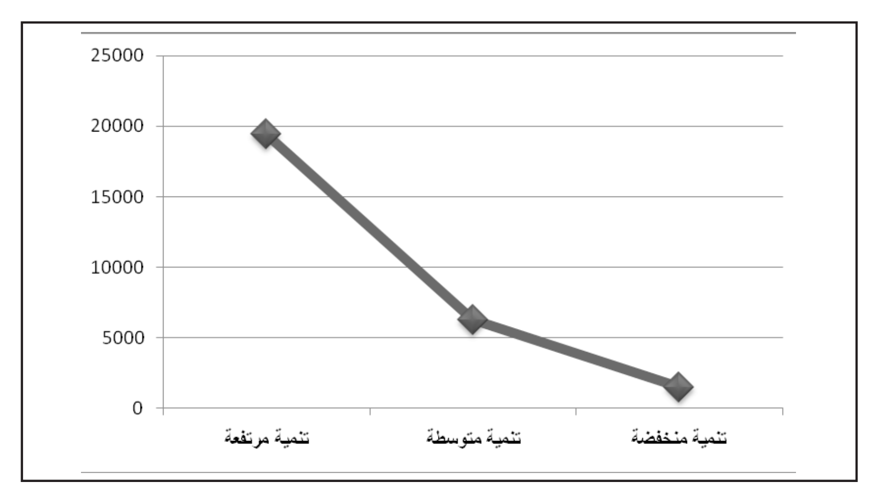



**الشكل رقم (٨٣) الفروق في نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة وفق مستوى التنمية**

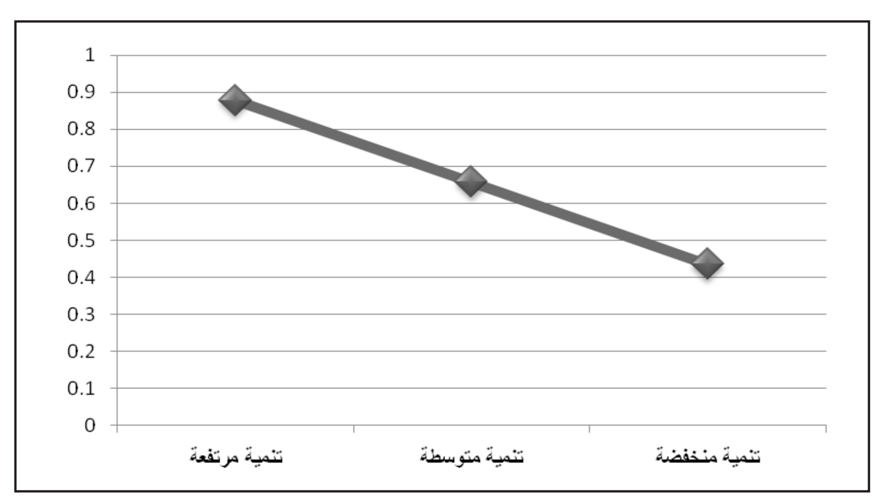



**الشكل رقم (٨٤) الفروق في دليل الإلمام بالقراءة والكتابة وفق مستوى التنمية**

وتبين وجود فرق ذي دلاله إحصائية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي( ف= ٢٦٢ ,٢٥ والفا = ٠٠٠ ,٠). وقد وصل الفرق في متوسط نصيب الفرد بين الدول ذات التنمية المرتفعة والمنخفضة (١٧٩٦٠) دولاراً. كما وصل هذا الفرق إلى (١٣١٥٦) دولار في المتوسط بين الدول ذات التنمية المتوسطة والمنخفضة.




**الشكل رقم (٨٥) الفروق بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق مستوى التنمية**




**الشكل رقم (٨٦) الفروق بين دليل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفق مستوى التنمية**

أما متغير نسبة الالتحاق بمراحل التعليم الثلاثة الأساسية فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (ف= ٤,٠٥٧ والفا = ٠,٠٣). وقد وصل الفرق في متوسط نسبة الملتحقين بين الدول ذات التنمية المرتفعة والمنخفضة (٣٠٪). كما وصل هذا الفرق إلى (٢٢٪) في المتوسط بين الدول ذات التنمية المتوسطة والمنخفضة.




**شكل (٨٧) الفروق في نسبة إجمالي المسجلين في المراحل التعليمية الثلاثة الأولى وفق مستوى التنمية**

يظهر الجدول (٨) الفروق في متوسط الحوادث الإرهابية في الوطن العربي التي تعزى إلى مستوى التنمية (مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة).

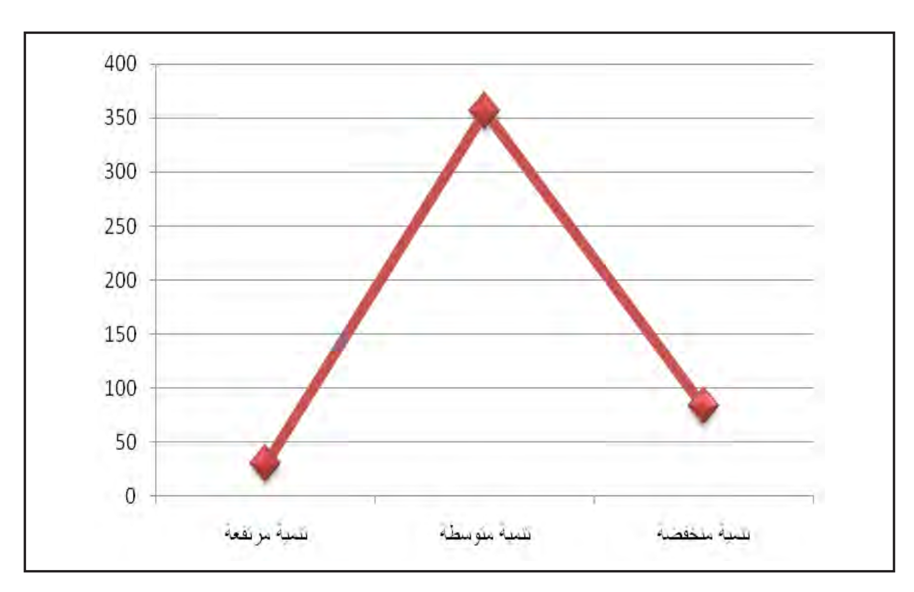
ففي متوسط عدد الحوادث الإرهابية للمدة (١٩٧٠-١٩٩٧) تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (ف= ٠٨٦ , ١ , ٠ والفا = ٣٦٠ , ٠). وقد وصل الفرق في متوسط الحوادث الإرهابية بين الدول ذات التنمية المرتفعة والمنخفضة (-٥٣) حادثاً. كما وصل هذا الفرق إلى (٢٧٣) حادثاً بين متوسط الحوادث الإرهابية في الدول ذات التنمية المتوسطة والدول ذات التنمية المرتفعة.

وفي متوسط عدد الحوادث الإرهابية للمدة (١٩٩٨-٢٠٠٦) تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ( ف= ٤٦٣ , ٠ والفا = ٣٦٠ , ٠ ). وقد وصل الفرق في متوسط الحوادث الإرهابية بين الدول ذات التنمية المرتفعة والدول ذات التنمية المنخفضة (-٩٠) حادثاً. كما وصل هذا الفرق إلى (-٢٠) حادثاً بين الدول ذات التنمية المتوسطة والدول ذات التنمية المنخفضة.

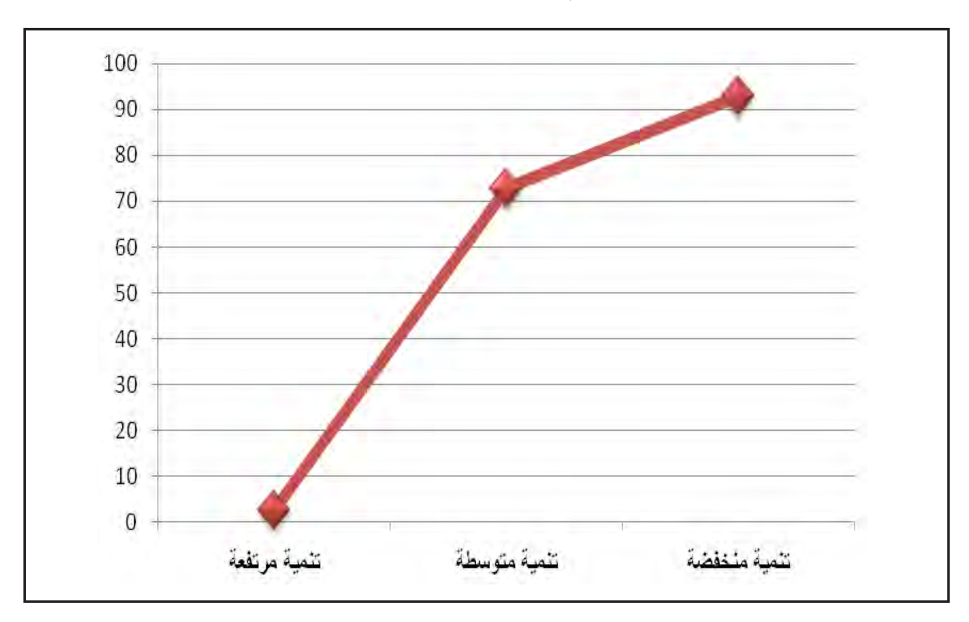
**الجدول رقم (١٠) تحليل التباين لفحص الفروق في أدلة التنمية البشرية التي تعزى لمستوى التنمية البشرية**

| المؤشر | | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | ف | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العمر المتوقّع عند الولادة | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ٩٩٨,٩٣٠<br>٢٩٧,٠١٦<br>٨٩٥,٩٤٦ | ٢<br>١٦<br>١٨ | ٢٩٩,٤٦٥<br>١٨,٥٦٣ | ١٦,١٣٢ | ٠,٠٠٠ |
| الإلمام بالقراءة والكتابة عمر ١٥ سنة فأكثر | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ٢٥٩٢,٠٣٢<br>٢٤٦١,٩٩٨<br>٥٠٥٤,٠٣٠ | ٢<br>١٧<br>١٩ | ١٢٩٦,٠١٦<br>١٤٤,٨٢٣ | ٨,٩٤٩ | ٠,٠٠٢ |

| المسجلون | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ١٦٨٣,٧٧٢<br>٣٣٢٠,٣٣٣<br>٥٠٠٤,١٠٥ | ٢<br>١٦<br>١٨ | ٨٤١,٨٨٦<br>٢٠٧,٥٢١ | ٤,٠٥٧ | ٠,٠٣٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي بالدولار | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ٦٢٢٨٤٥٧٩١,٣٣٨<br>١٦٠٢٥٩٥٦١,١٠٠<br>٧٨٣١٠٥٣٥٢,٤٣٨ | ٢<br>١٣<br>١٥ | ٣١١٤٢٢٨٩٥,٦٧<br>١٢٣٢٧٦٥٨,٥٤٦ | ٢٥,٢٦٢ | ٠,٠٠٠ |
| دليل العمر المتوقّع عند الولادة | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ٠,١٣٧<br>٠,٠٨٣<br>٢٢٠. | ٢<br>١٥<br>١٧ | ٠,٠٦٩<br>٠,٠٠٦ | ١٢,٤٢٤ | ٠,٠٠١ |
| دليل الإلمام بالقراءة والكتابة | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ٠,١٢٦<br>٠,١٧٥<br>٠,٣٠١ | ٢<br>١٥<br>١٧ | ٠,٠٦٣<br>٠,٠١٢ | ٥,٤٣٠ | ٠,٠١٧ |
| دليل نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي بالدولار | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ٠,٢٨٢<br>٠,١٢٧<br>٠,٤٠٩ | ٢<br>١٥<br>١٧ | ٠,١٤١<br>٠,٠٠٨ | ١٦,٦١٤ | ٠,٠٠٠ |

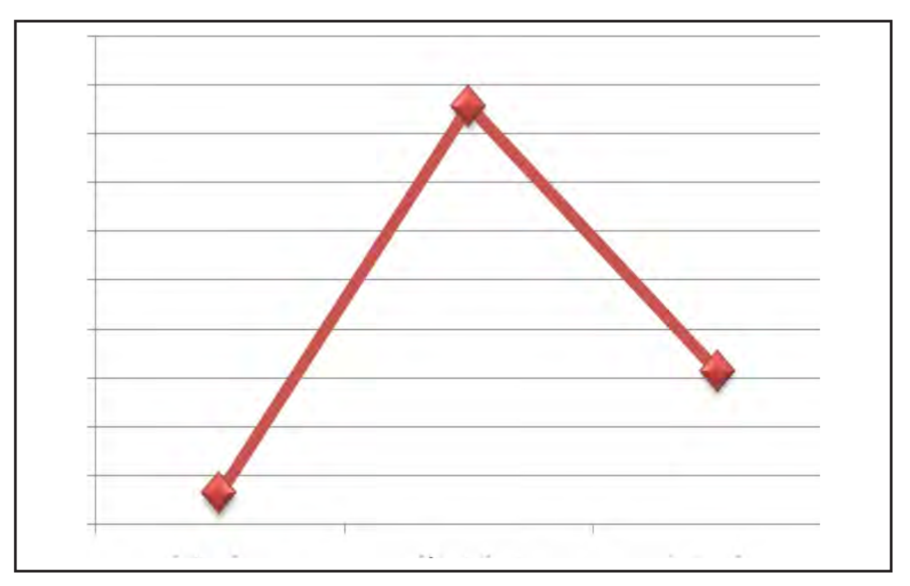



الشكل رقم (٨٨) الفروق في متوسط حوادث الإرهاب للمدة ١٩٧٠-١٩٩٧م وفق مستوى التنمية




الشكل رقم (٨٩) الفروق في متوسط حوادث الإرهاب للمدة ١٩٩٨-٢٠٠٦م وفق مستوى التنمية

أمـا متوسـط إجمالي عدد الحـوادث الإرهابية للمـدة (١٩٧٠-٢٠٠٦) فقـد تبـين عدم وجود فـروق ذات دلالـة إحصائيـة ( ف= ١,٠٥٦ والفا = ٠,٣٧٠ ). وقد وصل الفرق في متوسط الحوادث الإرهابية بين الدول ذات التنمية المرتفعة والدول ذات التنمية المنخفضة إلى(-١٢٥) حادثاً. كما وصل هذا الفرق إلى (٢٧١) حادثاً بين الدول ذات التنمية المتوسـطة والدول ذات التنمية المنخفضة. . كما وصل هذا الفرق إلى (-٣٩٧) حادثاً بين الدول ذات التنمية المرتفعة والدول ذات التنمية المتوسطة.



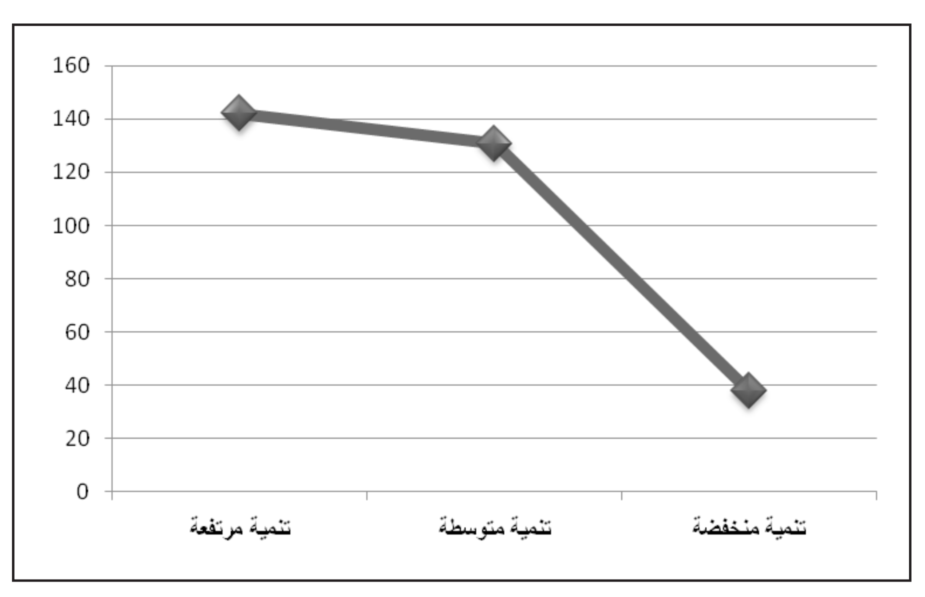
**الشكل رقم(٩٠) الفروق في متوسط حوادث الإرهاب للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٦ وفق مستوى التنمية**

أما متوسـط معدل جرائم القتل لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ( ف= ٧,٧١٢ والفا = ٠,٠٠٦ ). فقد وصل الفرق في متوسـط معدل هذه الجرائم بين الـدول ذات التنمية المرتفعة والدول ذات التنمية المنخفضة (-٢٢) جريمة. كما وصل هذا الفرق إلى (-٢١) جريمة بين الدول ذات التنمية المتوسطة والدول ذات التنمية المنخفضة.




**الشكل رقم (٩١) الفروق بين متوسط معدل جرائم القتل لكل مائة ألف من السكان وفق مستوى التنمية**

أما متوسط معدل نزلاء السجون لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان فقد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (ف= ٢,١٦٣ والفا = ٠,١٤٩). وكان الفرق في متوسط المعدل بين الدول ذات التنمية المرتفعة والدول ذات التنمية المنخفضة (١٠٤) نزلاء. كما وصل هذا الفرق إلى (٩٢) نزيلاً بين الدول ذات التنمية المتوسطة والدول ذات التنمية المنخفضة.

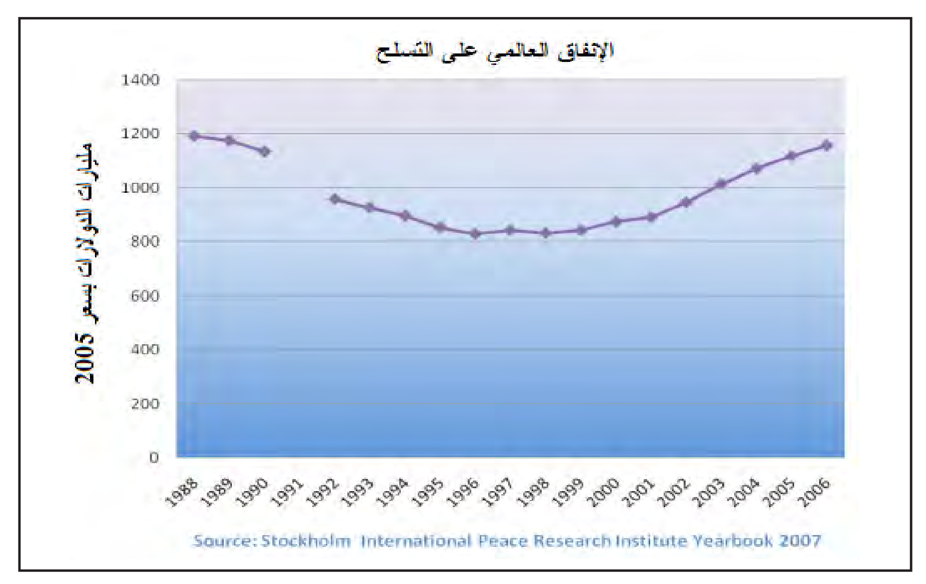



**الشكل رقم (٩٢) الفروق بين متوسط معدل نزلاء السجون لكل مائة ألف من السكان وفق مستوى التنمية**

أمـا متوسـط الإنفـاق على التسـلح (بملايـين الـدولارات) فتبين عدم وجـود فروق ذات دلالة إحصائيـة ( ف= ٢٦٧ , ٠ والفا = ٧٦٩ , ٠ ). وقد كان الفـرق في متوسـط الإنفـاق بين الـدول ذات التنمية المرتفعـة، والدول ذات التنميـة المنخفضة (١٣٦٠) مليوناً. كـما وصل هذا الفرق إلى (١٩٩٨) مليوناً بين الدول ذات التنمية المتوسطة والدول ذات التنمية المنخفضة.




الشكل رقم(٩٣) الفروق في متوسط الإنفاق على التسلح وفق مستوى التنمية




الشكل رقم (٩٤) الإنفاق على التسلح في العالم

المصدر: http://www.globalissues.org/article/75/world-military-spending

## الجدول رقم (١١) الإنفاق على التسلح في الوطن العربي

| الدولة | الإنفاق بالدولار | السنة |
|---|---|---|
| السعودية | $18.0 billion | 2005 est. |
| الجزائر | $3.0 billion | 2005 est. |
| الكويت | $3.0 billion | 2005 est. |
| الإمارات | $2.7 billion | 2005 |
| مصر | $2.5 billion | 2005 |
| المغرب | $2.3 billion | 2005 est. |
| قطر | $2.2 billion | 2005 |
| الأردن | $1.4 billion | 2005 est. |
| العراق | $1.3 billion | 2005 est. |
| اليمن | $992 million | 2005 est. |
| سوريا | $858 million | N/A [see |
| البحرين | $628 million | 2005 est. |
| ليبيا | $590 million | 2005 |
| السودان | $587 million | 2004 |
| لبنان | $541 million | 2004 |
| تونس | $440 million | 2005 |
| عُمان | $253 million | 2005 est. |
| الصومال | $22 million | 2005 est. |
| موريتانيا | $19 million | 2005 est. |
| الدول العربية | 41.330 billion | |
| إيران | 4.3 billion | |
| إسرائيل | 9.4 billion | |
| الولايات المتحدة | 500 billion | |
| العالم | 1100 billion | |

المصدر:

http://www.google.com/search?sourceid=navclient&aq=t&ie=UTF-8&rlz=1T4RNWN_enJO307JO307&q=military+expenditures+arab+world

## الجدول رقم (١٢) تحليل التباين لفحص الفروق في حوادث الإرهاب التي تعزى لمستوى التنمية البشرية

| النظام الوسيط | | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | ف | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإرهاب ١٩٧٠-١٩٩٧ | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ٤٤٢٤٩٠,٤١<br>٣٤٦٢٥١٢,٤<br>٣٩٠٥٠٠٢,٨ | ٢<br>١٧<br>١٩ | ٢٢١٢٤٥,٢٠٧<br>٢٠٣٦٧٧ | ١,٠٨٦ | ٠,٣٦ |
| الإرهاب ١٩٩٨-٢٠٠٦ | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ١٥٤٢٥,١٧٨<br>٢٤٤٧٧٧,٧٧<br>٢٦٠٢٠٢,٩٥ | ٢<br>١٥<br>١٧ | ٧٧١٢,٥٨٩<br>١٦٣١٨,٥١٨ | ٠,٤٧٣ | ٠,٦٣٢ |
| الإرهاب ١٩٧٠-٢٠٠٦ | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ٥٦٥٩٧١,٧٥<br>٤٥٥٦٦٦٥٩,٩<br>٥١٢٢٦٣١,٧ | ٢<br>١٧<br>١٩ | ٢٨٢٩٨٥,٨٧٧<br>٢٦٨٠٣٨,٨١٩ | ١,٠٥٦ | ٠,٣٧٠ |
| معدل جرائم القتل لكل (١٠٠) ألف من السكان | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ٨٢٧,٨١٢<br>٧٥١,٤١٧<br>١٥٧٩,٢٢٩ | ٢<br>١٤<br>١٦ | ٤١٣,٩٠٦<br>٥٣,٦٧٣ | ٧,٧١٢ | ٠,٠٠٦ |
| معدل نزلاء السجون لكل (١٠٠) ألف من السكان | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ٢٣٢٨٤,٩٢٩<br>٨٠٧٣٦,١٨٢<br>١٠٤٠٢,١١ | ٢<br>١٥<br>١٧ | ١١٦٤٢,٤٦٥<br>٥٣٨٢,٤١٢ | ٢,١٦٣ | ٠,١٤٩ |
| الإنفاق على التسلح بملايين الدولارات | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>الكلية | ٩٥٥١٨٨١,٣٦٩<br>٢٦٨٣١٥١٣٣,٥٧٦<br>٢٧٧٨٦٧٠١٤,٩٤٤ | ٢<br>١٥<br>١٧ | ٤٧٧٥٩٤٠,٦٨٤<br>١٧٨٨٧٦٧٥,٥٧٢ | ٠,٢٦٧ | ٠,٧٦٩ |

## ٧ . ٢ العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب

يلاحظ من الجدول أدناه وجود علاقة متباينة بين أدلة التنمية البشرية وكل من إجمالي الحوادث الإرهابية، ومعدلات جرائم القتل لكل (١٠٠) ألف من السكان، ومعدلات نزلاء المؤسسات الإصلاحية وإجمالي الأنفاق العسكري السنوي. فقد تبين وجود علاقة عكسية بين كل من العمر المتوقع عند الولادة، والإلمام بالقراءة والكتابة لمن هم في عمر (١٥) سنه فأكثر، ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي و إجمالي الحوادث الإرهابية. وهذا يدعم فكرة أن التنمية البشرية محصنة ضد الإرهاب، فالاستثمارات الاجتماعية تحول دون السماح للناس بالانخراط في نشاطات وأفعال إرهابية تهدد هذه الاستثمارات.

أما أشكال العنف الأخرى، ومنها جرائم القتل لكل (١٠٠) ألف من السكان، فقد تبين وجود علاقة عكسية بينها وبين كل من قيمة دليل التنمية البشرية والعمر المتوقع عند الولادة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما تبين وجود علاقة سلبية وقوية بين معدلات نزلاء المؤسسات الإصلاحية (السجون) مع العمر المتوقع عند الولادة، وتبين وجود علاقة إيجابية مع كل من قيمة دليل التنمية البشرية، ومستوى التنمية البشرية (١ =عالية ٢= متوسطة ٣= منخفضة) ، والإلمام بالقراءة والكتابة، وإجمالي القيد عام في مراحل التعليم الثلاثة الأولى.

وأخيرا فقد تبين وجود علاقة ضعيفة بين أدلة التنمية البشرية وإجمالي الإنفاق على التسلح، وهذا يعني أن الدول العربية تنفق على التسلح بسخاء بغض النظر عن مستواها في التنمية البشرية (أو مستواها الاقتصادي).

**الجدول رقم (١٣) معاملات الارتباط بين بعض مؤشرات التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**

| مؤشرات التنمية البشرية | إجمالي الحوادث الإرهابية ١٩٧٠-٢٠٠٧ | إجمالي وفيات الحوادث الإرهابية ١٩٧٠-٢٠٠٧ | إجمالي إصابات الحوادث الإرهابية ١٩٧٠-٢٠٠٧ |
|---|---|---|---|
| مستوى التنمية البشرية | -٠,٤٩٩ | -٠,٥٠٤ | -٠,٥٠٤ |
| العمر المتوقع عند الولادة | -٠,١٦٦ | -٠,٢٣ | -٠,٢٤٢ |
| إجمالي الدخل القومي | -٠,٢٠٣ | ٠,١٨٥ | -٠,١٨٣ |
| الأمية | ٠,١١٧ | ٠,١١٦ | ٠,٠٦ |
| نسبة الاطفال الذي يصلون لعمر ٤٠ سنة | -٠,٢٠٩ | -٠,١١٨ | -٠,١٤٧ |
| فهرس الفقر البشري | -٠,٢٣٨ | -٠,٠٦٦ | -٠,٢٣٨ |
| متوسط عدم الإنصاف المرتبط بالنوع | -٠,٤١٦ | -٠,٤٢٣ | -٠,٤١٣ |
| الإنفاق الحكومي على التعليم | -٠,١٨٣ | -٠,١٥٧ | -٠,١٧٩ |
| الإنفاق الحكومي على الجيش | -٠,١٣١ | -٠,١٩٦ | -٠,٠٩ |

# ٧. ٣ الخلاصة والإستنتاجات

## ٧. ٣. ١ التنمية البشرية تضعف الدعم المحلي لنشاطات الإرهاب

يمكن أن تسهم التنمية البشرية في توسيع خيارات الشرائح الاجتماعية الفقيرة، أو خلق طبقة وسطى جديدة في المجتمعات المحلية الداعمة للإرهاب تقليدياً، وتزداد الاستثمارات الاجتماعية للناس مما يجعلهم أكثر انغماسا في دعم حماية هذه الاستثمارات من مهدداتها كالجريمة والإرهاب. ومن ثم تصبح الرابطة بين الفرد والمجتمع أكثر قوة، وهنا يدرك الناس

الميزات الاقتصادية والاجتماعية للسلام الاجتماعي والأمن الإنساني، ومن ثم تُخفف مصادر الدعم للنشاطات الإرهابية لكونها مهدداً أساسياً للاستقرار الاجتماعي والمصالح الاجتماعية.

## ٧ .٣ .٢ التنمية البشرية تحبط تجنيد الإرهابيين

يعد الإرهاب استجابة فعلية لاعتقاد المجندين بعدم الإنصاف وبالظلم الواقع عليهم. وغالبا ما تقوم المنظمات الإرهابية بجذب أعضاء جدد من مجتمعات محلية، خاصة من الفئات المهمشة والمستضعفة. بالإضافة إلى أنّ بعض المنظمات الإرهابية توفر حوافز مادية، ودعماً أسرياً للمجندين. ونظراً لأنّ التنمية البشرية تقوم على تمكين الناس وتعظيم خياراتهم، يمكن أن تخفف التنمية البشرية حجم المجتمع المحلي المستهدف من الإرهابيين من خلال خفض مستويات إدراكهم للظلم الاجتماعي، وتوفير البدائل المناسبة لحث الأفراد في هذه المجتمعات فمثلا في الفلبين كانت مشاريع الموز بدائل مناسبة للمجتمعات المحيطة التي تعد داعما تقليديا للإرهاب، وتحولت الاستثمارات الخاصة إلى توظيف ١٠٠٪ ، وتحولت المنطقة التي كانت معروفة (بمنطقة القتل في مندناو (Mindanao) إلى مناطق آمنة. وبالطبع فإن التجنيد لا يقتصر على الطبقة الفقيرة، ولكنه يعتمد على واقع المجتمع وطبقة الصراع، فيمكن التجنيد من جميع الطبقات.

## ٧ .٣ .٣ الدعم غير الكافي لسياسات التنمية البشرية يؤدي إلى تضخم التوقعات ويحدد الدعم للإرهاب

لكي تنجح السياسات في مجال التنمية البشرية وتكون فعالة، لابد من أن تكون مدعومة دعماً متوازياً مع حجم المجتمع المستهدف، والتوزيع

الجغرافي، وحاجات المجتمع المستهدف، وإذا ما فشلت هذه السياسات، فإن عدم تحقيق توقعات الناس، يصبح المردود الاجتماعي سـلبياً، وينعكس هذا الفشل سلبياً على المجتمع ويؤدي إلى تجدد دعم الإرهاب والعنف.

## ٧. ٣. ٤ إن قـدرة التنميـة البشريـة على كبـح الإرهاب تعتمد على مدى تطبيق سياساتها

إن أكثر سياسات التنمية البشرية نجاحاً هي تلك السياسات التي:

١ ـ تعتمد استشارة قيادات المجتمع المحلي

٢ـ تبنـى على تقديـر الحاجات التي تمثل متطلبـات معينة في المجتمعات المستهدفة

٣ـ تتضمن آليات إنفاق تضمن إدارة مالية مناسبة.

## ٧. ٣. ٥ التنمية البشرية يمكن أن تكون شرطا لكبح الإرهاب

يمكـن أن تكبح التنمية البشرية الإرهاب مـن خلال توفير بدائل جيدة للأسباب الدافعة له، من خلال تجفيف مصادر دعمه، وتحصين المواطن ضد إغراءات التجنيد في الأعمال الإرهابية.

## ٧. ٣. ٦ التنمية البشرية بمفردها لا تزيل الإرهاب

لا يمكـن للتنميـة البشريـة أنّ تزيـل الإرهـاب ولكـن يمكـن أن تزيـل الإرهـاب عندمـا تطبّق وتدعم باقتـدار، وعندما تندرج مـع اتجاهات متعددة تشمل السياسي والعسكري والأبعاد المجتمعية. (Cragin & Chalk, 2003).

# المراجـــع

## أولا: المراجع العربية


الأمـم المتحدة (٢٠٠م). مؤتمـر الأمم المتحدة العاشر لمنـع الجريمة ومعاملة المذنبين: الجرائم المتصلة بشبكات الحواسيب.

أوينـز وليم (٢٠٠١م). إدارة السياسـة الدفاعية في القرن الحادي والعشرين ص ص ٨٥-١١١ في مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية. القيـادة والإدارة في عـصر المعلومـات. الإمـارات العربية المتحدة:المؤلف.

البحـر، عبـد الرحمـن (١٩٩٩م). معوقـات التحقيـق في جرائـم الانترنت. «رسـالة ماجسـتير غير منشـورة». الرياض: جامعة نايـف العربية للعلوم الأمنية.

البداينـة، ذياب (١٩٩٨م) الجرائم المسـتحدثة والبحـث العلمي في المجتمع العـربي، بحث مقـدم للندوة العلمية حـول دور البحث العلمي في معالجة مشـكلة الجريمة والانحـراف في الدول العربيـة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ــــــــــــــ، (١٩٩٩م). جرائـم الحاسـب والانترنـت. في مركـز الدراسـات والبحـوث ص ص ٩٣-١٢٦ الظواهـر الإجراميـة المستحدثة وسبل مواجهتها. الرياض: المؤلف.

ــــــــــــــ، (٢٠٠٠م) التحديـات القادمـة للمجتمع العربي. مجلة دراسات مستقبلية، ع٥، جامعة أسيوط، ص ٨٧ـ١٠٨١.

ـــــــــــــ، (٢٠٠٣م) واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي. مركز الدراسات والبحوث. الرياض: المؤلف.

ـــــــــــــ، (٢٠٠٦م). الأمن وحرب المعلومات.عمان: دار الشروق.

ـــــــــــــ، (٢٠١٠م). فحص فروض نظرية النشاط الرتيب. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات.

ـــــــــــــ، (٢٠١٠م). الأمن الوطني في عصر العولمة. وزارة الثقافة. الأردن.

البداينة، ذياب ، والطراونة أخليف، والعثمان، حسين، وأبو حسان، ريم (٢٠٠٩م) عوامل الخطورة لدى الشباب الجامعي في الأردن. عمان: المجلس الأعلى للشباب.

بريجنسكي، زبغنيو(١٩٩٨م). الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين. ترجمة مالك فاضل. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

البشرى، محمد الأمين (١٩٩١م). أنماط الجرائم في الوطن العربي. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ـــــــــــــ، (٢٠٠٠م). الأمن العربي: المقومات والمعوقات. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

بوفنكيرك، فرانك، وابو شقرة، بشير (٢٠٠٤م) الإرهاب والجريمة المنظمة في منتدى حول الجريمة والفساد ص ص ٣-١٥ المجلد ٤، العددان ١ و ٢ الأمم المتحدة: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة

بيترمارتـين هانـس وشـومان هارالـد(٢٠٠٣). فـخ العولمة: الاعتـداء على الديمقراطيـة والرفاهيـة. ترجمة عدنان عباس عـلي. الكويت: عالم المعرفة (٢٩٥).

الخليفـة، عبدالله حسـين (١٩٩٤م). المحددات الاجتماعيـة لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض، الكتاب السنوي،ص ص ٥٤ ـ١٤٦ .

ـــــــــــــــ، (١٩٩٨م). التنميـة والجريمـة في الوطـن العـربي. ورقـة بحث غير منشـورة.«أعمال المؤتمر السـنوي لقضايا السـكان والتنمية». القاهرة.

ـــــــــــــــ، (٢٠٠٠م). اتجاهـات الجريمة ونظـم العدالة الجنائية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

دانيـال، مارك هانيـز(٢٠٠٢م). عالم محفـوف بالمخاطر: إسـتراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة. ترجمة أدهم شاكر عضيمة. الرياض: العبيكان

راشـمل، أندرو، (١٩٩٩م). الجريمة في فضـاء الانترنت. ترجمات شرطية. ع٨٦. مركز البحوث والدراسات. شرطة دبي، دبي.

رامبتون، شـيلدون وسـتوبر جون(٢٠٠٤م). أسلحة الخداع الشامل. ترجمة مركز التعريب والبرمجة. لبنان: المترجم

روسنبرخ، ريتشـارد (٢٠٠٠م) التأثير الاجتماعي للحاسبات، ترجمة سرور علي سرور،الرياض، دار المريخ.

سـليم، طارق عبـد الوهـاب (١٩٩٧م). الجرائـم المرتكبة بواسـطة الإنترنت وسبل مكافحتها. بحث مقدم إلى الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة، مجلس وزراء الداخلية العرب، تونس

سيرسـلودي، ماتينيا (٢٠٠٤م) الكشف المبكر عن الحملات الإرهابية. ص ص ٧١-٨٩ في منتدى حول الجريمة والفسـاد المجلد ٤، العددان ١ و ٢ الأمم المتحدة: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة

فيلبسـون، سـتيفن (٢٠٠٠م) الجريمة الالكترونية في القـرن الـ٢١، ترجمـة آمنـة عـلي يوسـف، دبي:القيادة عامـة لشرطة دبي، مركـز البحوث والدراسات،دراسات شرطية، العدد(١٠٠).

كليـش، فرانك (٢٠٠٠م). ثـورة الانفوميديا: الوسـائط المعلوماتية وكيف تغـير عالمنـا وحياتك : ترجمة حسـام الديـن زكريـا، الكويت: عالم المعرفة، (٢٥٣).

كوهين، ايليوت (٢٠٠١م). إدارة الأمن القومي في عصر المعلومات ص ص ١١١-١٤٠ في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. القيادة والإدارة في عصر المعلومات. الإمارات:المؤلف.

لجنة إدارة شـؤون المجتمـع العالمي (١٩٩٥م). جيران في عـالم واحد. ترجمة مجموعة من المترجمين. الكويت : عالم المعرفة.

ماكنمارا، روبرت (١٩٧٠م). جوهرة الأمن. ترجمة يونس شـاهين. القاهرة: الهيئة المصرية عامة للتأليف والنشر.

نابوليـوني، لوريتـا (٢٠٠٤م) الاقتصـاد الجديـد الخاص بالرعـب: كيف يمول الإرهاب. ص ص ٣١-، في منتدى حول الجريمة والفساد، ٤٨ المجلد ٤، العددان ١ و ٢ الأمم المتحدة: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة

وارد، ريتشـارد (٢٠٠٤م) اقتصاديـات الإرهاب. ص ص ١٧-٢٩ المجلد ٤، في منتدى حول الجريمة والفساد، العددان ١ و ٢ الأمم المتحدة: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

## ثانيا: المراجع الأجنبية


Agnew, R. & White, H. R. (1992). An empirical test of general strain theory. Criminology, 20(4), 475-499

Agnew, R. (1985). A revised strain theory of delinquency. Criminology, 22(3), 421-440.

Agnew, R. (1989). A longitudinal test of the Revised Theory. Journal of Quantities Criminology. (4): 373-87

Agnew, R. (1992). Foundation for a general strain theory of crime and delinquency. Criminology, 30(1), 47-77.

Agnew, R. (1992). Foundation for a general strain theory of crime and delinquency. Criminology, 30(1), 47-87.

Agnew, R. (1999). A general strain theory of community differences in crime rates. Journal of Research in Crime and Delinquency, 36, 123-155.

Agnew, R. (2001. Building on the Foundation of the General Strain Theory: Specifying the types of strains most likely to lead to crime and delinquency.. Journal of Research in Crime and Delinquency. 38 (4): 319-360

Agnew, R. (2002). Experienced, vicarious, and anticipated strain: An exploratory study on physical victimization and delinquency. Justice Quarterly. 19(4): 603-632

Agnew, R. (2006). General strain theory: Current status and direction. In F. Cullen, J. Wright, & K. Blevins (Eds.), Taking stock: The status of criminological theory ( pp. 101-123). New Brunswick, NJ: Transaction Publishers

Agnew, R. (2006). Pressured into crime. Los Angles, California: Roxbury Publishing Company.

Agnew, R., Brezina, T, (1997). Relational problems with peers gender and delinquency. Youth and Society, 29, 84-111.

Agnew, R., Brezina, T., Wright, J., & Cullen, F. (2002). Strain, personality traits, and delinquency: Extending general strain theory. Criminology, 40 (1), 43-72.

Agnew, R., Frances, C., Velmer, B., Evans, T. D. and Gregory, R. (1996). A new test of classic strain theory. Justice Quarterly, 13, 681-704

Agnew, Robert. (1999). A General Strain Theory of community differences in crime rates. Journal of Research in Crime and Delinquency 36(2), 123-155.

Agnew, Robert. (2001). Building on the foundation of General Strain Theory: Specifying the types of strain most likely to lead to crime and delinquency. Journal of Research in Crime and Delinquency, 38(4), 319-361.

Akers, R. L. (2000). Criminological theories: Introduction, evaluation, and application (Third ed.). Los Angeles: Roxbury Publishing Company.

Akyol, T. (2000). Hariciler ve Hizbullah. Istanbul: Dogan Kitapevi Ankara Anatolia News Agency (2000). Hizbullah Questionnaire Sought Government. Anadolu Haber Ajansi.

Al-Badayneh, Diab (2007) Human Rights in the Information Society. Paper presented at the Human Being in Contemporary Philosophical Conceptions Conference. Volgograd State University, Volgograd, Russia, May 28-31/5/, 2007.

Al-Badayneh, Diab (2007) Social Causes of Terrrorism in the Arab Society. In Suleyman Ozeren, Ismail D. Gunes & Diab M. Al-badayneh, pp 132-143. Understanding Terrorism: Analysis of Sociological and Psychological Aspects. NATO & OTAN. The NATO Science for Peace and Security Programme. IOS Press.

Al-Badayneh, Diab (2010). Human Development, Peace, Corruption, and Terrorism (in press).

Ali, T. (2002) The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads and Modernity. London:Verso.

Anti-Defamation League. (1999). CyberTerrorism - Terrorism Update. http://206.3.178.10/ terror/focus/16_focus_a2.html.

Anti-Defamation League. (1999). Terrorism Activities on the Internet - Terrorism Update.» http://206.3.178.10/terror/focus/16_focus_a.html. Arab World (in press).

AOHR(2009). Arab Organization for Human Rights. Available at: http://aohr.org/

Arab Labor Organization (2009). Youth Unemployment Statistics. http://www.alolabor.org/nArabLabor/index.php?option=com_content&task=category&sectionid=15&id=85&Itemid=64

Arquilla, J.& Ronfeldt, D. (1998) Preparing for Information-age Conflict. Information, Communication & Society 1: ( 1 ) PP 1-22.

Arquilla, John and David Ronfeldt. (1998). The Zapatista Social Netwar in Mexico. Santa Monica, California. Rand.

Arquilla, John and David Ronfeldt. (1999). The Advent of Netwar: Analytic Background. Studies in Conflict and Terrorism. Vol. 22, Issue 3, July-September

Arquilla, John, Ronfeldt, David and Michele Zanini. (1999). Networks, Netwar and Information-Age Terrorism. in Zalmay M. Khalilzhad and John P. White (eds.). The Changing Role of Information in Warfare. Santa Monica, California, Rand,

Arrighi, G. and Silver, B.J. (1999) Chaos and Governance in the Modern World-System. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Ashour, A. S., (2006) Integrity, Corruption and Development in Arab Countries. Available at: www.unpan.org/innovmed/Documents/.../AhmedSakrAshour.ppt

Atkinson, S.E., Sandler,T. and Tschirhart, J.T. (1987) Terrorism in a Bargaining Framework, Journal of Law and Economics 30: 1–21.

Bajapai, G. S. (2004). Crime reduction through situational crime prevention. Department of Criminology, Leicester, U. K.

Barber, B.R. (2001) Jihad vs. McWorld: Terrorism's Challenge to Democracy. New York: Ballantine Books.

Baron, S. (2004). General strain, street youth and crime: A test of Agnew's revised theory. Criminology, 42(2), 457-483.

Baumer, E. (2007). Untangling research puzzles in Merton's multilevel anomie theory. Theoretical Criminology, 11(1), 63-93.

Bergesen, A.J. and Lizardo, O. (2002) Terrorism and World-System Theory’, in R. Stempowski (ed.) Transnational Terrorism in the World System Perspective, pp. 9–22. Warsaw: The Polish Institute of International Affairs.

Bergesen, A.J. and Lizardo, O. (2004) International Terrorism and the World-System, Sociological Theory 22: 38–52.

Berman, E. (2002). Hamas, Taliban and the Jewish underground: An economist’s view of radical religious militias. Retrieved May, 14, 2007 from http://dss.ucsd.edu/~elib/tamir.pdf

Bernard, T. (1984). Control criticisms of strain theories. Journal of Research in Crime and Delinquency, 21:353-372.

Bernard, T. (1987). Testing structural strain theories. Journal of Research in Crime and Delinquency, 24(4), 262-280.

Berrebi, C. (2003). Evidence About the Link Between Education, Poverty and Terrorism Among Palestinians. Working Papers 856, Princeton University, Department of Economics, Industrial Relations Section.

Berrebi, C. (2007). Evidence about the Link between Education, Poverty, and Terrorism among Palestinians. Peace Economics, Peace Science, and Public Policy, 13(1).

Bjorgo , T. (2005) Roots of terrorism. Routledge, NewYork

Blau, P. M. (1964). Exchange and power in social life. New York: John Wiley.

Boni, W. C. and Kovacich, G. (1999). I-way Robbery: Crime on the Internet Boston: Butterworth-Heinemann.

Borchgrave, A.;Gilluffo, F.J.; Cardash, S.L.; Ledgerwood, M.M., (2000) Cyber Threats and Information Security Meeting the 21st CenturyChallenge.Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies. (PDF File).

Brannan, D.W., Eslerm, P. F. & Strindberg, A. N. T. (2001). Talking to terrorists: Towards an independent analytic framework for the study of violent substate activism. Studies in Conflict and Terrorism, 24, 3-24.

Broidy, L. (2001). A test of general strain theory. Criminology, 39(1), 9-36.

Broidy, L. (2001). A test of general strain theory. Criminology. 39, 9-33.

Broidy, L., & Agnew, R. (1997). Gender and crime: A General Strain Theory perspective. Journal of Research in Crime and Delinquency, 34(3), 275-306.

Brush, Stephen G. (1996). Dynamics of theory Change in the Social Sciences: Relative Deprivation and Collective Violence. The Journal of Conflict Resolution, Vol 40 (4): 523-545

Burris, C. T., Rempel, J. K. (2004). It’s the end of the world as we know it: Threat and the spatial–symbolic self. Journal of Personality and Social Psychology, 86(1), 19–42.

Caplan, N.C. & J.M Paige. (1968). A study of ghetto riots. Scientific American. 219: 15-21.

Castells, M. (1993) The Rise of the Network Society. Cambridge: Blackwell.

Cauley, J. and Im, E. (1988) Intervention Policy Analysis of Skyjackings and Other Terrorist Incidents, American Economic Review 78: 27–31.

Chalk, P. (1995) The Liberal Democratic Response to Terrorism. Terrorism and Political Violence 7: 10–44.

Chase-Dunn, C., Kawano, Y. and Brewer, B.D. (2000) Trade Globalization since 1795: Waves of Integration in the World-System, American Sociological Review 65(1): 77–95.

Chomsky, N. (2001) U.S. – A Leading Terrorist State, Monthly Review 53: 10–19.

Chomsky, Noam.(1986). Pirates and Emperors: International Terrorism in the Real World. New York: Claremont Publications.

Clinard, M.B., & Abbott, D.J. (1973) Crime in the Developing Countries: A comparative perspective New York, NY: Wliey.

Cloward, R. & Ohlin, L. (1960). Delinquency and opportunity: A theory of delinquent gangs. New York: Free Press.

Cloward, R. (1959). Illegitimate means, anomie, and deviant behavior. American Sociological Review, 24, 164-176.

Cloward, R. A. & Ohlin L. E. (1960). Delinquency and Opportunit. New York, The Free Press

Cohen, E. Lawrence and Felson, Marcus. (1979). Social Change and Crime Rate. Trends: A Routine Activity Approach, American Sociological Review,Vol.44, PP.588-608.

Cohen, L. E. & Felson, M. (1979). Social Change and crime Rate Trends: Routine activity approach. America Sociological Review. Vol. 44., Pp 508-608.

Cohen, L. E. and Felson, M. Felson, (1979). Social Change and Crime rate trends: A Routine activity Approach.

Colarik, A. (2006). Cyber Terrorism: Political and Economic Implications. IDEA Group Publishing. UK.

Coleman, J. (1973). The mathematics of collective action. London: Heinemann.

Committee on Responding to the Psychological Consequences of Terrorism. (Editor). Preparing for the Psychological Consequences of Terrorism: A Public Health Strategy. Washington, DC, USA: National Academies Press, 2003. p 151. http://site.ebrary.com/lib/alhussein/Doc?id=10046858&ppg=167

Cook, K. S., and Emerson, R. M. (1978). Power, Equity and Commitment in Exchange Networks. American Sociological Review, 43, 721-739.

Cooper, H.H.A. (2001) Terrorism: The Problem of Definition Revisited, American Behavioral Scientist 44: 881–93.

Cornish, D., Clarke, R. V. (1986). Introduction. In Cornish, D. and Clarke, R. (eds.), ThenReasoning Criminal (1-16). New York: Springer-Verlag.

Corruption Perception Index (2009). Available at: http://www.transparency.org/

Corruption Perception Report (2009). Available at: http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009

Cragin, Kim(2003). Terrorism and Development : Using Social and Economic Development Policies to Inhibit a Resurgence of Terrorism. Santa Monica, CA, USA: Rand Corporation. http://site.ebrary.com/lib/alhussein/Doc?id=10056155&ppg=56

Crenshaw, M. (1981). The causes of terrorism. Comparative Politics, 379–399.

Crenshaw, M. (1983) Terrorism, legitimacy, and power: The consequences of political violence. Middletown: Wesleyan University Press.

Crenshaw, M. (2000). The Psychology of Terrorism: An Agenda for the 21st Century. Political Psychology, 21(2):405-420.

Crenshaw, M. (2000).The psychology of terrorism: An agenda for the 21st century. Political Psychology, 21, 405–419.

Crenshaw, M. (2001). Terrorism in context. PA: The Penn State University Press.

Cross, S. E. (2000). Cvber threats and US economy. http//www.cert.org/congressional-testimony/cross_testiony_Feb2000.html.

Cullen, F. (1988). Were Cloward and Ohlin strain theorists? Delinquency and opportunity Revisited.» Journal of Research in Crime and Delinquency, 25(3), 214-241.

Cullen, F., Wright, J., & Blevins, K. (2006). Introduction: Taking stock of criminological theory. In F. Cullen, J.Wright, and K.Blevins (Eds.), Taking stock: The status of criminological theory. (pp. 1-34). New Brunswick, NJ:Transaction Publishers.

Dalton, G. (Ed.) (1971). Economic Development and Change. Garden City: Natural History Press.

Damphousse, Kelly R. and Brent L. Smith.(1998).The Internet: A Terrorist Medium for the 21st Century.» in Harvey W. Kushner (ed.). The Future of Terrorism: Violence in the New Millennium. Thousand Oaks, California: SAGE Publications, Inc.

Denning, D.E. and Baugh, Jr. W.E. (1999). Hiding Crime in Cyberspace. http://www.cs.georgetown.edu/~denning/

Denning, Dorothy E..(2000). Activism, Hacktivism, and Cyberterrorism: The Internet as a Tool for Influencing Foreign Policy., http://www.nautilus.org/info-policy / workshop /papers/denning.html., February 4, 2000.

Denning, Dorothy E..(2000). Cyberterrorism. Testimony before the Special Oversight Panel on Terrorism Committee on Armed Services U.S. House of Representatives, May 23, 2000.

Devost, M. G. (1995) National Security in the Information Age. Master thesis, Graduate College, University of Vermont. http://www.terrorism.com/documents/devostthesis.htm1

DFID, (200) Security Sector Reform and the Management of Military Expenditure: High Risks for Donors, High Returns for Development. Report on an International Symposium by UK Department for International Development. PDF file.

Douglas J. & F. Waksler (1982). The Sociology of Deviance:

An Introduction. Boston: Little Brown and Company.
Doyle, M., (1983). Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs. Philosophy and Public Affairs, 205, 207-208
Durkeim, E. (1984). The division of labor in society. New York: Free Press.
Durkheim, E. (1951). Suicide: A study in sociology. (J.A. Spaulding & G. Simpson, Trans.). Free Press. (Original work published in 1897).
Durkheim, E. (1957) The Division of Labor in Society. New York, NY: The Free Press of Glencoe.
Durkheim, E. (1960). The division of labor in society. (G. Simpson, Trans.). Glencoe, IL: Free Press (Original work published in 1893).
Durkheim, E. (1964). The Rules of sociological method. New York: Free Press.
Dworkin, R. 1987. What is equality? Part III: The place of liberty, Iowa Law Review 73, 1–54.
E. Eck, John & Weisburd, D. (1995). Crime and place, Crime prevention studies, Volume.4, Crimenal Justice Press, Police executive Research Forum Washington, DC.
Ehrlich, I. (1973). Participation in illegitimate activities: A Theoretical and empirical investigation. Journal of Political Economy, 81(3), 521-565.
Emeljanov, V. P. (2000). Terrorism and crime with patterns of terrorism. Moscow
Enders, W. and Sandler, T. (2002b) Patterns of Transnational

Terrorism, 1970–1999: Alternative Time-Series Estimates', International Studies Quarterly 46: 145–65.

Enders,W. and Sandler,T. (2000) Is Transnational Terrorism Becoming More Threatening?, Journal of Conflict Resolution 44: 307–32.

Enders,W. and Sandler,T. (2002a) What Do We Know about the Substitution Effect in Transnational Terrorism?, unpublished manuscript, Department of Economics,University of Alabama, Tuscaloosa.

Enders,W., Sandler, T. and Parise, G.F. (1992) An Econometric Analysis of the Impact of Terrorism on Tourism', KYKLOS 45: 531–54.

ESCWA, (2003). Promoting E-government Applications Towards an Influence Society in ESCWA members countries pdf – file.

Etzioni, A. (2000). Social norms: Internalization, persuasion, and history. Law & Society Review, 34(1), 157-178.

Fair, C. C. & Shepherd, B. (2006). Who Supports Terrorism? Evidence from Fourteen Muslim Countries. Studies in Conflict and Terrorism, 29 (1):51-74.

Farnworth, M. & Leiber, M. (1989). Strain theory revisited: Economic goals, educational means, and delinquency. American Sociological Review, 54, 263-274Feist, S (2002) Facing Down the Global Village: The media impact, chapter 33 p p709-725 in Richard L. Kugler and Ellen L. Frost, the global century: Globalization and national security Available at http://www.ndu.edu/inss/

books/books 2001/Global century-Jun 2001/fphover.

Felter, J. (2006). Recruitment for rebellion and terrorism in the Philippines. The Making of a Terrorist: Recruitment, Training, and Root Causes, volume 1, Praeger Security International.

Ferguson,N. (2001) Clashing Civilizations or Mad Mullahs: The United States between Formal and Informal Empire', in S. Talbott and N. Chanada (eds) The Age of Terror:America and the World after September 11, pp. 115–41. New York: Basic Books.

Flanagan, S.J. (2001) Meeting the Challenges of the Global Century, chapter 1, p p 7 32 in Richard L. Kugler and Ellen L. Frost, the global century: Globalization and national security Available at http://www.ndu.edu/inss/books/books 2001/Global century-Jun 2001/fphover.

Flemming P. and  Michael Stohl  (2001). Myths and Realities of cyberterrrorism. Paper Published in Countering Terrorism Through International Cooperation, Alex P. Schmid (ed.), ISPAC (International Scientific and Professional Advisory Council of the United Nations Crime Prevention and Criminal Justice Program), Vienna, 2001,pp:70-105.andavailable at : http://www.comm.ucsb.edu/Research/Myths%20and%20Realities%20of%20Cyberterrorism.pdf

Flemming, Peter A.. (1992). Patterns of Transnational Terrorism

in Western Europe, 1968-1987: A Quantitative Perspective. West Lafayette: Purdue University, Ph. D. Dissertation.

Fowler, William Warner. (1981).Terrorism Data Bases: A Comparison of Missions, Methods, and Systems. Santa Monica: Rand.

Friedman, T.L. (1999) The Lexus and the Olive Tree: understanding Globalization New York: Farrar, Straus and Griroux.

Froggio, G., Agnew, R. (2007. The relationship between crime and objective versus subjective strains. Journal of Criminal Justice, 35, 81-87.

Galtung, J. (1969). Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilization. Oslo: International Peace Research Institute.

Ganier, C. J. (2009). Does Money Matters? Terrorism and income distribution. A Master thesis submitted to the Graduate School of Arts & Science of Georgetown University. Washington, DC.

Ganier, C. J., (2009). Does Money Matter? Terrorism and Income Distribution. A Thesis submitted to the Graduate School of Arts & Sciences at Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Public Policy in the Georgetown Public Policy Institute Washington, DC

Gause, F., G. (2005). Can Democracy Stop Terrorism? From Foreign Affairs. http://www.foreignaffairs.

org/20050901faessay84506-p10/f-gregory-gause-iii/can-democracy-stop-terrorism.html

Gibbs, J.P. (1989) Conceptualization of Terrorism, American Sociological Review 54:329–40.

Global Corruption Report ( 2009). http://www.transparency.org/publications/gcr/gcr_2009#dnld

Global Peace Index (2009). http://www.visionofhumanity.org/images/content/GPI-2009/2009-GPI-WorldMapMono-20090603.pdf

Global Peace Index Rankings (2009). http://www.visionofhumanity.org/gpi/results/rankings.php

Gold, D. (2004). Some economic considerations in the U.S. war on terrorism. Quarterly Journal, 3(1), 1-14..

Goldthorpe, J.E. (1975) The Sociology of the Third World. Cambridge: Cambridge University Press.

Gottfredson, M. R. and Hirschi, T. (1990). A General theory of crime, California Stanford University Press

Grabosky, P.N. and Russell G. Smith(1998). Crime in the Digital Age: Controlling Telecommunications and Cyberspace Illegalities. New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers, The Federation Press.

GTD (2009). Global Terrorism Database (GTD). START, available at: http://www.start.umd.edu/start/data/

Gure, P. D., (2009). Essay in Public Economics and Economics of Terrorism. Boston University. Graduate School of Arts and Sciences. Submitted in partial fulfillment of

the requirements for the degree of Doctor of Philosophy.
Gurin, P. & E.G. Epps. (1975). Black Consciousness, Identity and Achievement: A Study of Students in Historically Black Colleges. New York: John Wiley & Sons.
Gurr, T. R. (1970). Why men rebel. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
Gurr, Ted Robert.(1988). Empirical Research on Political Terrorism: The State of the Art and How it Might Be Improved.» in Robert O. Slater and Michael Stohl (eds.). Current Perspectives on International Terrorism. London: The MacMillan Press Inc.
Gurr,T.R. (1990) Terrorism in Democracies: Its Social and Political Bases', in W. Reich (ed.) Origins of Terrorism, pp. 86–102. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Hafez, Mohammed M.(2008) 'Radicalization in the Persian Gulf: Assessing the potential of Islamist militancy in Saudi Arabia and Yemen', Dynamics of Asymmetric Conflict, 1: 1, 6 — 24 URL: http://dx.doi.org/10.1080/17467580802034000
Hoffman, B. (1999) Inside Terrorism. New York: Columbia University Press.
Hoffman, B. (1999). Inside Terrorism. Columbia University Press Available at: http://www.nytimes.com/books/first/h/hoffman-terrorism.html
Hoffman, J., & Ireland, T. (2004). Strain and opportunity structures. Journal of Quantitative Criminology, 20(3), 263-292.

Hoffman, S. (2002) Clash of Globalizations, Foreign Affairs 81: 104–15.

Homans, G. (1974). Social behaviour: Its elementary forms. New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Hoo, Kevin Soo, (1997).Seymour Goodman and Lawrence Greenberg. “Information Technology and The Terrorist Threat.» Survival. Volume 38, Number 3, Autumn. http://www.web1.duc.auburn.edu/benjadp/gulf.html

Horgan, J. (2005). The Psychology of Terrorism. Routledge.

Hsieh C.C., & Pugh, M. D. (1993). Poverty, Income Inequality, and Violent Crime: A Meta-Analysis of Recent Aggregate Data Studies Criminal Justice Review 1993; 18; 182-202 http://cjr.sagepub.com/cgi/content/abstract/18/2/182

Hudson, R. (1999). Who becomes a terrorist and why: The 1999 government report on profiling terrorists. Guilford, CT: The Lyons Press.

Hudson, R.R. (1999) Who Becomes a Terrorist and Why: The 1999 Government Report on Profiling Terrorists. Guilford, CT: The Lyons Press.

Hundley, R. O. and Anderson. R (1994). Security in the Cyber-space: An Emerging Challenge for Security. RAND, Santa Monica, Calif., WWW. Rand.org/publications.

Hurwood, B. J. (1970). Society and the assassin; A background book on political murder. New York:

Parent’s Magazine Press.

IWS- Psyops (2001). Psychological Operations http://www.iwar.org.uk/

Jang, S. & Johnson, B., (2003). Strain, negative emotions, and deviant coping among African Americans: A test of the General Strain Theory. Journal of Quantitative Criminology, 19(1), 79-105.

Janis, I.L. (1972). Victims of groupthink. Boston: Houghton-Mifflin.

Jenkins, B.M. (2001) Terrorism and Beyond: A 21st Century Perspective’, Studies in Conflict and Terrorism 24: 321–27.

Juergensmeyer, M. (2000) Terror in the Mind of God: The Global Rise of Religious Violence. Berkeley: University of California Press.

Juergensmeyer, M. (2001). Terror in the mind of God. Los Angles: University of California Press.

Kammer, B. (1997). Information Warfare: The Revolution in Military Affairs and How the US Is Adapting to the future of Warfare, term paper for COSC 511, Georgetown University, ‘May 1,1997, citing Norman Friedman, Desert Victory: The War for Kuwait, United States Naval Institute Press Annapolis, MD, 1991, pp. 172-178.

Karen Love, B.A. (2009). From deprivation to detonation: Identity, Political Deprivation and Homegrown Terrorism in the United Kingdom. A Thesis

Submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Science of Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Conflict Resolution. Washington, DC April 13, 2009

Kawakami, K. & Dion, K.(1003). The Impact of Salient Self-Identities on Relative Deprivation and Action Intentions. European Journal of Social Psychology Vol 23, P525-540.

Kayaoglu, M. (2007) Does Inequality Trigger Terrorism?. In Suleyman Ozeren, Ismail D. Gunes & Diab M. Al-badayneh, pp 99-108. Understanding Terrorism: Analysis of Sociological and Psychological Aspects. NATO & OTAN. The NATO Science for Peace and Security Programme. IOS Press.

Kayaoglu, M. (2008). Terrorism and Strain: An exploratory analysis of the impact that individual strain and negative affect have on violent behavior among trained Turkish Hezbollah members. Dissertation Prepared for the Degree of Doctor of Philosophy. University of North Texas. August 2008

Kelly, K. (1994). Out of control. The rise of no-biological civilization. San Francisco: Addison- Wesley.

Kennedy, B. P., Kawachi, I., Prothrow-Stith, D., Lochner, K., & Gupta, V. (1998). Social capital, income inequality, and firearm violent crime Social Science and Medicine 47(1), 7-17.

Kennedy, P. (2001) Maintaining American Power, in S. Talbott and N. Chanda (eds) The Age of Terror, pp. 55–79. New York: Basic Books.

Kick, E.L., & La Free, G.D. (1985) Development and the Social Context of Murder and Theft. Comparative Social Research, 8, 37-57.

Kobayashi, B. K., (2007). Testing general strain theory: A Canadian analaysis of children and youth. Unpublished Master thesis, University of Guelph, Canada.

Koseli, M. (2007) The poverty, Inequality and terrorism Relationship: An empirical analysis of causes of terrorism. In Suleyman Ozeren, Ismail D. Gunes & Diab M. Al-badayneh, pp 132-143. Understanding Terrorism: Analysis of Sociological and Psychological Aspects. NATO & OTAN. The NATO Science for Peace and Security Programme. IOS Press.

Krohn, M. (1979). A Durkheimian Analysis of International Crime Rates. Social Forces, 57: 654-670

Krueger, A. B. & Maleckova, J. (2003). Education, Poverty and Terrorism: Is there a Causal Connection? The Journal of Economic Perspectives, 17(4):119-144.

Lacqueur,W. (1977) Terrorism. London: Weidenfeld and Nicolson.

Laqueur, W. (1977). Terrorism. Boston: Little, Brown.

Laqueur, W. (1999). The new terrorist. New York: Oxford University Press.

Leone, U. and Zvekic (1990) Development and crime in the context of the United Nations Congresses on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders. PP. 343-372.

Lesser, I.O. et al. (1999) Countering the New Terrorism. Santa Monica, CA: Rand.

Li, Q. (2005). Does Democracy Promote or Reduce Transnational Terrorist Incidents?. Journal of Conflict Resolution 49(2), 278-297.

Li, Q., & Schaub, D. (2004). Economic Globalization and Transnational Terrorism: A Pooled Time-Series Analysis, Journal of Conflict Resolution 48(2), 230-258.

Lizardo, O and Bergesen, A.J. (2003) Types of Terrorism by World-System Location', Humboldt Journal of Social Relations 27: 162–92.

Lone, U. and Zvekic (1990) Development and crime in the context of the United Nations Congresses on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders. PP. 343-372.

Malinowski, B. (1922) Argonauts of the Western Pacific. London: Routledge and Kegan Paul.

Margolin, J. (1977). Psychological Perspectives in Terrorism. Pages 273–74 in Yonah Alexander and Seymour Maxwell Finger, eds., Terrorism: Interdisciplinary Perspectives. New York: John Jay.

Martin, J. (2004). Focus on social inequalities. In P. Babb, J.

Martin & Paul Haezewindt (Eds.), Focus on Social Inequalities (pp. 2-6). London: Office for National Statistics.

Martin, W. (1988). The Information Society. London: Aslib, The Association for information Management.

Maton, K. (1989). The stress-buffering role of spiritual support: Cross sectional and prospective investigations. Journal for the Scientific Study of Religion, 28(3), 310-323.

Mauss, M. (1925), The gift: Form and functions of exchange in Archaic societies. NY: Norton.

Mazerolle, P. (1998). Gender, general strain, and delinquency: Empirical examination. Justice Quarterly, 15(1), 65-93.

McCormick, G. H. (2003). Terrorist decision making. Annual Review of Political Science, 6, 473-507.

Mead, H. B. (1934). Mind, self, and society. University of Chicago.

Mead, H. B. (1938). The philosophy of the act. University of Chicago.

Menard, S. (1995). A developmental test of Mertonian anomie theory. Journal of Research in Crime and Delinquency, 32 (2), 136-174.

Meng, K. O. (2003). Cyber-Terrorism: An Emerging Security Threat of The New Millennium. Available at: http://www.mindef.gov.sg/safti/pointer/back/journals/2002/Vol28_3/6.htm

Merton, R. (1938) Social Structure and Anomie. American Sociological Review 8, PP 672-682.

Merton, R. (1957). Social Theory and Social Structure. Glence; III: Free Press.

Merton, R. (1968). Social theory and social structure (3rd ed.). New York: Free Press

Merton, R. (1968). The social theory of social structure. New York: The Free Press.

Merton, R. K. (1997). On the evolving synthesis of differential association and Anomie theory: A perspective from the Sociology of Science. Criminology. 35(3): 517-525

Mickolus, E.F. (2002) How Do We Know We're Winning the War Against Terrorists? Issues in Measurement', Studies in Conflict and Terrorism 25: 151–60.

Mickolus, Edward F. & Susan L. Simmons.(1997). Terrorism, 1992-1995 : A Chronology of Events and A Selectively Annotated Bibliography. Westport, Connecticut: Greenwood Press.

Mickolus, Edward F.(1980).Transnational Terrorism: A Chronology of Events, 1968-1979. Westport, Connecticut: Greenwood Press

Mickolus, Edward F., Todd Sandler and Jeanne Murdock. (1988). International Terrorism in the 1980s: A Chronology of Events (Volume I 1980-1983). Ames, Iowa: Iowa State Press.

MIPT (2004) Terrorism Knowledge Base, October. http://db.mipt.org/Home.jsp

Moghaddam, F. M. (2004). Understanding Terrorism: Psychological Roots, Consequences, and Interventions. American Psychological Association

Moghaddam, F., (2008). The Psychological Citizen and the Two Concepts of Social Contract: A Preliminary Analysis. Political Psychology, Vol. 29, No. 6, Pp 881-901.

Murphy, John F.(1996). Computer Network Attacks By Terrorists: Some Legal Dimensions.» 1996.

Nachmias, N. (2004). The "frustration-aggression» syndrome as an instigator of terrorism. Paper presented at the annual meeting of the International Society of Political Psychology.

Nassar, J. R. (2005). Globalization and terrorism. MD: Rowman and Littlefield Publishers, Inc.

National Commission on Terrorism. Countering the Changing(1998). Threat of International Terrorism. Report of the National Commission on Terrorism, http://www.fas.org/irp/threat/commission.html

National Counterterrorism Center, Worldwide Incidents Tracking System, on line at NCTC (http://wits.nctc.gov/).

Naumayer, E. (2004). Is Inequality really a major cause of violent crime? Evidence from a cross-national panel of robbery and violent theft rates. Retrieved in

05.12. 2007, from http://econpapers.repec.org/paper/wpawuwple/0312002.htm

Neopolitan, J. (1994) Poverty and Poverty Crimes: The Moderating effects of population size and concentration. Sociological Spectrum, 14 (2) 181 - 191.

Neuman, W.L., & Berger, R.J. (1988) Competing Perspectives on Cross-National Crime: An evaluation of theory and evidence. The Sociological Quarterly, 29, 281-313.

Newman G. (1990). Crime and the Human Condition. PP. 69-102 in Ugljesa Zvekic. Essays on crime and development publication No. 36, Rome: UNICRI.

O'Neill, W. G. (26 October, 2002). Beyond the slogans: How can the UN respond to terrorism? Paper presented at the Responding to Terrorism: What Role for the United Nations? New York City.

Oliverio,A. (1998) The State of Terror. Stony Brook: State University of New York Press.

Owomero, B, (1984). Crime and Development: The Nigerian Experience. Canadian Criminology Forum, 7, 41-55

Owomero, B. O. (1987). Crime rates and Development in Africa: Empirical Analysis of data From Nigeria, Kenya, and Tanzania. Indian Journal of Criminology, 15 (2), 107-120

Ozeren, S., Gunes, I. D., & Al-Badayneh, D. (2007). Understanding Terrorism: Analysis of Sociological

and Psychological Aspects. NATO & OTAN. The NATO Science for Peace and Security Programme. IOS Press.

Parsons, T. (1937). The structure of social action. New York: McGraw-Hill.

Pasternoster, R., & Mazerolle, P. (1994). General strain theory and delinquency: A replication and extension. Journal of Research in Crime and Delinquency, 31(3), 235-263.

Paternoster, R., Mazerolle, P. (1994). General strain theory and delinquency: A replication and extention. Journal of Research in Crime and Delinquency, 31(3), 235-263.

PCCIP (President s Commission on Critical Infrastructure Protection),(1997). Critical Foundations: Protecting America's Infrastructures, The Report of the President's Commission on Critical Infrastructure Protection, October 1997, p.15; http://WWW.pccip.gov.Also a PDF file.

Pedahzur, A. & Perliger, A. (2006). The Making of Suicide Bombers: A comparative Perspective, The Making of a Terrorist: Recruitment, Training, and Root Causes, volume 1, Praeger Security International.

Phillips, K. (2002) Wealth and Democracy. New York: Broadway Books.

Pollitt, M. M., (2001). Cyber Terrorism. Fact or Fancy? www.cosc.Georgetown.edu/denning/insosec/pollitt.html.

Potomac Institute for Policy Studies. (1998).Seminar On Cyber-Terrorism and Information Warfare: Threats and Responses.» Proceedings Report PIPS-98-2, Arlington, Virginia: Potomac Institute for Policy Studies.

Potomac Institute for Policy Studies.(1998) Special Briefing On Terrorism: Current and Future Trends.» Proceedings Report, Arlington, Virginia: Potomac Institute for Policy Studies.

Rahav G. & Jaamdar S. (1982). Development and Crime: A cross-National Study. Development and Change. vol., 13, 447-462

Ramsey, C. (1994). The Fire this Time: U.S War Crimes in the Gulf. New York Thunders Mouth Press.

RAND/MIPT http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/

RAND/MIPT, RAND (2009).Terrorism Chronology Database and RAND-MIPT Terrorism Incident Database (subscription only), at RAND (http://www.rand.org/ise/projects/terrorismdatabase/).

Rapoport, D.C. (1999) Terrorism', in L.R. Kurtz and J.E. Turpin (eds) Encyclopedia of Violence, Peace, and Conflict, vol. 3, pp. 497–510. San Diego, CA: Academic Press.

Rapoport, D.C. (2001) The Fourth Wave: September 11 in the History of Terrorism', Current History, December, pp. 419–24.

Rathmell, Dr. Andrew. (1997). Cyber-terrorism: The Shape

of Future Conflict, Royal United Service Institute Journal. October, 1997.

Rees, A. (1998). Crime in the Information Age: Prevention and Investigation. Paper presented at the Conference Crime against Business, Convened by the Australian Institute of Criminology, Melbourne, 18-19, June, 1998, PDF file.

Relative Deprivation: Specification, development and integration. New York: Cambridge University Press.

Rendon, J. (1996). Mass Communication and Its Impact, in National Security in the Information Age, James P. McCarthy ed., Conference Report, U.S.

Reppetto, T.A. (1974) Residential Crime, Cambridge, Mass: Ballinger.

Robertson, R. (1992) Globalization: Social Theory and Global Culture. London: Sage.Rosenau, J.N. (1997) Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent world. Cambridge. Cambridge University Press.

Rotberg, R. I. (2002). Failed states in a world of terror, Foreign Affairs, 81(4), 127-140.

Rotberg, R.I.(2002) Failed State in a World of Terror. Foreign Affairs 81/4, 127-140

Ruby, C.L. (2002) The Definition of Terrorism', Analyses of Social Issues and Public Policy 2(1): 9–14.

Runciman, W.G. (1966). Relative Deprivation and Social

justice. Berkely, CA: University of California Press.

Russell, C. A., Miller, B. H. (1977). Profile of a terrorist. Terrorism: An International Journal, 1(1), 17–34.

Russett, B. (1993) Grasping and Democratic Peace, Princeton, N: Princeton University Press.

Sanderson, John. (1995). Crime prevention, Criminology, 6th ed, London: The Hilt Group LTD.

Sandler, T. and Enders,W. (2002) ‘An Economic Perspective on Transnational Terrorism’, unpublished manuscript, School of International Relations, University of Southern California, Los Angeles.

Sanz, Timothy L.(1998).. Information-Age Warfare: A Working Bibliography.» Military Review. Volume LXXVIII, Number 2.

Sassen, S. (1998) Globalization and Its Discontents. New York: The New Press.

Schelling, Thomas. Arms and Influence. New Haven: Yale University Press, 1966.

Schichor D., (1990) Crime Patterns and Socioeconomic Development: A cross-national Analysis. Criminal Justice Review. 15, (1) 64 - 77.

Schichor, D. (1985) Effects of Development on Official Crime Rates, 1967 - 1978 Homicide and Larceny patterns differ greatly. Sociology and Social Research, 70 (1), 96 - 97.

Schmid, A.P. and Jongman, A.J. (1988) Political Terrorism: A

New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories and Literature, rev. edn. New Brunswick, NJ: Transaction Books.

Schweitzer,G.E. (2002) A Faceless Enemy: The Origins of Modern Terrorism. New York: Perseus.

Schweizer, H. O. (2007). The Nexus between Terrorism and Corruption Internationally. Paper presented at the annual meeting of the American Society of Criminology. Atlanta Marriott Marquis, Atlanta, Georgia. Available at: http://www.allacademic.com/meta/p202456_index.html

Senechal de la Roche, R. (1996) Collective Violence as Social Control, Sociological Forum 11: 97–128.

Senechal de la Roche, R. (2001) Why Is Collective Violence Collective?, Sociological Theory 19: 126–44.

Sesay, L. (1977). Crime and development in Africa. Annals of the American academy of political and social science, 432, 42-51.

Sheehan, Michael. (2000).Senate Foreign Relations Committee.» Office of the Coordinator for Counterterrorism. Washington, DC.

Shelley L.I. (1990). The Internationalization of Crime: The changing relationship between crime and development. PP. 119-193 in Ugljesa Zvekic. Essays on crime and development publication No. 36, Rome: UNICRI.

Shelley, L. (1981) Crime and Modernization: The impact of industrialization and urbanization on crime. Carbondale and Edwardsuille, III: Southern Illinois University Press.

Shichor, D. (1990). Crime Patterns and Socioeconomic Development: A cross-National Analysis. Criminal Justice Review, 15(1), 64-78

Shoemaker, D. (2005). Theories of Delinquency: An examination of delinquent behavior. New York: Oxford University Press, Inc.

Simon, Jeffrey D.(1994).The Terrorist Trap: America's Experience with Terrorism. Bloomington: Indiana University Press.

Sklair, L. (1995) Sociology of the Global System. Baltimore, MD: Johns Hopkins

Smith, Brent L. and Kelly R. Damphousse.(1998). Two Decades of Terror Characteristics, Trends, and Prospects of the Future of American Terrorism,» in Harvey W. Kushner (ed.). The Future of Terrorism: Violence in the New Millennium. Thousand Oaks, California: SAGE Publications, Inc. 1998.

Smith, Brent L..(1994). Terrorism in America: Pipe Bombs and Pipe Dreams. Albany: State University Press of New York, 1994.

Sommier, I. (2002). Terrorism as total violence? International Social Science Journal, 174

Southern Poverty Law Center. (1999).False Patriots: The

Threat of Antigovernment Extremists. Montgomery, Alabama: Southern Poverty Law Center.

Stark, Rod. (1999).Cyber Terrorism: Rethinking New Technology, Department of Defense and Strategic Studies, 1999.

START (2009). National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism. A Center of Excellence of the U.S. Department of Homeland Security University of Maryland, College Park, MD 20742. http://www.start.umd.edu/ Data available at: http://www.start.umd.edu/gtd/search/BrowseBy.aspx?category=country

Stern, J. (1999) The Ultimate Terrorists. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Stern, J. (2000) Pakistan's jihad culture. Foreign Affairs, 79(6), 115-126.

Stohl, Michael (ed.). The Politics of Terrorism. Third Edition. New York: Marcel Decker, Inc., 1988.

Stohl, Michael. States,(1988).Terrorism and State Terrorism: The Role of the Superpowers,» in Robert O. Slater and Michael Stohl (eds.). Current Perspectives on International Terrorism. London: The MacMillan Press, Ltd.

Stohl, Michael.(1988). Demystifying Terrorism: The Myths and Realities of Contemporary Political Terrorism, in Stohl, Michael (ed.). The Politics of Terrorism. Third Edition. New York: Marcel Decker, Inc.

Study of Terrorism and Response to )START). www.Strat.umd.edu

Tanzi, V. (1998). Corruption Around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures. IMF Staff Papers. 45 (4) December, 1998: 559-94.

Tarrow, S. (1989) Struggle, Politics, and Reform: Collective Action, Social Movements, and Cycles of Protest, Occasional Paper No. 21. Western Societies Program, Center for International Studies, Cornell University, Ithaca, NY.

Tarrow, S. (1989b) Democracy and Disorder: Protest and Politics in Italy 1965–1975. Oxford: Clarendon Press.

Taylor, M. (1988). The terrorist. London: Brassey's.

Teymur, S. (2003). An analysis of terrorist recruitment by observing DHKP/C terrorist organization in Turkey. Unpublished masters thesis, University of North Texas, Denton, Texas, U.S.A.

Tilly, C. (2002a) 'Collective Violence', unpublished manuscript, Columbia University, New York.

Tilly, C. (2002b) 'Past, Present, and Future Globalizations', unpublished manuscript, Columbia University, New York.

Tims, R. (2001). Social Engineering: Policies and Education a Must. http://www.sons.org/infosecFAQ/social/policies.html

Tomlinson, J. (1999) Globalization of Culture. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Transparency International (2009). http://www.transparency.org/layout/set/print/policy_research/surveys_indices/cpi/2009/cpi_2009_table

U.S. Department of State, Country Reports on Terrorism annual reports 2004-2007, on line at US DOS (http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/).
U.S. Department of State, Patterns of Global Terrorism annual reports 1983-2003, Patterns of International Terrorism annual reports 1980-1982, International Terrorism annual reports 1976-1979, on line at MIPT (http://www.terrorisminfo.mipt.org/Patterns-of-Global-Terrorism.asp).
U.S. Department of State. Country Reports on terrorism 2006. April 2007. Available from http://www.terrorisminfo.mipt.org/Patterns-of-global-terrorism.asp; Internet; Accessed 2 May 2007. University Press.
UN, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2009). Available at: http://www.un.org/esa/population/unpop.htm
UNDP (2009) Arab Human Development Report. http://www.arab-hdr.org/
UNDP, (2003). Arab Human Development. UNDP, Available at: http://www.undp-pogar.org/ongov/pg29-32.pdf
UNDP, (2009). Arab Human Development. UNDP, Available at: http://www.arab-hdr.org/contents/index.aspx?rid=5
US Army TRADOC TRADOC G2 (2007). A Military Guide to Terrorism in the Twenty-First Century. Available at: http://www.fas.org/irp/threat/terrorism/guide.pdf
US Department of Justice. Terrorism in the United States, 1998. Washington D.C.: Federal Bureau of

Investigation, Counterterrorism Threat Assessment and Warning Unit, National Security Division, 1983-1999.

US News and World Report. “Terrorists on the Web: Electronic ‘Safe Haven’ Guerrillas Use Guns, Bombs and Home Pages.» Volume 124, Issue 24, p.46., June 22,

Vipond, M.J. (1974). City Size and Unemployment. Urban Studies, II, PP 39-46.

Vision of humanity (2009). http://www.visionofhumanity.org/gpi/home

Voerkunova, O. & Hovhannesian, D., (2006). Terrorism: Myth conceptions and conceptual inadequacies. Pp 148-153 in Kempf. W. (Editor). Fighting Terrorism in the Liberal states>. Amsterdam: NLD Press.

Walker, I. & T.F. Pettigrew,(1984). Relative deprivation theory: An overview and Conceptual Critique. British Journal of Social Psychology 23 pp. 303-310. 1984.

Wasmund, K. (1986). The political socialization of West German terrorists. In Peter P. H. ed., Political violence and terror: Motifs and motivations. Berkeley: University of California Press.

Webb, S. P. (1972). Crime and Division Labor: Testing a Durkheimian Model. American Journal of Sociology, 78, 643-56

Whine, Michael. (1999). Cyberspace: A New Medium for Communication, Command and Control by Extremists. http://www.ict.org.il/articles/cyberspace.htm.

White, Col. Kenneth C.(1998). Cyber-Terrorism: Modem Mayhem. Carlisle Barracks, Pennsylvania: U.S. Army War College.

White, J. (1991). Terrorism: An introduction. Pacific Gover, CA: Books/Cole

White, J. R. (1998). Terrorism: An introduction. CA: West/ Wadsworth Publishing Company.

White, R.W. (1993) On Measuring Political Violence: Northern Ireland, 1969 to 1980', American Sociological Review 58: 575–85.Terrorism: A Public Health Strategy.

Wolf, P. (1971). Crime and Development: An International Comparison of Crime Rates. Scandinavians Studies in Criminology, 3, 107-1030

Wright, S.C. & Tropp, L.(2002). Collective Action in Response to Disadvantage: Intergroup Perceptions, Social Identification and Social Change» In I. Walker & H. Smith (Eds.)

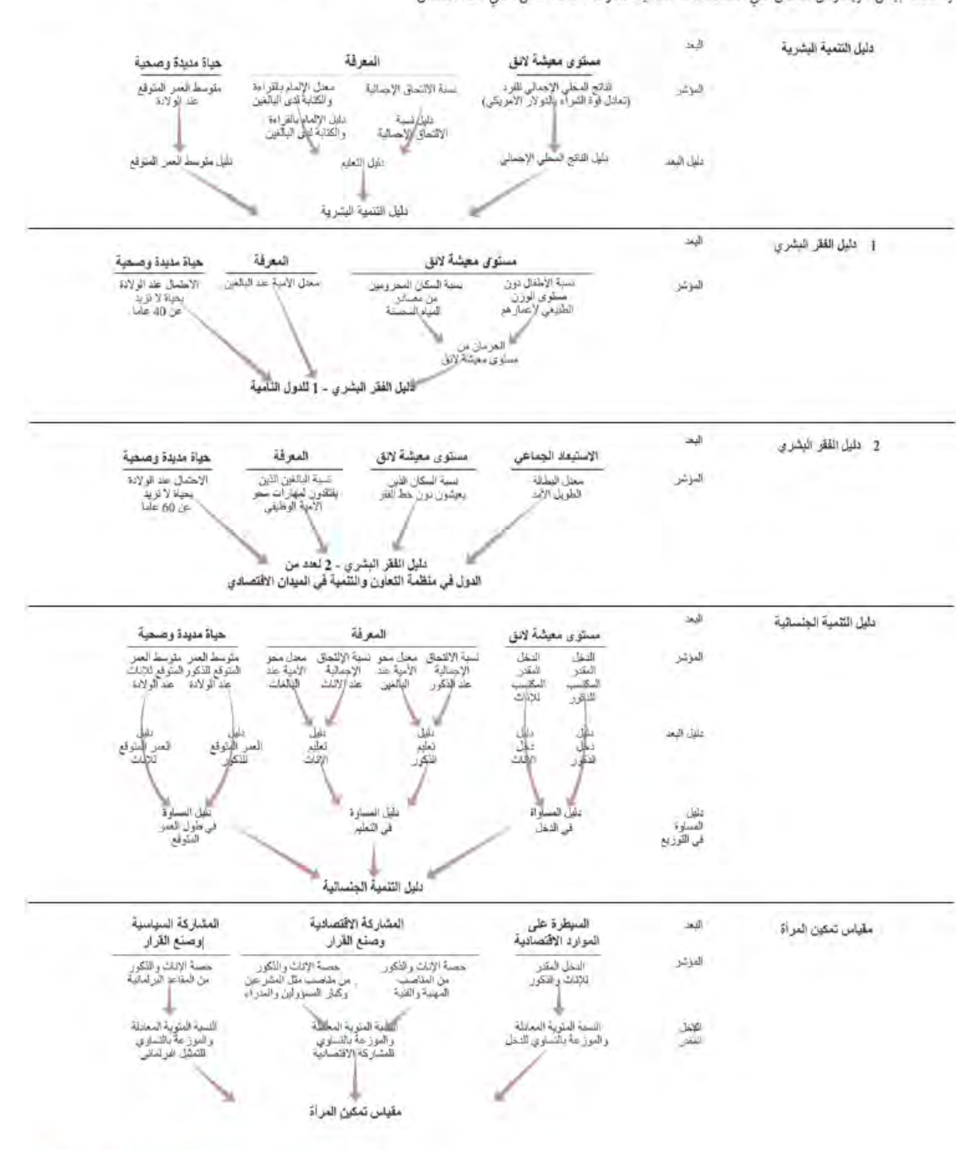
Yaroslansky, E. (1937). History on Anarchism in Russia. New York: International Publishers.

Zehr, H. (1981) The modernization of Crime in Germany and France: 1830-1913. In L. Shelley (ed.), Readings in comparative criminology. Carvondale and Edwardsuille, IL: Southern Illinois University Press.

# الملاحـــق

## حساب أدلة التنمية البشرية

تعرض الرسوم التوضيحية هنا ملخصاً لكيفية إعداد أدلة التنمية البشرية الخمسة المستخدمة في تقرير التنمية البشرية مع إبراز أوجه التشابه والخلاف بينها. ويعرض النص في الصفحات التالية شرحا مفصلاً لها في هذا الشأن.



## حساب دليل التنمية البشرية

يستخدم هذا الدليل التوضيحي لحساب دليل التنمية البشرية بيانات خاصة بدولة تركيا



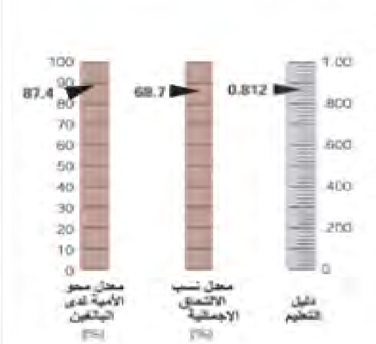
### 1. حساب دليل العمر المتوقع

يقوم دليل العمر المتوقع بقياس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ففي تركيا مثلاً والتي بلغ متوسط العمر المتوقع 71.4 عاما سنة 2005 فان دليل العمر المتوقع هو 0.773

دليل العمر المتوقع = $\frac{25 - 71.4}{25 - 85}$ = 0.773

### 2. حساب دليل التعلم

يقوم دليل التعلم بقياس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة في كل من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ونسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا. ويتم في بادئ الأمر حساب دليل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ودليل نسب الالتحاق الإجمالية، يتم بعدها جمع قيمتي هذين الدليلين بغرض إعداد دليل التعلم مع إعطاء ثلثي الأهمية للإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (محو الأمية) والثلث المتبقي لنسب الالتحاق الإجمالية، وفي مثال تركيا والتي بلغت معدلات محو الأمية للبالغين فيها 68.7% سنة 2005 فإن دليل التعليم لنفس العام يساوي 0.812




دليل محو الأمية للبالغين = $\frac{0 - 87.4}{0 - 100}$ = 0.874

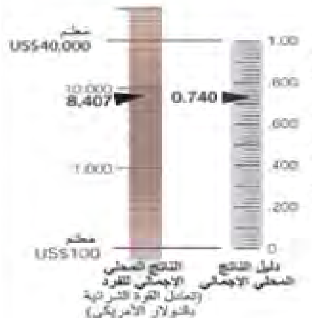
دليل نسب الالتحاق الاجمالية = $\frac{0 - 68.7}{0 - 100}$ = 0.687

دليل التعليم = 1/3 (دليل نسب الالتحاق الاجمالية) + 2/3 (دليل محو الأمية لدى البالغين)

0.812 = 1/3 (0.687) + 2/3 (0.874) =

### 3. حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي

يتم حساب دليل الناتج المحلي الاجمالي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي). ويمثل الدخل في دليل التنمية البشرية بديلا عن كل أبعاد التنمية البشرية غير المتضمنة في إطار التمتع بحياة مديدة وصحية وإطار اكتساب المعرفة. ويتم تعديل الدخل نظراً لأن تحقيق مستوى لائق من التنمية البشرية لا يتطلب توفر دخل غير محدود. وبناءً على ذلك يتم استخدام لوغاريتم الدخل. وفي تركيا التي بلغ فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد 8207 دولار أمريكي (بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) عام 2005 فإن دليل الناتج المحلي الإجمالي يساوي 0.740.




دليل الناتج المحلي الإجمالي = $\frac{\text{لوغاريتم}(8,407) - \text{لوغاريتم}(100)}{\text{لوغاريتم}(40,000) - \text{لوغاريتم}(100)}$ = 0.740

### 4. حساب دليل التنمية البشرية

بمجرد الانتهاء من حساب أدلة الأبعاد يتم تحديد دليل التنمية البشرية على نحو مباشر. ويتمثل هذا الدليل في متوسط بسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة.

دليل التنمية البشرية = 1/3 (دليل العمر المتوقع) + 1/3 (دليل التعليم) + 1/3 (دليل الناتج المحلي الإجمالي)

0.775 = 1/3 (0.740) + 1/3 (0.812) + 1/3 (0.773) =

**حساب دليل الفقر البشري-1**

**1. قياس الحرمان من مستوى معيشة لائق**

يتم استخدام متوسط غير مرجح لمؤشرين بغرض قياس الحرمان من التمتع بمستوى معيشة لائق

المتوسط غير المرجح = ½ (نسبة السكان المحرومين من الحصول المستدام على مصدر مياه محسن) + ½ (نسبة الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم)

**عينة حسابية: بوليفيا**

نسبة السكان الذين لا يحصلون على مصدر مياه محسن = 15%

نسبة الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم = 8%

المتوسط غير المرجح = ½ (15) + ½ (8) = 11.3%

**2. حساب دليل الفقر البشري-1**

المعادلة الخاصة بحساب دليل الفقر البشري-1 هي:

دليل الفقر البشري-1 = $[1/3 (P_1^{\alpha} + P_2^{\alpha} + P_3^{\alpha})]^{1/\alpha}$

المعطيات:

$P_1$ = احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين (مضروباً بمائة)

$P_2$ = نسبة الأمية لدى البالغين

$P_3$ = المتوسط غير المرجح للسكان المحرومين من الحصول على مصدر مياه محسن وللأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم

$\alpha = 3$

**عينة حسابية: بوليفيا:**

$P_1$ = 15.5%

$P_2$ = 13.3%

$P_3$ = 11.3%

دليل الفقر البشري-1 = $[1/3 (15.5^3 + 13.3^3 + 11.3^3)]^{1/3}$ = **13.6**

**حساب دليل الفقر البشري-2**

معادلة حساب دليل الفقر البشري-2 هي كالتالي:

دليل الفقر البشري-2 = $[1/4 (P_1^{\alpha} + P_2^{\alpha} + P_3^{\alpha} + P_4^{\alpha})]^{1/\alpha}$

حيث:

$P_1$ = احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الستين (مضروباً بمائة)

$P_2$ = نسبة الأمية الوظيفية لدى البالغين

$P_3$ = نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر (50% من متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة)

$P_4$ = معدل البطالة الطويلة الأجل (التي تستمر 12 شهراً أو أكثر)

$\alpha = 3$

**عينة حسابية: كندا**

$P_1$ = 8.1%

$P_2$ = 14.6%

$P_3$ = 11.4%

$P_4$ = 0.5%

دليل الفقر البشري-2 = $[1/4 (8.1^3 + 14.6^3 + 11.4^3 + 0.5^3)]^{1/3}$ = **10.9**

**ما سبب تبني قيمة $\alpha$=3 في حساب دليل الفقر البشري-1 ودليل الفقر البشري-2؟**

تتسم قيمة $\alpha$ بأثر هام على قيمة دليل الفقر البشري فإذا كانت قيمة $\alpha$=1 فإن دليل الفقر البشري هو متوسط أبعاده، وبتزايد قيمة $\alpha$ يتم إعطاء أهمية أكبر للبعد الذي يعاني من قدر أكبر من الحرمان. ولذلك مع تزايد قيمة $\alpha$ نحو اللانهاية يميل دليل الفقر البشري باتجاه قيمة البعد الذي يعاني من أكبر قدر من الحرمان (بوليفيا، المثال المستخدم في حساب قيمة دليل الفقر البشري-1 أعلاه، فإن قيمة الدليل تساوي 15.5%، وهو ما يعادل احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين).

ويتم في هذا التقرير توظيف قيمة لـ $\alpha$ تساوي 3 لإعطاء أهمية إضافية وإن كانت بالغة للمجالات التي تعاني من الحرمان الشديد، وللحصول على تحليل مفصل للمعادلة الرياضية لدليل الفقر البشري يرجى الاطلاع على "مبادئ التنمية البشرية والفقر: نظرة متعددة الأبعاد" من تحرير سودير أناند وأماريتا سين، وكذلك الملاحظة الفنية الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 1997 (انظر قائمة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة الفنية).

**دليل الفقر البشري للبلدان النامية (دليل الفقر البشري-1)**

وبينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس متوسط الإنجازات يعمل دليل الفقر البشري-1 على قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية والمتضمنة في دليل التنمية البشرية:

- حياة مديدة وصحية – التعرض لخطر الوفاة المبكر نسبياً، والذي يتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يقل عن 40 عاماً.
- اكتساب المعرفة – الحرمان من عالم القراءة والتواصل والذي يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين
- مستوى معيشة لائق – الافتقار إلى سبل الحصول على التوفير الاقتصادي الإجمالي والذي يقاس بالمتوسط غير المرجح لمؤشرين هما النسبة المئوية للسكان الذين لا يستعملون مصدر مياه جيد والنسبة المئوية للأطفال دون معدل الوزن الطبيعي لأعمارهم.

ويتم حساب دليل الفقر البشري-1 بشكل أكثر مباشرة مقارنة بحساب دليل التنمية البشرية حيث أن المؤشرات المستخدمة لقياس أوجه الحرمان قد تم تعديلها طبيعيا بين الصفر والمائة (نظرا لأنه يتم التعبير عنها كنسب مئوية) وبالتالي لا حاجة لإعداد أدلة للأبعاد كما هي الحال في دليل التنمية البشرية

**دليل الفقر البشري لبلدان مختارة في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (دليل الفقر البشري-2)**

يقيس دليل الفقر البشري-2 أوجه الحرمان لنفس الأبعاد الواردة في دليل الفقر البشري-1 كما يتضمن أيضا الاستبعاد الاجتماعي، وبالتالي يمثل هذا الدليل أوجه الحرمان في أربعة أبعاد هي:

- حياة مديدة وصحية – التعرض لخطر الوفاة في عمر مبكر نسبياً ويقاس عند الولادة باحتمال الوفاة قبل بلوغ سن الستين عاما
- اكتساب المعرفة – الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات ويقاس بمعدل الأمية لدى البالغين (بين سني 16 و60 عاما) الذين يعانون من الأمية الوظيفية
- مستوى معيشة لائق – والذي يقاس وفقاً للنسبة المئوية للأشخاص الذي يعيشون دون مستوى الفقر (50% متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة)
- الاستبعاد الاجتماعي – ويقاس بمعدل البطالة الطويلة الأجل (12 شهرا أو أكثر)

## حساب دليل التنمية الجنسانية

يستخدم هذا المثال التوضيحي لحساب دليل التنمية الجنساني بيانات خاصة بدولة بوتسوانا

### 1. حساب دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي

تتمثل الخطوة الأولى في حساب أدلة منفصلة للإنجازات المحققة في متوسط العمر المتوقع عند الإناث والذكور باستخدام المعادلة العامة التالية لدلائل الأبعاد.

| الذكور | الإناث |
|---|---|
| العمر المتوقع: 47.6 سنة | العمر المتوقع: 48.4 سنة |
| دليل العمر المتوقع = $\frac{22.5 - 47.6}{22.5 - 82.5} = 0.419$ | دليل العمر المتوقع = $\frac{27.5 - 48.4}{27.5 - 87.5} = 0.348$ |

ويتم بعد ذلك جمع دلائل الإناث والذكور لإعداد دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي عن طريق استخدام المعادلة العاملة الخاصة بالدلائل الموزعة بالتساوي

| الذكور | الإناث |
|---|---|
| النسبة من السكان: 0.496 | النسبة من السكان: 0.504 |
| دليل العمر المتوقع: 0.419 | دليل العمر المتوقع: 0.348 |

دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي = $\{[0.496\ (0.419^{-1})] + [0.504\ (0.348^{-1})]\}^{-1} = \mathbf{0.380}$

### 2. حساب دليل التعليم الموزع بالتساوي

يتم أولا وبشكل منفصل إجراء حساب لدلائل معدل محو الأمية لدى البالغين ومجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا، كما يتم حساب هذه الدلائل بشكل مباشر بما أن المؤشرات المستخدمة قد تم تعديلها طبيعيا بين صفر ومائة.

| الذكور | الإناث |
|---|---|
| معدل محو الأمية: 80.4% | معدل محو الأمية: 81.8% |
| دليل محو الأمية للبالغين: 0.804 | دليل محو الأمية للبالغين: 0.818 |
| نسبة الالتحاق الإجمالية: 69.0% | نسبة الالتحاق الإجمالية: 70.1% |
| دليل نسب الالتحاق الإجمالية: 0.690 | دليل نسب الالتحاق الإجمالية: 0.701 |

يتم ثانياً حساب دليل التعلم والذي يعطي ثلثي الأهمية لدليل محو الأمية لدى البالغين وثلث الأهمية لنسب الالتحاق الإجمالية للإناث والذكور على حدى.

دليل التعليم = 2/3 (دليل محو الأمية لدى البالغين) + 1/3 (دليل نسب الالتحاق الإجمالية)

دليل تعليم الإناث = 2/3 (0.818) + 1/3 (0.701) = 0.779

دليل تعليم الذكور = 2/3 (0.804) + 1/3 (0.690) = 0.766

وأخيراً يتم جمع دليلي تعليم الاناث والذكور لإعداد دليل التعليم الموزع بالتساوي:

| الذكور | الإناث |
|---|---|
| النسبة من السكان: 0.496 | النسبة من السكان: 0.504 |
| دليل التعليم: 0.766 | دليل التعليم: 0.779 |

دليل التعليم الموزع بالتساوي = $\{[0.496\ (0.766^{-1})] + [0.504\ (0.779^{-1})]\}^{-1} = \mathbf{0.773}$

### 3. حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي

أولا يتم تقدير الدخل المكتسب للذكور والإناث (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) (للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول عملية الحساب هذه انظر الملحق المرفق بهذه الملاحظة الفنية) وبعد ذلك يتم حساب دليل الدخل لكل من الجنسين. أما بالنسبة لدليل التنمية البشرية فيتم تعديل الدخل حسب لوغاريتم الدخل المقدّر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي):

دليل الدخل = $\frac{\text{لوغاريتم (القيمة الفعلية) – لوغاريتم (القيمة الدنيا)}}{\text{لوغاريتم (القيمة القصوى) – لوغاريتم (القيمة الدنيا)}}$

| الذكور | الإناث |
|---|---|
| الدخل المقدر المكتسب 19,094 (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) | الدخل المقدر المكتسب 5,913 (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) |
| دليل الدخل = $\frac{\text{لوغاريتم}(19{,}094) - \text{لوغاريتم}(100)}{\text{لوغاريتم}(40{,}000) - \text{لوغاريتم}(100)} = 0.877$ | دليل الدخل = $\frac{\text{لوغاريتم}(5{,}913) - \text{لوغاريتم}(100)}{\text{لوغاريتم}(40{,}000) - \text{لوغاريتم}(100)} = 0.681$ |

حساب دليل التنمية الجنسانية يتبع على الصفحة التالية

## دليل التنمية الجنسانية

بينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس متوسط الإنجازات، يعمل دليل التنمية الجنسانية على تعديل متوسط الانجازات لإبراز أوجه انعدام المساواة بين الرجال والنساء في النواحي التالي:

- حياة مديدة وصحية – والذي يتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يقل.
- اكتساب المعرفة – الحرمان من عالم القراءة والتواصل والذي يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين ومجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا.
- مستوى معيشة لائق ويقاس بالدخل المقدر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي). ينطوي حساب دليل التنمية الجنسانية على ثلاث خطوات حيث يتم أولاً حساب الدلائل المتعلقة بالإناث والذكور في كل من هذه الأبعاد او النواحي وفقاً للمعادلة التالي:

دليل البعد = $\frac{\text{القيمة الفعلية – القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى – القيمة الدنيا}}$

ثانيا يتم جمع دلائل الإناث والذكور في كل بعد بطريقة تجازي الخلافات في الإنجازات بين الرجال والنساء مما ينتج دليلاً يشار إليه باسم الدليل الموزع بالتساوي ويتم حساب ذلك الدليل وفقا للمعادلة العامة التالية:

الدليل الموزع بالتساوي

= {[نسبة الإناث من السكان (دليل الإناث$^{1-\varepsilon}$)]

+ [نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور$^{1-\varepsilon}$)]}$^{1/1-\varepsilon}$

تقيس قيمة ε نسبة تفادي عدم المساواة، وتقدر قيمة ε في دليل التنمية الجنسانية بحيث ε=2 وعليه تصبح المعادلة العامة على النحو التالي:

الدليل الموزع بالتساوي

= {[نسبة الإناث من السكان (دليل الإناث$^{-1}$)]

+ [نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور$^{-1}$)]}$^{-1}$

وتكون نتيجتها الوسط التوافقي لدلائل الإناث والذكور.

وثالثاً يتم حساب دليل التنمية الجنسانية عن طريق جمع الدلائل الثلاث الموزعة بالتساوي في وسط غير مرجح.

معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية

| المؤشر | القيمة القصوى | القيمة الدنيا |
|---|---|---|
| الإناث العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) | 87.5 | 27.5 |
| الذكور العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) | 82.5 | 22.5 |
| معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%) | 100 | 0 |
| نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس (%) | 100 | 0 |
| الدخل المقدر المكتسب (تعادل | 40,000 | 100 |

ملاحظة: تم استخدام قيمة عظمى ودنيا (للأهداف) لمدى الحياة المتوقع للإناث أعلى بخمسة سنوات للأخذ بالاعتبار حقيقة أن مدى الحياة المتوقع للنساء أعلى عادة، وللحفاظ على العلاقة بين قيم الإناث والذكور لكل من المؤشرات تم حساب القيم المتصاعدة واستخدامها بدلا من الأرقام التي تجاوزت فيها توقعات الحياة للإناث أو الذكور الحد المتوقع (تم استخدام الحد المتوقع العملي البالغ 99% في حالة محو الأمية). وتم تحقيق القياس عن طريق ضرب القيم التي حصل عليها الذكور والإناث بقيمة الحدود العملية وتقسيمها على القيمة العظمى الواردة للذكور أو الإناث.

**حساب دليل التنمية البشرية (تابع)**

ثانياً، يتم جمع دليل دخل الإناث والذكور لإعداد دليل الدخل الموزع بالتساوي:

| الذكور | الإناث |
|---|---|
| النسبة من السكان:0.496 | النسبة من السكان:0.504 |
| دليل الدخل:0.877 | دليل الدخل:0.681 |

دليل الدخل الموزع بالتساوي = $\{[0.504\,(0.681^{-1})] + [0.496\,(0.877^{-1})]\}^{-1}$ = **0.766**

**حساب دليل التنمية الجنسانية**

يتم حساب دليل التنمية الجنسانية بشكل مباشر حيث أنه يعد بمثابة المتوسط غير المرجح للأدلة الثلاثة – دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي ودليل التعليم الموزع بالتساوي ودليل الدخل الموزع بالتساوي

دليل التنمية الجنسانية = 1/3 (دليل العمر المتوقع) + 1/3 (دليل التعليم) + 1/3 (دليل الدخل)

= 1/3 (0.766) + 1/3 (0.773) + 1/3 (0.380) = **0.639**

**لماذا يتم تخصيص قيمة 2 = ε عند حساب دليل التنمية الجنسانية؟**

تساوي قيمة ε حجم الجزاء في عدم المساواة بين الجنسين، فكلما تزايدت القيمة يتم فرض جزاء أكبر على المجتمع بسبب أوجه عدم المساواة.

إذا كانت قيمة 0 = ε فلا جزاء على عدم المساواة الجنسانية (في هذه الحالة يكون لدليل التنمية الجنسانية قيمة مساوية لدليل التنمية البشرية)، ومع تزايد قيمة ε نحو اللانهاية يتم إعطاء وزن أكبر للمجموعة الأقل إنجازاً في هذا المجال.

يتم استخدام قيمة 2 في حساب دليل التنمية الجنسانية (وكذلك مقياس تمكين المرأة)، كما تفرض جزاءً معتدلاً على عدم المساواة بين الجنسين في الإنجازات.

للحصول على تحليل مفصل حول المعادلة الرياضية لدليل التنمية الجنسانية يرجى الإشارة إلى "عدم المساواة بين الجنسين في التنمية البشرية: النظريات والقياس"، تحرير سودير أناند وأماريتا سين، و"أدلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقضايا الجنسانية: عرض نقدي"، تحرير كلبانا برادان وستيفان كلاسين. كما يمكن الاطلاع على الملاحظات الفنية الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 1995 وتقرير التنمية البشرية لعام 1999 (انظر قائمة القراءات المختارة في آخر هذه الملاحظة الفنية).

### حساب مقياس تمكين المرأة

يستخدم هذا المثال التوضيحي لحساب مقياس تمكين المرأة بيانات متعلقة بالاتحاد الروسي

**1. حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني**

تقوم النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني بقياس التمكين النسبي للمرأة من حيث مشاركتهن السياسية، ويتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي باستخدام حصص الإناث والذكور من السكان والنسب المئوية للإناث والذكور من المقاعد البرلمانية وفقاً للمعادلة العامة التالية:

| الذكور | الإناث |
| --- | --- |
| النسبة من السكان: 0.464 | النسبة من السكان: 0.536 |
| الحصة البرلمانية: 92.0% | الحصة البرلمانية: 8.0% |

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني $= \{[0.464(0.92)^{-1}] + [0.536(8.0)^{-1}]\}^{-1} = 13.88$

يتم بعد ذلك إجراء حساب أولي لدليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي وفقاً لقيمة مثالية تبلغ 50%

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني $= \frac{13.88}{50} = \mathbf{0.278}$

**2. حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية**

باستخدام المعادلة العامة يتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للنسب المئوية لحصص النساء والرجال من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمدراء، إضافة إلى النسب المئوية لحصص النساء والرجال من المناصب المهنية والفنية، ويحدد المتوسط البسيط للقياسين النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

| الذكور | الإناث |
| --- | --- |
| النسبة من السكان: 0.464 | النسبة من السكان: 0.536 |
| النسبة المئوية للحصة من مناصب المشرعين والمسؤولين الكبار والمدراء: 61.0% | النسبة المئوية للحصة من مناصب المشرعين والمسؤولين الكبار والمدراء: 39.0% |
| النسبة المئوية للحصة من المناصب المهنية والفنية: 35.3% | النسبة المئوية للحصة من المناصب المهنية والفنية: 64.7% |

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصة البرلمانية $= \{[0.464(61.2)^{-1}] + [0.536(39.0)^{-1}]\}^{-1} = 46.85$

دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصة البرلمانية $= \frac{46.85}{50} = 0.937$

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والفنية $= \{[0.464(64.7)^{-1}] + [0.536(64.7)^{-1}]\}^{-1} = 46.67$

دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والفنية $= \frac{46.67}{50} = 0.933$

ويتم حساب متوسط دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي لإعداد النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية:

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية $= \frac{0.937 + 0.933}{2} = \mathbf{0.935}$

**3. حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل**

يتم تقدير الدخل المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للنساء والرجال على حدة وبعد ذلك يتم حساب دليل الدخل المكتسب وفقاً لمعالم الأهداف كما في حال دليل التنمية البشرية ودليل التنمية الجنسانية، ومع ذلك يستند دليل الفقر بالنسبة لمقياس تمكين المرأة على قيم غير معدلة لا على لوغاريتم الدخل المقدر المكتسب. (للحصول على مزيد من التفاصيل حول تقدير الدخل المكتسب للرجال والنساء يرجى الاطلاع على الملحق المرفق بهذه الملاحظة الفنية).

| الذكور | الإناث |
| --- | --- |
| النسبة من السكان: 0.464 | النسبة من السكان: 0.536 |
| الدخل المقدر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي): 13,581 | الدخل المقدر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي): 8,476 |

دليل الدخل $= \frac{100 - 13,581}{100 - 40,000} = 0.338$

دليل الدخل $= \frac{100 - 8,476}{100 - 40,000} = 0.210$

ويتم بعد ذلك جمع دلائل الإناث والذكور لإعداد الدليل الموزع بالتساوي

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل $= \{[0.464(0.338)^{-1}] + [0.536(0.210)^{-1}]\}^{-1} = \mathbf{0.255}$

**4. حساب مقياس تمكين المرأة**

بمجرد الانتهاء من حساب الأبعاد الثلاثة لمقياس تمكين المرأة يتم تحديد مقياس تمكين المرأة بشكل مباشر ويتمثل ذلك المقياس في متوسط بسيط للأدلة الثلاثة للنسب المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي.

مقياس تمكين المرأة $= \frac{0.255 + 0.935 + 0.278}{3} = \mathbf{0.489}$

### مقياس تمكين المرأة

من خلال التركيز على فرص النساء بدلاً من قدراتهن يبرز مقياس تمكين المرأة انعدام المساواة بين الجنسين في ثلاثة مجالات رئيسية:

- المشاركة السياسية وسلطة صنع القرار والتي يتم قياسها بالنسب المئوية لحصص النساء والرجال من المقاعد البرلمانية
- المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرار والتي تقاس وفقاً لمؤشرين هما النسب المئوية لحصص النساء والرجال من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين والنسب المئوية لحصص النساء الرجال من المناصب المهنية والفنية
- السيطرة على الموارد الاقتصادية والتي تقاس بالدخل المقدر المكتسب لكل من النساء والرجال (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)

ويتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي كمتوسط مرجح للسكان وفقاً للمعادلة التالية:

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي
= {[نسبة الإناث من السكان (دليل الإناث $^{1-\varepsilon}$)] +
[نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور $^{1-\varepsilon}$)]} $^{1/1-\varepsilon}$

تقيس قيمة ε نسبة تفادي عدم المساواة وفي مقياس تمكين المرأة (كما هو الحال في دليل التنمية الجنسانية) فإن قيمة ε = 2، مما يفرض جزاء معتدلاً على عدم المساواة، وبناء عليه تكون المعادلة الحسابية على النحو التالي:

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي
= {[نسبة الإناث من السكان (دليل الإناث $^{-1}$)] +
[نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور $^{-1}$)]} $^{-1}$

أما بالنسبة للمشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية فيتم حساب النسبة المئوية المعدلة والموزعة بالتساوي عن طريق قسمته على 50، ويرتكز أساس حساب هذا الدليل على أنه في مجتمع مثالي يتسم بتمكين الجنسين على قدم المساواة تساوي متغيرات مقياس تمكين المرأة 50% - أي أن حصة النساء تساوي حصة الرجال في كل متغير.

وحينما تكون قيمة دليل الإناث أو الذكور صفراً لا يتم عندها تحديد النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي وفقاً للمعادلة الحسابية الواردة أعلاه. ومع ذلك عندما تميل قيمة الدليل باتجاه الصفر تكون حدود النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي صفراً، وبناء عليه يتم تعيين قيمة النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي على أنها صفر في هذه الحالات.

وأخيراً يتم حساب مقياس تمكين المرأة كمتوسط بسيط للأدلة الثلاثة الخاصة بالنسب المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي.